



الاعتماد المتبادل على جسر النفط

المخاطر والفرص

الدكتور علي احمد عتيقة



مركز دراسات الوحدة العربية

الاعتماد المتبادل على جسر النفط

المخاطر والفرص

الدكتور علي احمد عتيقة

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الاولى
بيروت، حزيران/ يونيو ١٩٩١

المحتويات

قائمة الجداول

شكرٌ وتقدير

يسرني أن أعبّر عن شكري وتقديري للجنة الاعلام البترولي لأقطار الخليج العربية لطلبها إليّ وضع هذا الكتاب ورعايتها لإعداده ونشره. وأخص بالشكر رئيس اللجنة الشيخ ناصر محمد الأحمد الجابر الصباح، وزير الاعلام في دولة الكويت، لإصراره على أن أكمل هذا الكتاب رغم رجائي الإعفاء من ذلك بسبب تأخري في تقديم المادة في الموعد الأصلي. وأقدّم التحية الخاصة إليه وإلى مساعديه لتفهمهم الكريم للالتزامات والظروف التي سببت التأخير. وبسبب تلك الالتزامات كان عليّ أن أقوم بالعمل في هذا الكتاب خلال فترات قصيرة أثناء إجازاتي السنوية من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٧.

توطئة

يمكنني أن أصف علي عتيقة بأنه رجل ذو بصيرة. فقد انشغل طوال حياته المهنية بالقضايا الحيوية للتنمية الاقتصادية، وبالمشاكل المستمرة للاعتماد المتبادل بين البلدان الصناعية والنامية الذي اكتسب زخماً بعد التعديلات الرئيسية في أسعار النفط في السبعينيات، ومع تطور التعاون الاقتصادي الاقليمي في الوطن العربي. وقد ظل عتيقة طوال حياته العملية يتبع رؤية للتنمية الاقتصادية في بلده والمنطقة العربية والعالم الثالث. ويرتكز تفكيره في هذا الشأن على أن الاقتصاد يزدهر في إطار التعاون الاقليمي والدولي مما يؤدي إلى اعتماد متبادل أوسع وأكثر منفعة. وبينما يحدثنا علم الاقتصاد غالباً عن الحلقات المفرغة، فإن عتيقة يؤمن بضرورة التطلع إلى تحقيق الحلقات المنتجة.

إن هذا الكتاب شهادة، أو تعبير مكتوب يعكس ما حاول تحقيقه كمسؤول كبير وكوزير في بلده، ليبيا، خلال الستينيات، وكأمين عام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٨. وجاءت الثورة الليبية عام ١٩٦٩ في الوقت الذي كان عمله يساهم في إرساء بعض أسس التنمية الاقتصادية في ليبيا. وفي أوابك، كانت أمامه فرصة أطول لتحقيق ما يتطلع إليه من تعاون اقليمي. وتشهد المؤسسات التي انشئت برعاية أوابك في عهده على حصافته، ومهارته الدبلوماسية، وإيمانه بالتعاون كحجر أساس للتنمية. وكثيراً ما كافح، أحياناً وحيداً، وأحياناً دون أن يفهمه الآخرون، ولكنه كان يحظى دائماً باحترام المتعاملين معه وذلك في جمع الأقطار العربية على قضايا ذات مصالح مشتركة. ومن الحقائق المحزنة في هذا العالم كون الرجل يحتاج أن يصارع من أجل قضية فيها منفعة واضحة. فأولئك الذين يكونون في أفضل مواقع المعرفة يظهرون كأنهم الأقل معرفة.

وكما لم يكتمل جهده الأول في التنمية قبل انضمامه إلى أوابك، فإن عمله في أوابك من أجل التعاون الاقتصادي العربي تعرقل لا بسبب حدث سياسي، وإنما بانعكاس اتجاه الثروة النفطية. لقد تراجعت الأقطار العربية التي كانت قادرة على تمويل التعاون العربي الاقليمي في ظل انتعاش أسعار النفط في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١، عندما بدأ الجزر. لقد تراجعت في الوقت الذي كان بوسع التعاون الاقليمي أن يخفف من ورطتها. ولا فائدة ترجى من تخزين الدواء في أوقات الصحة والعافية والامتناع عن شرائه في أوقات المرض بحجة أن المرض قضى على الدخل اللازم للشراء. لقد حاول علي عتيقة أن يركّز على هذه الحقيقة البسيطة بينما اتجه سامعوه إلى قضايا أخرى. لقد خسر المعركة ولكنه احتفظ بالنظرة النافذة إلى الأمور.

إن التنمية الاقتصادية تمثل تحدياً، كما أن قضية الطاقة كانت وستظل تحدياً يواجه بصور مختلفة الجميع من مصدّري النفط ومستورديه، من بلدان صناعية وأخرى نامية، من بلدان غنية وأخرى فقيرة. وقد لا تشغل القضية أذهاننا في الوقت الراهن حيث مرت ١٥ سنة على الثورة الأولى لأسعار النفط، غير أن القضية قائمة تماماً كما كانت. ويمثل النفط جانباً مهماً في قضية الطاقة، فضلاً عن أن له علاقة وثيقة بالتحدي التنموي. ويذكّرنا علي عتيقة بخطورة تحويل النفط إلى أمر تافه ومجرد مادة تُحدَّد أسعارها في السوق «بالنزعات الحيوانية» لتجار النفط. إن هذه المادة تهم البلدان المصدرة في العالم الثالث، وتهم رفاهية شعوبها، وتهم النمو الاقتصادي والتنمية. والنفط مهم للاستقرار السياسي، ومهم لأن من شأنه إثارة مشاكل تتعدى حدود البلد المعني. والنفط عنصر ضمن عناصر كثيرة تذكّرنا بأننا نعيش في عالم من الاعتماد المتبادل.

لقد اعتبر علي عتيقة الصدمة النفطية في عام ١٩٧٣ فرصة أكثر منها مشكلة أو أزمة، فرصة لتنمية الوعي بقضايا الاعتماد المتبادل. وان ما ظنه البعض مصدراً للشقاق والصراع يمكن أن ينقلب إلى شيء آخر تماماً، إلى فرصة للتعاون، ليس فقط بين الأقطار العربية، أو البلدان المصدرة للنفط، أو الجنوب والجنوب، أو الجنوب والشمال، وإنما بين هذه الأطراف معاً. لقد استطاع علي عتيقة ببصيرته النافذة أن يجمع بين التفاؤل ومصادر الطاقة. وقد أوحى بالكثير للعديد منا بحيث اننا اكتسبنا الشجاعة من قيادته ومن نظرته الثاقبة. وقد ساعدنا في إنشاء عدد من المؤسسات التي تحمل الأفكار ذاتها، والفلسفة ذاتها، في السعي إلى تحقيق الأهداف نفسها، ولم يكن بالإمكان ظهور ندوة اكسفورد للطاقة أو معهد اكسفورد لدراسات الطاقة لولا الدعم الذي لا يكلّ من قبل علي عتيقة.

وفي هذا الكتاب يبدي علي عتيقة الآراء التي أوحت بمساعيه العملية. وليست

هذه الآراء مجرد أفكار يتم تذكّرها أو نسيانها، وإنما هي مدعومة بانجازات فعلية.

وكم كان سروري بالغاً بمنحي الفرصة للمساعدة في انجاز هذا الكتاب ونشره. ويعود عظيم امتناني بهذا الخصوص إلى الفرص التي مكنتني من التعاون مع علي عتيقة لسنوات طويلة. لقد حاولنا معاً، ومع آخرين، أن نقدّم صورة راسخة لمثاليات التعاون والتفاهم الدوليين. وإنني آمل أن تكتسب الأفكار الواردة في هذا الكتاب مزيداً من القبول وأن تجد مشجعين جداً بين أولئك المعنيين بإنشاء المؤسسات وصنع السياسات.

روبرت مابرو
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨

مُقَدِّمَة

على الرغم من ظهور دفق مستمر من الكتب والمقالات حول النفط والطاقة خلال العقد الأخير، شعرت بأنه لا تزال هناك حاجة خاصة لكتاب آخر. لماذا؟ قد يكون ذلك لأن الغالبية العظمى من الكتب التي أُلّفت حتى الآن كانت تميل إلى المبالغة في التركيز على النواحي السلبية لزيادات سعر النفط في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ والفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠. وكان الاهتمام الرئيسي لتلك الكتب ينصبّ على المشاكل الاقتصادية والمالية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وهي بلدان غنية ومتقدمة صناعياً. واحتل النفط وسعره، بشكل ما، دوراً مبالغاً فيه في التحاليل الاقتصادية لمؤلفي هذه الكتب. وفجأة عزيت كل علل العالم الاقتصادية تقريباً، القديم منها والحديث، إلى الزيادة في سعر النفط. أما التضخم والبطالة وتقلبات العملة والركود، وحتى دورات العمل العادية، فكانت عادة تُبطّن وتعرض كنتائج للزيادة في سعر النفط، ومعظم ما كتب عن الموضوع اتجه إلى التكرار في كل من المحتوى والفحوى. وقد أشار بوجه عام إلى الاعتماد الكبير من جانب البلدان الصناعية على نفط اوبك، ومن ثم انتقل إلى تحليل الأثر السلبي لزيادة سعر النفط على اقتصادات البلدان الصناعية، والاكتفاء بإشارة عابرة في السنوات الأخيرة إلى مشاكل البلدان النامية المستوردة للنفط.

وكانت اوبك، والعرب داخل اوبك، وفي أوابك، أكباش الفداء بوجه عام، لكل المشاكل الاقتصادية في العالم. أما قوى السوق المعتادة التي غالباً ما أشادت بها المصادر المهنية والرسمية كأكثر الآليات واقعية في تحديد الأسعار، فقد جرى تجاهلها في الحقيقة عندما سجلت أسعار النفط زيادات حادة في السوق الفورية في خريف عام ١٩٧٣ ـ ومرة أخرى في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠. ولم تكن قوى السوق هذه تُعطى

قدرها بالنسبة إلى النفط، على ما يبدو، إلا عندما يكون السعر هابطاً. وكانت القاعدة العامة أن أي زيادة حادة في سعر النفط إنما تعزى إلى «احتكار» اوبك، بينما يعزى أي هبوط حاد في السعر إلى قوى السوق، وحتى مع انهيار سعر النفط الشهير في عام ١٩٨٦ كان هنالك من يزعم أن اوبك هي التي صممته لتدمير البلدان الأخرى المصدرة للنفط. وحقيقة أن المشاكل الاقتصادية الأساسية للبلدان الصناعية ظلت قائمة حتى بعد الهبوط الحاد في سعر النفط، جرى تجاهلها بكل بساطة، وكذلك تم غض الطرف عن حقيقة أن الانخفاض في السعر لم ينقذ البلدان النامية المستوردة للنفط من مشاكلها الأساسية المتعلقة بالعجز المالي ومعدلات التنمية والنمو الاقتصادي المتدنية.

وهنالك موضوع هام آخر في ما كتب عن النفط والطاقة في أواسط السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وهو الادعاء بأن ما يسمى أرصدة البترودولار الفائضة لبضعة بلدان مصدرة للنفط، شكّل مشكلة خطيرة لاستقرار وإدارة أسواق العالم النقدية والمالية. أما حقيقة أنه كان هناك اعادة تدوير تكاد تكون تلقائية لهذه الأرصدة بشكل مدفوعات مباشرة إما لواردات السلع والخدمات أو للاستثمار، فقد تم تجاهلها ببساطة أيضاً.

وكان هناك، مع الهبوط الحاد في سعر النفط، انتقال صاف كثيف للثروة من البلدان المصدرة للنفط إلى البلدان المستوردة له، والتقدير المقبول بوجه عام هو أنه جرى انتقال ما لا يقلّ عن ستين مليار دولار إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٨٦ وحده. وكان هنالك أيضاً انتقال كثيف آخر للموارد بسبب الأسعار الهابطة لسلع أولية أخرى تستورد من بلدان نامية، والهبوط المتسارع في قيمة الدولار، وهو وحدة العملة المستخدمة لتسعير صادرات البلدان النامية هذه. يضاف إلى ذلك المدفوعات السنوية المترتبة على ديون البلدان النامية الضخمة، بما فيها البلدان مصدرة النفط، إلى جانب الشروط المتدهورة لتجارة هذه البلدان ـ كل ذلك أدى إلى انتقالات كبيرة أخرى للموارد من الفقراء إلى الأغنياء.

وكانت إحدى نتائج هذا الوضع الخطير ذلك الفائض الضخم في موازين المدفوعات في العديد من البلدان المتقدمة صناعياً، وبخاصة اليابان وألمانيا الغربية، بينما تواجه البلدان النامية، كلها، عملياً عجزاً مالياً داخلياً ضخماً.

ومع ذلك فالكتابات الحديثة عن النفط والطاقة لا تبدي كبير اهتمام بهذه المشاكل القومية والدولية الخطيرة التي لا يمكن تجاهلها. أين يمكن أن نجد آلية فاعلة لإعادة تدوير الثراء الضخم الذي كسبته البلدان الصناعية من الأسعار الهابطة لوارداتها، وبخاصة النفط؟ كيف يمكن للبلدان النامية الوصول إلى هذه الأرصدة

لتمويل حاجاتها التنموية؟ وماذا حدث للأرصدة التي حوِّلت إلى البلدان الغنية؟ هل امتصتها الاقتصادات القومية لهذه البلدان، وهل استخدمت لزيادة الإنفاق على الرفاه الاجتماعي أم لتوسيع ميزانيات الدفاع أم ماذا؟ هذه المسائل وأمور أخرى متصلة بها، غائبة تماماً وبوضوح عن الكتابات المتعلقة بالنفط والطاقة في هذه الأيام.

وأنا لا أزعم أن هذا الكتاب المتواضع سيصحح هذا الانحياز العميق وعدم التوازن الخطير ضد مصدِّري النفط الواضحين في كل مكان في منشورات الغرب ذات العلاقة. ان هذه مهمة مستحيلة بالنسبة إلى أي فرد، إلا أنني آمل أن يساعد هذا الكتاب كل الموضوعيين على رؤية الجانب الآخر من قضية النفط والطاقة.

والفكرة الأساسية لهذا الكتاب هي أن موارد النفط في المدى الطويل نادرة وناضبة، وهذه الحقيقة الأساسية يجب أن لا يخفيها الهبوط الأخير في أسعار النفط الناجم عن فائض موقت في طاقات الانتاج وحاجة ملحة لموارد مالية في بلدان اوبك. وفي الوقت ذاته اتبعت بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياسة احلال النفط من مصادر محلية وغيرها، وكذلك المصادر البديلة من الطاقة كالفحم الحجري والطاقة النووية، محل نفط اوبك بصورة عامة والنفط العربي على وجه الخصوص. وهذه السياسة دفعت نفط اوبك، بالرغم من أهميته، ليكون مصدراً متمماً للامداد بهدف حمل بلدان أوبك على تخفيض الأسعار تحت ضغط الطلب المتدهور. وهكذا يقرر المشترون الرئيسيون في نهاية هذه العملية كلاً من مستويات الكمية والسعر عبر نظام من سياسات منظمة ومتناسقة للطاقة. وأدى هذا المركز القوي لمستوردي النفط في وجه الوضع الصعب والضعيف لمصدري النفط داخل اوبك وخارجها، إلى الانهيار الشهير في سعر النفط في عام ١٩٨٦.

وجدير بالملاحظة أن العديد من المحترفين، في ظلّ ذلك الانهيار، سرعان ما نمّوا سيكولوجية وفرة النفط بدلاً من جو الندرة الذي كان سائداً في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. إن ما يحاول هذا الكتاب تأكيده هو أن النفط مهما بدا وافراً في الوقت الحاضر لا يزال نادراً في المدى الطويل. وهذه الندرة ستصبح أكثر بروزاً إذا استمر الضغط على سعر النفط لسنوات عدة تحت الضغط الراهن للعرض والطلب. ويمكن للنفط في أحسن الأحوال في المدى الطويل أن يخدم فقط كجسر لمصادر بديلة للطاقة. وفي الوقت نفسه يجب أن يخدم كجسر آخر ـ جسر لمصادر بديلة للدخل عبر تنمية اقتصادية واستثمارات قابلة للاستمرار في البلدان النامية المصدرة للنفط. وفي هذا المعنى سيتقرر طول وقوة جسر النفط بثلاثة عوامل على الأقل: (أ) مستوى سعر النفط؛ و (ب) معدل نضوب النفط؛ و (ج) الكفاءة التي تستخدم فيها ايرادات النفط في البلدان المصدرة له. وإذا تمت ادارة هذه العوامل الثلاثة بطريقة تؤدي إلى سعرٍ

مستقر وعادل ومعقول مع معدل معتدل لنضوب النفط واستثمارات منتجة نسبياً في البلدان المصدرة للنفط، فعندها سيتيح جسر النفط بالتأكيد تحولاً ميسراً في الطاقة والتنمية عندما تقترب هذه البلدان من عصر ما بعد النفط. وإلا فإن الجسر قد ينهار تحت ثقل الهدر وعدم الكفاءة وسوء الادارة في كل من البلدان المصدرة للنفط والمستوردة له. وفي تلك الحالة، سيشهد القرن الحادي والعشرون، على الأرجح، أسوأ أزمة نفط وطاقة شهدها التاريخ. ويخشى أن تكون البلدان المصدرة للنفط، في مثل ذلك الوضع المحزن أكبر الخاسرين على الاطلاق. وقد تجد هذه البلدان نفسها، في أسوأ حالات سيناريو أسعار نفط منخفضة ومعدلات نضوب مرتفعة، دون نفط ودون احتياطيات مالية في الوقت ذاته. وأكثر من ذلك، لن تكون اقتصاداتها القومية قادرة على تطوير مصادر بديلة للدخل بسبب التفكك الواسع والاعتماد الشديد على تصدير نفط رخيص. وما يمكن عمله لتفادي مثل هذا المستقبل الكالح يمثل التوجه الفكري الأساسي لهذا الكتاب.

يتم الربط بين الطاقة والنفط والتنمية في النقاش المقدم لصالح تعاون مستمر ودائم بين البلدان المصدرة للنفط، وكذلك بين هذه البلدان والبلدان المستوردة له. وإن مثل هذا التعاون الحيوي يجب أن يتم تبنّيه على أساس طويل الأمد عبر مؤسسات متعددة الجنسية واقليمية قائمة حالياً. وكل ما تحتاج إليه هذه المؤسسات هو منحها الدعم المادي والسياسي اللازم للقيام بمهامها بشكل صحيح.

ولا بد لي من توجيه كلمة شكر وتقدير إلى عدد من زملائي الذين ساعدوني في إعداد هذه المادة. فقد تولى السيد روبرت مابرو، من كلية سانت انتوني، مدير معهد اكسفورد لدراسات الطاقة، قراءة مسوَّدة هذا الكتاب وقدّم مقترحات مفيدة. كما قدم جهاز الادارة الاقتصادية في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، وخصوصاً مدير الإدارة السيد أحمد السعدي، عوناً كبيراً في إعداد وتدقيق وتحديث الاحصاءات المتضمنة في الكتاب. كما قام السيد غازي مهنا بطباعة المسوَّدة الأخيرة، بينما قامت سكرتيرتي السيدة هناء صادق بطباعة المسوَّدة الأولى، باذلين عناية مشكورة في هذا السبيل. وإذ أبدي لكل هؤلاء ولكل من ساعد في انجاز هذا الكتاب أعمق التقدير، فإنني أتحمّل المسؤولية الكاملة عن أية أخطاء أو مواطن تقصير فيه.

علي عتيقة

الكويت

تموز/ يوليو ١٩٨٧

الفصل الاول

العلاقة التاريخية بين الطاقة والتنمية

عندما يُكتب التاريخ الاقتصادي للعقود الأربعة الماضية، سيكون التركيز فيه، على الأرجح، على الطاقة والنفط والتنمية. ذلك أنه لم يسبق في تاريخ البشرية ان كان هناك بين هذه المصادر للثروة والقوة والنزاع مثل هذا الترابط القائم بينها اليوم، كما أنه لم يسبق لها قط أن حظيت من قبل باهتمام مثل هذا العدد من المفكرين وخبراء العلوم والمال في وقتنا الحاضر. فلماذا احتلت الطاقة والنفط والتنمية مثل هذه الأهمية؟ وكيف كان ذلك؟ وما الداعي إليه؟ وما هو الأثر الذي تركه هذا التركيز في ثروات البلدان النامية، خصوصاً البلدان المصدرة للنفط الأعضاء الآن في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أو منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)؟

إن أول ما سيتبادر إلى الذهن، أن العامل الأهم المسؤول عن تطور الطاقة كمصدر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المدروسة، كان الإدراك المتنامي للإنسان لحاجاته المادية والاجتماعية، أي ثورة التوقعات الصاعدة، وأصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل، مع تزايد الحاجات والرغبات نوعاً وكمّاً، أمراً ضرورياً لتلبيتها افرادياً وجماعياً.

وفي وسع المرء أن يفترض أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدأت بأول استخدام للإنسان لطاقته الشخصية لتعبئة موارد لطعامه ومأواه، مع أن جميع الحيوانات كذلك تستخدم بالطبع طاقاتها الخاصة لتأمين البقاء. فالطاقة شرط مسبق لأي نوع من الحركة أو النشاط. وهذا يفسر، في الواقع، لماذا يتم تعريف الطاقة بأنها «القدرة على القيام بعمل»، ومن دونها لا يمكن عمل شيء، ولما كانت الحياة كما نعرفها اليوم.

ومع تطور مقدرة الانسان الفكرية من خلال الملاحظة والخبرة والتنظير، أصبح بإمكان هذا الإنسان تسخير قوة الحيوان، وكذلك الشمس والريح، كمصادر للطاقة لتوفير حاجاته المادية والاجتماعية. ويمكن تعريف اكتساب الانسان السلطة على موارد الطاقة هذه بأنه بداية التغييرات التقنية التي أدت في النهاية إلى العلاقة الحالية بين الطاقة والنفط والتنمية. وأضحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من النشاط البشري في كل المجتمعات المتمدينة، مع نمو الجنس البشري في الحجم وتضاعف حاجات الانسان وتطورها إلى مستويات أرفع عبر الغريزة والتعلم. وهذا أدى إلى تطلّب أشكال أكثر كفاءة وتنوعاً لانتاج السلع والخدمات، الأمر الذي استدعى بدوره الحاجة إلى كميات أكبر من الطاقة الأولية. ومع الاستخدام المتزايد للقوة الآلية واختراع المحرك البخاري، أصبحت الحاجة إلى مصادر جديدة للطاقة أمراً ضرورياً للتنمية والتقدم.

ولم تعد قوة عضلات الانسان والحيوان وحطب الوقود كافية من حيث الكمية، ولا وافية أو كفوءة من حيث النوعية لخدمة الاختراعات العلمية والتطورات التقنية للعصر. وغدا الفحم الحجري، أول مصدر للطاقة، يدعم التغيرات التقنية. ويمكن تعريف الاستخدام الواسع للفحم الحجري كمصدر للطاقة الأولية كأول تحوّل عالمي للطاقة من مصادر متجددة إلى مصادر ناضبة.

ومع التقدم السريع في العلم والتقنية، استجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية للثروة والقوة، أدى البحث عن مصادر أكثر مرونة وكفاءة للطاقة إلى اكتشاف النفط واستخدامه كمصدر ناضب جديد للطاقة التجارية. ومكّن هذا الاكتشاف البالغ الأهمية من التطور الأسرع لوسائل انتاج جديدة وأكثر كفاءة. وعندما ازداد الطلب على النفط وارتفع سعره في السوق أصبح الغاز (وهو شكل خفيف جداً من المحروقات الهيدروكربونية) مصدراً مهماً آخر للطاقة الأولية.

وربما يوفّر لنا هذا السرد المبسّط للتطور التاريخي للعلاقات بين الطاقة والنفط والتنمية، أجوبة كافية للأسئلة الأولى التي أثرناها في مطلع هذا الفصل. ونحتاج، للبدء بالإجابة عن السؤال الأخير، إلى استطلاع أثر هذه العلاقة في البلدان النامية بوجه عام، وفي البلدان النامية المصدرة للنفط الأعضاء في منظمتي أوبك وأوابك بوجه خاص. وهذا يقودنا، أول ما يقود، إلى دراسة تحول الطاقة من الفحم الحجري إلى النفط والغاز، ذلك التحوّل الذي بدأ في نهاية القرن التاسع عشر. كيف أثّر هذا التحول العالمي للطاقة في مصير ما ندعوه الآن «البلدان النامية» أو بشكل أعم «العالم الثالث»؟ ومن ثم نحتاج كذلك إلى دراسة أثر التحول العالمي الحالي للطاقة من النفط إلى مصادر أخرى (وهو التحول الذي بدأ في أواسط السبعينيات) في البلدان المصدرة

للنفط نفسها. إنه تحول، بعيداً عن النفط، بعودة إلى الفحم الحجري وتقدم إلى الغاز، والطاقة النووية ومصادر جديدة أخرى ومتجددة للطاقة. ما هي القوى المسؤولة عن ارتداد التحول العالمي الكبير للطاقة من الفحم الحجري والحطب والقوة الحيوانية إلى النفط، وهو تحول ميّز السوق التجارية للطاقة لحوالى مئة عام دون عرقلة رئيسية؟ وهل لا عودة هناك عن هذا الاتجاه بعيداً عن النفط؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف سيؤثر هذا في العلاقة بين الطاقة والنفط والتنمية؟ وإذا أمكن، من الناحية الأخرى، وقف هذا الاتجاه فكم سيدوم هذا الوقف؟ وما هي العوامل التي ستؤدي في النهاية إلى إبطاء سيره، أو حتى وقفه؟ وربما هنالك سؤال أكثر أهمية من وجهة نظر البلدان النامية وخصوصاً تلك المصدرة للنفط وهو: كيف سيؤثر اعتماد عالمي مستمر على النفط كمصدر للطاقة في تطلعاتها إلى تنمية مستمرة مرتكزة على التكامل الاقتصادي وتنويع مصادر الطاقة وغيرها من الموارد؟ ومن جانب آخر، إذا كان رجوع عن التحول العالمي للطاقة بعيداً عن النفط غير قابل للحياة اقتصادياً، وأثبت استحالته، فماذا سيكون عندها الدور الأكثر كفاءة الذي يمكن للنفط أن يقوم به في العلاقة بين الطاقة والنفط والتنمية؟ وبعبارة أخرى، كيف يمكن استخدام موارد النفط بالشكل الأكفأ من الآن وحتى التاريخ غير المحدد بعد لنضوبه؟ وما هو الدور الذي يمكن للبلدان المصدرة للنفط أن تمثله في توفير أجوبة عن هذه الأسئلة وغيرها مما يثار في هذا الكتاب؟

وسيلاحظ القارىء أننا ميّزنا بين «الطاقة» و«النفط»، مع أننا حتى الآن لم نشر إلى النفط إلا كمصدر للطاقة. والسبب في ذلك واضح لكل أولئك العارفين بالدور المعقد والحيوي للنفط في التنمية الصناعية والاقتصادية. والنفط في الوقت الحاضر ليس المصدر الأهم للطاقة فحسب، بل هو كذلك مادة خام حيوية لألوف من المنتجات الصناعية والكيميائية التي بدأ بعضها يقدّم مساهمات بارزة للتغلب على ندرة الامدادات الغذائية. وفوق ذلك كله، فإن البحث العلمي في استخدامات النفط والغاز كمادتين خام والتطبيق التقني لهما حديثان نسبياً، ولهذا فإن العالم قد يحظى بعد باستخدامات جديدة أكثر كفاءة لموارده الهيدروكربونية الفريدة والنادرة.

ولا يوجد حتى الآن مصدر للطاقة جاهز فوراً يمكن الاستعاضة به، على نطاق واسع، عن النفط في استخدامات معينة مثل النقل، وبوجه خاص في الطائرة والسيارة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستخدامات الفريدة والحيوية للنفط سواء للطاقة أو كمادة خام، فإنه سيكون دون ريب أول مصدر يُستنفد من الوقود المستخرج عن طريق الحفر في باطن الأرض. ولا تشكل، في الوقت الحاضر، احتياطيات النفط الثابتة والمحتملة أكثر من ١٥ بالمئة من مصادر الطاقة المستخرجة من باطن الأرض في

العالم، ومع ذلك فإن النفط يوفر أكثر من ٤٠ بالمئة من امدادات الطاقة الكلية في العالم. فهل من الحكمة بالنسبة إلى البلدان النامية، وتلك المصدرة منها للنفط بوجه خاص، وللعالم بوجه عام، السماح لموارد النفط بالنضوب أولاً قبل غيرها من مصادر الطاقة؟ ولماذا يستنفد النفط قبل كل مصادر الطاقة التقليدية الأخرى، وهو المصدر الفعّال والمرن للطاقة، والمصدر الفريد لمواد خام عديدة؟

وسنتطرق إلى صلة هذه الأسئلة بموضوعنا الأساسي في مرحلة لاحقة. أما الآن، فلنعد إلى العلاقة بين الطاقة والنفط والتنمية. بعد أن وصفنا باقتضاب الدور الفريد للنفط كمصدر للطاقة وكمادة خام، نجد أنفسنا في وضع أفضل لفهم الدور الحيوي للموارد النفطية في أي توقعات عالمية للطاقة والتنمية.

والعلاقة بين الطاقة والتنمية قديمة قدم أول محاولة قام بها الإنسان لاستخدام معرفته في سبيل حشد مصادر طبيعية واستخدامها لانتاج سلع وخدمات لتلبية حاجاته ورغباته المتنامية باستمرار. ولا نعدو الحقيقة، على الأرجح، إذا افترضنا أن الاعتماد المتبادل بين الطاقة والنمو والتنمية سيستمر بشكل أو بآخر في المستقبل البعيد. ولكن النفط، من ناحية أخرى، عنصر جديد نسبياً في هذا الاعتماد، وهو كذلك عنصر موقت بسبب طبيعته النضوبية. ولأن النفط في الوقت الحاضر هو المورد الأهم للطاقة وربما المورد الطبيعي الأكثر ندرة على المدى البعيد، فإن من الضروري أن تستنبط البلدان المصدرة للنفط وسائر بلدان العالم، من أجل مصالحها بالذات، سياسات ملائمة لتنمية النفط واستخدامه. ويجب أن يكون الموجه في صياغة مثل هذه السياسات ليس اعتبارات السعر النسبية فقط، كما هي الحال الآن بوجه عام، بل كذلك اثر استغلال النفط واستهلاكه في أنماط التنمية في البلدان المصدرة للنفط.

ويجب أن ينظر إلى الاحتياطي النفطي لبلدان أوبك وأوابك المصدرة للنفط كجسر مزدوج الغاية يصل الحاضر بفترة ما بعد النفط. وبالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط، يجب أن يمكّنها هذا الجسر من الوصول إلى مرحلة تنمية اقتصادية قابلة للاستمرار دون اعتماد كبير على العوائد النفطية. وبعبارة أخرى، يجب أن يقودها هذا الجسر إلى مصادر بديلة للدخل والتوظيف.

ويجب أن تمكّن الغاية الثانية لجسر النفط هذا، العالم ككل، والبلدان المستوردة للنفط بوجه خاص، من الوصول إلى مرحلة تنمية قائمة على مصادر بديلة للطاقة. وحتى البلدان المصدرة للنفط يجب أن تساهم في بلوغ هذه الغاية لضمان استمرار التنمية فيها دون نفط. وهذا المنطق يؤدي إلى مبدأ لا مفر منه هو: إن للبلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له مصلحة مشتركة عليا في التنمية المدروسة. والاستغلال المعقول لموارد النفط.

إلا أننا عندما ندرس شروط بناء جسر النفط هذا وظروفه (تصميمه وبنيته وطوله) يبدو واضحاً أن هناك معايير مختلفة للقياس والتقويم لدى كل من مصدّري النفط ومستورديه. وإذا نظرنا إلى كلفة العبور على جسر النفط من خلال منظار التعبير المالي لوجدنا أن من الطبيعي عند ذاك أن يريد العابرون دفع أقل رسم ممكن، بينما يريد مالكو الجسر رسماً لا يغطي استثماراتهم والنفقات الجارية فقط، بل يوفر كذلك أكلاف الاستبدال. ووضع تحليل لسعر النفط قياساً على رسوم الجسر يشير إلى أن مصدري النفط بحاجة إلى سعر لا يغطي استثماراتهم ونفقاتهم فقط، بل يمكّنهم كذلك من شراء السلع والخدمات اللازمة وانتاجها لاستبدال النفط كمصدر دخل وتوظيف.

ومن الناحية الأخرى، تريد البلدان المستوردة للنفط دفع أقل سعر ممكن للنفط لتوفّر مواردها لاستخدامات بديلة. ويلمح هذا الطرح المبسط للقضية إلى أن لا وجود لمصلحة مشتركة حول مسألة أسعار النفط بين البلدان المصدرة للنفط والمستوردة له. إلا أن التطورات الأخيرة على مسرح الطاقة العالمية توحي لحسن الحظ بأن الأمر ليس كذلك. وربما كانت أهم نتيجة لتعديلات أسعار النفط في السبعينيات هي الإدراك المتزايد بأن موارد النفط متناهية. وأدى هذا الإدراك إلى وضع سياسات مهمة للحفاظ على النفط واستكشافه وتعزيز طرق استخراجه. وأدى كذلك إلى استثمارات ضخمة وبحوث مكثفة في ميدان تطوير مصادر بديلة للطاقة. وبعبارة أخرى، أدت الزيادة في أسعار النفط إلى اجراءات ستساعد في استخدام النفط كجسر إلى عصر ما بعد النفط. وكان العالم، قبل الزيادة في أسعار النفط، يهدم بسرعة جسر طاقته الوحيد دون أي حافز يدعوه إلى بناء معبر بديل يقود إلى بحر الأمان. ووفّرت الزيادة في أسعار النفط، بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط، الوسائل لبناء جسر لتنمية مستمرة دون نفط.

وهذا المنطق يقود إلى مبدأ مهم آخر هو: ان هناك حاجة إلى سعر مرتفع للنفط بشكل معقول يمكّن من استخدام الموارد النفطية كجسر قوي إلى حد يستطيع معه العالم بوجه عام، بما في ذلك مصدّرو النفط ومستوردوه، المرور عبره إلى عصر ما بعد النفط. وهذا مبدأ أساسي آخر يجب أن نحفظه في ذاكرتنا عندما ندرس مختلف الجوانب الاقتصادية للطاقة والنفط والتنمية. ولا يمكن للمرء أن يرى، دون القبول بهذا المبدأ، إلا قضايا النزاع بين مصدري النفط ومستورديه. أما إذا اتبع العالم سيناريو النزاع، فلن يكون بإمكانه استخدام موارده النفطية كجسر مشترك للطاقة يعبر فوقه إلى القرن الحادي والعشرين وما بعده، بل سيكون الأمر على العكس من ذلك، إذ ستستخدم قوة النفط أو تلك المستمدة منه سواء في أيدي المصدرين أو المستوردين كأسلحة اقتصادية لخوض غمار معارك متفرقة تكون نتيجتها خسارة الجميع. وسيكون

أكثر الضحايا مدعاة للأسى، في الواقع، الأجيال المقبلة على كوكبنا الأرضي هذا.

وقد باتت العلاقة بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي مدار اهتمام واسع في أوساط المحترفين والعاديين على السواء، منذ الزيادات التي طرأت على أسعار النفط في أواسط السبعينيات. وأصبح من الثابت الآن أن كثافة استهلاك الطاقة/ الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان خلال الخمسينيات والستينيات كانت حوالى واحد إلى واحد؛ أي أن زيادة واحد بالمئة في الناتج المحلي الاجمالي تتطلب زيادة واحد بالمئة في استهلاك الطاقة. وأظهرت نتائج البحث في أجزاء مختلفة من العالم أن كثافة الطاقة/ الناتج المحلي الاجمالي هي أعلى من ذلك في البلدان الأقل نمواً حيث تتغير البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية بسرعة نتيجة للنمو الاقتصادي. وكلما ازداد التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي سرعة تطلّب الأمر طاقة أكثر حتى بلوغ مرحلة تبدأ فيها نسبة استهلاك الطاقة/ الناتج المحلي الاجمالي بالهبوط.

وقد تم الوصول إلى هذه المرحلة في البلدان المتقدمة صناعياً في أوائل السبعينيات، ولكن لا يزال أمام البلدان النامية طريق طويل لبلوغ ذلك. ويجب أن يكون هناك زيادة بعدة أضعاف في استهلاك الطاقة بالنسبة إلى الفرد قبل بلوغ هذه المرحلة. ولذلك، فإن الرهان لديها أكبر كثيراً منه لدى البلدان المتقدمة على مستقبل الطاقة والنفط والتنمية، ولها مصلحة حيوية في التحول الحالي للطاقة من النفط إلى مصادر أخرى للطاقة. وهي لا يمكنها، ويجب أن لا يُتوقَّع منها، القيام بتحول خلال المرحلة الحرجة الراهنة من تطورها الاجتماعي ـ الاقتصادي. وعلى البلدان النامية، سواء منها المصدرة للنفط أو المستوردة له، أن تتأكد من أن «جسر النفط» من المتانة والطول إلى الحد الذي تتطلبه مساعيها لتحقيق تنمية اقتصادية مستمرة: أي أنه ليس بإمكانها مجرد القفز فوق جسر النفط إلى مصادر بديلة للطاقة.

وستكون لتحولات الطاقة من النفط إلى الفحم الحجري والغاز، أو عندما يحين الأوان، من هذين المصدرين إلى الطاقة النووية وغيرها من مصادر جديدة ومتجددة للطاقة، تأثيرات مختلفة في مجموعات مختلفة من البلدان. ويترتب على البلدان المتقدمة والنامية، بسبب الاختلافات في معطيات موارد الطاقة والمعرفة التقنية والوسائل المالية، وضع سياسات وبرامج مختلفة لتتماشى مع تحولات الطاقة الحالية والمقبلة. ومع ذلك، فقد يكون من المفيد، قبل أن يبدأ المرء بالتفكير في طبيعة هذه الاختلافات، أن يدرس طبيعة تحولات الطاقة العالمية التي شهدها العالم خلال القرن الحالي ومداها.

الفصل الثاني

طبيعة تحوّلات الطاقة العالميّة ومداها في القرن العشرين

بما أن الطلب على الطاقة مشتق من الطلب على العمل، فإن كمية الطاقة اللازمة ونوعيتها لأية مهمة معينة إنما يقررهما الأسلوب المستخدم في انجاز تلك المهمة. وبعبارة أخرى، فإن أي تغيير في أسلوب الانتاج سيستدعي تغييراً متطابقاً في كمية (وربما في تكوين) الطاقة المطلوبة. ونحصل، من هذه العلاقة المفردة، على تغييرات وتحولات دورية في استخدام الطاقة من مصدر طاقة إلى مصدر آخر. وقد حدث هذا، من الناحية التاريخية، استجابة لاختراعات علمية وتغييرات تقنية في أسلوب الانتاج؛ إلا أن اقتصادات الحجم بدأت تمثل دوراً متزايداً في توجيه هذه التغييرات وتعزيزها. وفي البدء، كان كل مصدر للطاقة مكلفاً نسبياً، إلا أنه مع ازدياد الطلب عليه كان العرض منه يستجيب بدرجة أعلى، فأصبح كل مصدر جديد، إضافة إلى التحسينات في الكفاءة التقنية لاستخدامه، أقل كلفة مما سبقه من مصادر الطاقة المستغلة.

وحدث تحوّل عالمي رئيسي في الطاقة حوالى منتصف القرن الماضي، عندما بدأ الفحم الحجري، تحت ضغط الثورة الصناعية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، يحلّ محل الحطب كمصدر للطاقة الأولية. وازداد استخدام الفحم الحجري لتوفير الطاقة الأولية من ما لا يتعدى ١٠ بالمئة من اجمالي استهلاك الطاقة في عام ١٨٥٠ إلى حوالى ٩٠ بالمئة مع انتهاء ذلك القرن[١]. ولم يكن الفحم الحجري في أول الأمر أرخص من

---

(١) لمزيد من التفاصيل المثيرة عن التحول من موارد دافقة إلى موارد مخزونة، انظر:

Peter Dorner and Mahmoud A. El-Shafie, eds., *Resources and Development: Natural Resource Policies and Economic Development in an Interdependent World* (Madison, Wis.: University of Wisconsin Press; London: Croom Helm, 1980).

الحطب، ولكن تغييرات في طريقة الانتاج جعلت استخدام الفحم الحجري أكثر ملاءمة وكفاءة، الأمر الذي أدى بدوره إلى اقتصادات حجوم كبيرة أفضل في انتاج هذا الفحم ونقله واستهلاكه.

وبدأت البلدان الآخذة حديثاً بالتصنيع، بتحوُّل الطاقة من الحطب وقوة عضلات الانسان والحيوان، إلى الفحم الحجري، انتقالاً عالمي النطاق من مصادر تقليدية متجددة للطاقة إلى موارد متناهية وغير قابلة للتجديد. ولم يكن لهذه الموارد قبل هذا التحول قيمة اقتصادية تذكر، اللهم إلا القليل. وكذلك لم يكن مهمّاً في ذلك الوقت إن كانت هذه الموارد متناهية أم لا. ولكن ما ان بدأت حصة الفحم الحجري في استهلاك الطاقة الأولية الاجمالي بالازدياد حتى أصبح تحديد احتياطيات الفحم الحجري وتطويرها من الأهمية بمكان للبلدان الصناعية وللعالم أجمع. وكنتيجة للتغيير في قيمة الفحم الحجري، أشارت تقديرات عام ١٩٨٠ إلى أن احتياطيات هذا الفحم القابلة للاستخراج اقتصادياً بلغت حوالى ٦٦٠ مليار طن[٢].

ولم يكن لتحوّل الطاقة من طاقة متجددة إلى فحم حجري، على الرغم من وفرة هذا الفحم، أن يستمر إلى ما لا نهاية له. وأدت تغييرات تقنية في طريقة الانتاج إلى اكتشاف النفط كمصدر للطاقة في مجالات الصناعة والنقل وتوليد الكهرباء. واكتسب التحول من الفحم الحجري وقوة الانسان والحيوان إلى النفط زخماً خلال النصف الأول من هذا القرن، تحت ضغط الابتكارات التقنية والضرورات الاقتصادية. وازداد هذا الزخم قوة إلى حد كبير خلال السنوات الخمس والعشرين التي تلت الحرب العالمية الثانية. وهكذا انخفضت حصة الفحم الحجري في اجمالي استهلاك الطاقة العالمي من ٩٤ بالمئة في عام ١٩٠٠ إلى ٦٢ بالمئة في عام ١٩٥٠، ومن ثم إلى ٢٨ بالمئة فقط في عام ١٩٧٣. أما حصة النفط فقد ارتفعت، في المقابل، في السنوات نفسها على التوالي من ٣,٨ بالمئة إلى ٢٧ بالمئة ومن ثم إلى ٤٨ بالمئة[٣].

وأصبح خليط الطاقة التجاري في البلدان التي تم فيها هذا التحول في الطاقة يرتكز إلى حد كبير على الفحم الحجري والنفط. وسجل التحول من الفحم الحجري إلى النفط النسبة الأكبر في اليابان وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، والنسبة الأدنى في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والصين. وكان التحول في الطاقة في معظم البلدان النامية من الحطب والقوة البشرية والحيوانية إلى النفط. ولكن على الرغم من دخول النفط البلدان النامية، فإن التحول إلى استخدامه كان محدوداً في قطاعات معينة من

(٢) Carroll L. Wilson, *Coal-Bridge to the Future: Report of the World Coal Study* (Cambridge, Mass.: Ballinger Publishing Co., 1980), p. 35.

(٣) United Nations, *World Energy Supplies* (various issues).

سكان المناطق المدنية. وظلت المصادر التقليدية المتجددة للطاقة مثل الحطب والقوة البشرية والحيوانية، ولا تزال، أنماطاً بالغة الأهمية لموارد الطاقة في العديد من البلدان النامية، وخصوصاً في افريقيا وأمريكا اللاتينية والهند والصين.

ودخل الغاز الطبيعي، بعد الحرب العالمية الثانية، خليط الطاقة التجاري في البلدان الصناعية. وكان أكثر من ٩٠ بالمئة من استهلاك الغاز حتى عام ١٩٥٠ مقتصراً على الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذا الغاز أصبح خلال الستينيات مصدراً مهمّاً للطاقة في أوروبا الغربية واليابان والاتحاد السوفياتي. وبحلول عام ١٩٧٣، بلغت حصة الغاز في استهلاك الطاقة الأولية الاجمالي حوالى ٢٠ بالمئة، باستثناء بلدان الاقتصادات المركزية التخطيط حيث كانت حوالى ١٥ بالمئة.

وأدى التحوّل من الفحم الحجري إلى النفط ومصادر أخرى للطاقة إلى زيادة استخدام القوة المائية في توليد الكهرباء. وهكذا، وعلى الرغم من الزيادة السريعة في استهلاك الطاقة الاجمالي، احتفظت القوة المائية بمساهمتها البالغة حوالى ٥,٦ بالمئة حتى عام ١٩٧٣، ومن ثم أخذت بالازدياد. ومع أن الطاقة النووية ظهرت كمصدر تجاري للطاقة بعد الحرب العالمية الثانية، فإن مساهمتها في عام ١٩٧٣ لم تكن لتتعدى ٠,٨٣ بالمئة من استهلاك الطاقة الاجمالي.

وربما كان الدرس المهم المستفاد من هذا الوصف المقتضب لأول تحوّل رئيسي للطاقة في هذا القرن، هو أن الزيادة في الطلب على الطاقة استجابة للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي والتغييرات التقنية، حملت معها تحوّلاً في استخدام الطاقة لمصلحة مواد الوقود الأكثر كفاءة ونظافة. ولم يكن للوفرة أو الندرة النسبية لمورد معيّن للطاقة صلة في تقرير مدى استخدامه. وهكذا، فعندما تحوّل استخدام الطاقة من الحطب إلى الفحم الحجري لم يتم ذلك لمجرد ندرة الحطب. والأمر ذاته ينطبق في حالة التحول من الفحم الحجري إلى النفط والغاز والطاقة النووية. فالاحتياطيات الثابتة من مصادر الطاقة الثلاثة هذه كانت ولا تزال أقل كثيراً من احتياطيات الفحم. وبعبارة أخرى، فإن التحول الرئيسي العالمي الأول في الطاقة كان في البدء من أشكال متجددة من الطاقة إلى أشكال متناهية وغير متجددة. ومع التقدم التقني والتنويع في استخدام الطاقة، بدأ تحوّل أكثر ضمن مصادر الطاقة غير المتجددة. وبدأ هذا بالانتقال من الفحم الحجري إلى النفط وإلى الغاز والطاقة النووية فيما بعد. لقد كان تحركاً من موارد طاقة أكثر وفرة إلى مصادر أكثر ندرة نسبياً وغير متجددة.

وإذا عرضنا لما مضى، نجد، لحسن الحظ، أن التحول العالمي الأول في الطاقة لم يؤدِ إلى الزوال الكامل لاستخدام الفحم الحجري في البلدان الصناعية. ولو حدث

ذلك لكان العالم اليوم يواجه أزمة طاقة حقيقية بسبب النقص في احتياطيات النفط. ولو قدِّر للتحول من الفحم الحجري إلى النفط أن يسير بأسرع مما سار عليه خلال السنوات الخمس والعشرين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لكان العالم اليوم لا يملك سوى القليل من الاحتياطيات النفطية أو حتى لا شيء منها. وفي هذه الحالة كان العالم كله سيفقد فرصة القيام بتحول سلس جديد من النفط إلى الفحم الحجري ومصادر أخرى للطاقة. وأكثر من ذلك، فإن البلدان المصدرة للنفط ستكون الخاسر الأكبر، لا من حيث نضوب احتياطياتها النفطية فحسب، بل لأنها قد صدَّرت معظم نفطها في ظل نظام الامتيازات غير المتكافىء الذي كان قائماً قبل السبعينيات عندما لم يكن لها أي رأي في تقرير الانتاج والأسعار.

ومن الأمور الأخرى الجيدة للتحول الأول للطاقة أن التحول من الفحم الحجري إلى النفط قد عُزِّز بالغاز والطاقة النووية، مما أدى إلى خليط طاقة أكثر تنوعاً مما سيكون عليه الحال لو ظل الفحم والنفط المصدرين الوحيدين للطاقة التجارية. ومع ذلك، وعلى الرغم من سياسات تنويع مصادر الطاقة للبلدان الصناعية، فقد كان النفط يحل بسرعة محل الفحم كمصدر للطاقة. وبينما كان اجمالي استهلاك الطاقة في البلدان الصناعية يزداد بمعدل سنوي يتراوح بين ٤ و٥ بالمئة في الستينيات، فإن استهلاك النفط كان يزداد بمعدل يتراوح بين ٦ و٧ بالمئة. ولو استمرت هذه النسبة في زيادة استهلاك النفط لكان على البلدان الأعضاء في منظمة أوبك انتاج حوالى ٤٠ مليون ب/ي في عام ١٩٨٥ لتلبية حاجة الطلب العالمي. وحتى لو تدنت نسبة الزيادة إلى حوالى ٥ بالمئة سنوياً، لكان الانتاج المتمم المطلوب، على الأرجح اليوم، حوالى ٣٦ مليون ب/ي. وهذا الحجم من النفط يتعدى الطاقة الفعلية للانتاج لدى بلدان أوبك.

كل هذا يعزز التوصل إلى نتيجة مفادها أن التحول العالمي للطاقة من الفحم الحجري إلى النفط، الذي بدأ في هذا القرن وازداد زخماً في الخمسينيات والستينيات، كان يقود العالم إلى طريق مسدود. ولو أنه استمر بالتسارع نفسه، لما كانت احتياطيات العالم النفطية، بما في ذلك بلدان أوبك وأوابك، كافية لسد الثغرة في الفترة الزمنية المطلوبة للتحول من جديد إلى الفحم الحجري وغيره من المصادر المتناهية والمتجددة للطاقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الحقيقة الصعبة، فإن التحول كان يسير قدماً دون عرقلة إلى أن تضافرت معاً ظروف اقتصادية وسياسية وعسكرية معيّنة لجعل أوبك عموماً، وأقطار أوابك خصوصاً، تتخذ إجراءاتها اللازمة فردياً في البداية وجماعية في نهاية المطاف.

أولاً: أوبك وتحوّل الطاقة

بالرغم من إنشاء أوبك في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠، فقد ظلت انجازاتها في المشاركة في سلطة اتخاذ القرار مع الشركات العالمية محدودة خلال السنوات العشر الأولى من قيامها، ورفضت الشركات الاعتراف بها كمنظمة تمثل جميع البلدان الأعضاء. ولكن تأسيس أوبك هيّأ لبلدان العالم الثالث المصدرة للنفط الفرصة للالتقاء والتجمع حول قضيتها المشتركة. وكان همها الأول في ذلك الوقت التدهور في سعر النفط الخام الذي كان قاعدة تقرير حصتها من استغلال مواردها النفطية. وكانت الشركات صاحبة الامتيازات بموجب نظام الامتيازات الذي كان سائداً في ذلك الوقت، وهي في معظمها شركات نفط أمريكية، تخصّ نفسها بسلطة وضع وتقرير سياسات الاستكشاف والانتاج والأسعار. وكانت الشركات صاحبة الامتيازات كذلك تسيطر على صناعة النفط العالمية كلها من الاستكشاف والانتاج حتى الوصول إلى المستهلك.

وجاء تأسيس أوبك، مع وجود مثل هذه السلطة الاقتصادية والتقنية المخولة لشركات النفط العالمية وتكتلاتها بالدعم السياسي الذي تحظى به من بلدانها، بارقة الأمل الوحيدة لحكومات البلدان المصدرة للنفط. ولم يكن لدى البلدان المصدرة للنفط في وجه هذه السلطة الكاسحة لشركات النفط والحكومات التي ترعاها، من قوة للمساومة، سوى القليل، إلا أنها تحركت انطلاقاً من قناعتها بأنها مستغَلة أشد الاستغلال. وكان مصدر القوة الوحيد لهذه البلدان هو تصميمها على ممارسة حقوقها الثابتة والأساسية في السيادة لوضع حد لتعرّضها للاستغلال. وعلى الرغم من أن الأمر استدعى أكثر من ١٠ سنوات حتى تترك هذه القوة أثراً أساسياً في هيكل صناعة النفط، فقد كانت كافية منذ البداية لوضع حد لسلطة شركات النفط في تخفيض الأسعار المعلنة للنفط دون تشاور كامل مع الحكومات المضيفة. وفي الواقع، لم يجرِ، بعد قيام أوبك، أي تخفيض رسمي لما يدعى الأسعار المعلنة، على الرغم من حدوث طفرة نفطية في أواسط الستينيات.

ثانياً: سعر النفط وتحوّل الطاقة

سنعود إلى تطور أوبك عندما نتحدث عن العلاقة بين البلدان المستوردة للنفط وتلك المصدرة له في الفصل الرابع من هذا الكتاب. ذلك أنه من الضروري الآن العودة إلى العوامل التي وضعت نهاية لتحوّل الطاقة العالمي من الفحم الحجري إلى

النفط. وبينما ساهمت في هذا الأمر أمور سياسية واقتصادية عدة لسوق النفط، فإن من المتفق عليه بوجه عام، أن القرار الجماعي للبلدان المصدرة للنفط بتولي زمام سلطة تسعير نفطها الخام، كان العامل الأهم.

واهتزت من الأساس، بالارتفاع الحاد في أسعار النفط في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤، القناعة النفسية التي كانت سائدة عن وفرة موارد النفط. وسرعان ما حلّ محلها شعور من الندرة في سوق النفط أدى في النهاية إلى اثارة القضية الحيوية حول نضوب النفط وأثره في التحولات العالمية للطاقة. وقد تكون أهم نتائج هذا التغير في الموقف تلك السياسات والبرامج التي تبنّتها البلدان الرئيسية المستهلكة للنفط فيما يتعلق بالحفاظ على النفط واحلال الفحم الحجري والغاز والطاقة النووية محله. ولم يستغرق الأمر سوى بضع سنوات حتى عكست هذه السياسات تحوّل الطاقة في البلدان الصناعية.

أما فيما يتعلق بالدول ذات الاقتصادات المركزية التخطيط والبلدان النامية بوجه عام، فإن التحول إلى موارد غير نفطية لم يكن بالسرعة التي كان عليها في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المتقدمة صناعياً. وظل استهلاك النفط بالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات المركزية التخطيط على حاله خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ بينما ازداد استهلاك النفط في البلدان النامية كمجموع من ١٠,١٧ مليون ب/ي في عام ١٩٧٩ إلى ١١,٢٧ مليون ب/ي في عام ١٩٨٢ و١١,٥٥ مليون ب/ي في عام ١٩٨٥. وأظهر استهلاكها للفحم الحجري والطاقة النووية وغير ذلك من مصادر الطاقة، زيادات ملموسة كذلك خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥.

واستدعى التحول من النفط إلى الفحم الحجري وإلى مصادر أخرى للطاقة ثانيةً تعديلات رئيسية واستثمارات ضخمة في الصناعات المتعلقة بالطاقة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). تطلبت هذه الحاجة الماسة إلى استثمار جديد تعبئة سريعة لموارد مالية محلية ودولية عبر التجارة والاقتراض. وأصبح ما يعرف بـ «الأرصدة الفائضة» المتوفرة لحساب بعض البلدان الرئيسية المصدرة للنفط مصدراً مريحاً للتمويل. وأدى هذا الوضع إلى قيام نوع جديد وغير عادي من التعاون بين البلدان المصدرة للنفط وتلك المستوردة له. وللمرة الأولى في تاريخ صناعة النفط عكف مصدرو النفط على مساعدة مستورديه بنشاط على خفض الاعتماد على الواردات النفطية وعلى تطوير مصادر جديدة ومتجددة للطاقة. وهكذا أصبح، على حين غرة، الحفاظ على النفط والطاقة، إلى جانب تطوير مصادر للطاقة بديلة عن النفط، الهم المشترك بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له على السواء.

ثالثاً: تقارب المصالح

قد يكون انتقال ملكية المراحل الأولى من صناعة النفط وإدارتها (Upstream) إلى حكومات البلدان المصدرة السبب الرئيسي للتقارب الموقت في المصالح بين مصدّري النفط ومستورديه. فقبل هذا الانتقال، كانت شركات النفط الدولية تدير الصناعة النفطية دون كبير اعتبار لتوزيع مواد الطاقة العالمية أو الحفاظ عليها. وكانت تعطي بوجه عام الانطباع بوجود وفرة زائدة في موارد النفط، وتنشر في الغالب تكهنات بهبوط أسعار النفط في السبعينيات. أضف إلى ذلك أن أسعار النفط المنخفضة أصلاً في الستينيات والحصة الحكومية الأكثر انخفاضاً من عوائد النفط بموجب نظام الامتيازات، حملت البلدان المصدرة للنفط على الحث على مستويات أعلى للانتاج لتتمكن من تلبية حاجاتها المتزايدة للعملة الأجنبية. وكانت النتيجة طفرة طويلة الأمد في انتاج النفط استمرت حتى أواخر الستينيات عندما بدأت مجموعة من الأحداث الاقتصادية والسياسية بجعل سوق النفط أكثر شحاً.

ومكّنت عائدات النفط المتزايدة لبلدان أوبك نتيجة لمفاوضاتها الناجحة مع شركات النفط، هذه البلدان من التركيز لأول مرة على المسألة الحرجة المتعلقة بنضوب احتياطياتها النفطية. وعلى الرغم من أن أوبك كمنظمة أصدرت بيانات حول ضرورة الحفاظ على الموارد النفطية، ومن أن العمر المقدر لاحتياطيات أوبك انخفض من ٦٨ عاماً في عام ١٩٦٠ إلى ٤٨ عاماً في عام ١٩٧٠، فإن البلدان الأعضاء المنفردة استمرت في الضغط لزيادة حجوم صادرات نفطها للتعويض عن السعر الحقيقي المتراجع للنفط عبر الستينيات.

ولكن بدءاً بعام ١٩٦٠، وبمبادرة من الجماهيرية الليبية، صدرت أوامر إلى شركات النفط بخفض الانتاج وفقاً للأصول الصحيحة في إدارة المكامن. ومع أن الخفض الأولي الذي فُرض على شركة نفط أوكسيدنتال في ليبيا وقدره ٨٠٠٠٠٠ ب/ي قد ألغي بعد التوصل إلى اتفاق على الأسعار المعلنة والنسب الضريبية، فإن مستوى الانتاج الكلي لنفط الجماهيرية انخفض من ٣,٣٢ مليون ب/ي في عام ١٩٧٠ إلى ٢,٧٦ مليون ب/ي في العام التالي. وكان هذا الإجراء الليبي، نقطة تحوُّل تاريخية في نضال أعضاء أوبك الطويل لممارسة حقوق سيادتها على مستويات انتاج مواردها النفطية، على الرغم من حقيقة أن البلدان الأعضاء الأخرى، باستثناء الجزائر وفنزويلا، زادت من انتاجها خلال هذه الفترة. ومنذ ذلك الحين فصاعداً أصبح حق الحكومة المضيفة في السيادة على تحديد مستويات انتاج مواردها النفطية حقيقة ملموسة في صناعة النفط، ولم يعد مجرد فكرة قانونية نظرية.

وفي عرض لهذه الأحداث، يمكن أن يُنظر إلى الفترة بين كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠ - عندما ضغطت ليبيا لتحقيق مطالبها المشروعة العالقة منذ مدة طويلة لزيادة حصة الحكومة من كل برميل - و١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٨٧٣ عندما أعلن منتجو النفط الخليجيون ومعهم ايران من جانب واحد سعراً جديداً معلناً لبرميل نفط القياس هو ١١٩ , ٥ دولار، كفترة من مشاركة السلطة بين الحكومات المضيفة والشركات. وقد كانت شركات النفط صاحبة الامتيازات قبل هذه الفترة هي التي تقرر وتعلن من جانب واحد الأسعار المعلنة للنفط، مع أنها كانت قد وافقت في اتفاق تنفيق الريع في عام ١٩٦٥ على التشاور مع الحكومات المضيفة قبل تقرير أي تغيير في السعر المعلن. وأصبحت بعد عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ سلطة تقرير السعر حقاً محصوراً بالبلدان المصدرة للنفط حسب رؤيتها الخاصة للسوق.

وتضافرت أحداث سياسية تالية وحقائق اقتصادية لتعزيز قوة البلدان المصدرة للنفط فيما يختص بتسعير مواردها النفطية وانتاجها. وتمثّل الزيادة السريعة في السعر وما تبعها من نقص في الطلب على النفط، وبخاصة نفط بلدان أوبك، نقطة تحوّل تاريخية، وبالنتيجة، تطوراً ايجابياً في مجرى تحوّل الطاقة العالمي من الفحم الحجري إلى النفط والغاز. وسندرس هذه الناحية المهمة من تحول الطاقة عندما نتطرق إلى العلاقة بين مصدري النفط ومستورديه وهمومهم المشتركة وأهدافهم ومصالحهم المختلفة. أما الآن فيكفي أن نقول إن انتقال السلطة من شركات النفط إلى الحكومات المضيفة الذي طرأ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ مكّن البلدان المصدرة من تذكير العالم بعبارات قوية دامغة باستغلاله المفرط لاحتياطيات نفط أوبك بأسعار منخفضة جداً. ووضعت البلدان المصدرة، بزيادة سعر النفط واستخدام حقوقها في تحديد الإمداد إذا اقتضى الأمر ذلك، نهاية لعدم التوازن المفرط في خليط مصادر الطاقة الذي أصبح معتمداً إلى حد كبير على النفط، على الرغم من اتجاهه السريع لأن يصبح أقل مصادر الوقود المستخرج من باطن الأرض وفرة.

رابعاً: الاختلاف في تحولات الطاقة

بحثنا حتى الآن باقتضاب في العوامل المختلفة التي أدت إلى أول تحوّل عالمي رئيسي للطاقة من مصادر متجددة إلى الفحم الحجري، ومن ثم منه إلى النفط والغاز ومصادر أخرى للطاقة. وأتبعنا هذا بوصف مختصر للأسباب والظروف التي أوقفت التحول العالمي الثاني للطاقة في القرن العشرين، وحتى سرعان ما عكسته. واليوم، يمرّ العالم في تحوّل طاقة من نوع لم يعهده قط من قبل. فالتحول السابق في الطاقة، كما ذكرنا من قبل، كان يتحرك من اعتماد على مصادر متجددة للطاقة إلى موارد متناهية،

وانتقل ضمن فئة المتناهيات من المصدر الأكثر وفرة للطاقة وهو الفحم الحجري إلى المصادر الأقل وفرة وهي النفط والغاز واليورانيوم. وتحرك التحول في الطاقة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ في البلدان الصناعية وبعض البلدان النامية الرئيسية في الاتجاه المعاكس. وهنالك اختلافات أخرى بين التحولين العالميين الرئيسيين للطاقة تستحق أن نوليها اهتمامنا، وهي باختصار كما يلي:

١ ـ بينما تحقق التحول السابق للطاقة من الفحم الحجري إلى النفط بقرارات طوعية استجابة للإبداع التقني والتقدم الاقتصادي، فإن التحول الحالي أوجبه النقص الوشيك في احتياطيات النفط مقارنة بالاستهلاك العالمي. ويعني هذا القصور في المورد الطبيعي أنه يترتب زيادة سعر النفط بشكل ملموس لخفض البذخ والاستهتار في الاستهلاك للحث على الحفاظ على النفط والاستعاضة عنه وتوسيع الاستثمار في عمليات الاستكشاف والاستخراج المعزّز للموارد النفطية.

٢ ـ إن الأمر المهم الآخر في تحوّل الطاقة الحالي هو أن المبادرة الأولى لتحقيقه جاءت من قبل البلدان المصدرة للنفط، بينما بالنسبة إلى التحول السابق، كانت سياسات واجراءات البلدان المستوردة للنفط والبلدان الرئيسية المستهلكة للطاقة، إلى جانب شركات نفطها، هي المسؤولة عن الانتقال السريع من الفحم الحجري وغيره من مصادر الطاقة إلى النفط خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يكن للبلدان المصدرة للنفط خلال تلك المرحلة أية سلطة للمشاركة في رسم سياسات الطاقة العالمية، على الرغم من أن مواردها النفطية المتناهية هي التي كانت المرتكز الرئيسي لهذه السياسات. وقد واجه الارتداد في تحوّل الطاقة السابق مقاومة شديدة من شركات النفط العالمية وحكوماتها. ذلك أن الأمر بدا بالنسبة إليها، كأنه يمثل خسارة لسلطة وثروة ضخمة كانتا تخيمان على جميع الاعتبارات البعيدة المدى لتخصيص فعال للموارد والحصص والعلاقات الدولية.

٣ ـ إن التحول الراهن للطاقة أوسع انتشاراً من التحول السابق، بسبب انتشار استخدام النفط في مختلف أرجاء العالم والحالة السائدة من الاعتماد المتبادل على نطاق العالم. وقد انتقلت معظم البلدان النامية التي لا تملك مناجم للفحم الحجري خلال التحول من الفحم الحجري إلى النفط، من استخدام الحطب وموارد متجددة أخرى للطاقة إلى النفط. ولكن، بما أن المناطق الريفية وبعض القطاعات المدنية لم يكن في وسعها تحمّل كلفة التحول إلى النفط، فقد ظلت بوجه عام معتمدة على الحطب والكتلة الحيوية والطاقة البشرية والحيوانية. أما اليوم، فتحوّل الطاقة في الكثير من البلدان النامية يقتضي تحولاً من موارد الطاقة التقليدية هذه إلى النفط والفحم الحجري حسب توفرهما وملاءمتهما وكلفتهما. ويكاد لا يكون بإمكان معظم البلدان النامية،

على أية حال، الفرار من اعتمادها على النفط دون عرقلة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ ستكون هناك حاجة إلى كميات متزايدة من النفط لخدمة وسائط النقل فيها والصناعة والزراعة.

٤ ـ إن تحوّل الطاقة الحالي أشد كثافة لرأس المال والتقنية من التحول السابق من الفحم الحجري إلى النفط. فالتحول من النفط إلى الفحم الحجري والطاقة النووية وغيرهما من مصادر الطاقة يتطلب استثمارات أموال ضخمة ومستويات عالية من العمال المهرة إلى جانب التقنية المتقدمة. وهذا يعني أنه بينما كانت سرعة تحول الطاقة من الفحم إلى النفط يقررها إلى حد كبير توفر النفط الرخيص الثمن من بلدان أوبك وأوابك، فإن سرعة تحول الطاقة الجاري ستعتمد على السياسات الحكومية بالنسبة إلى توفر رأس المال والتقنية والأيدي العاملة الماهرة. وبعبارة أخرى، لا يمكن للبلدان النامية، بما فيها مصدرو النفط، عمل الكثير للتأثير على الأحداث في هذا المجال. ومع ذلك يمكنها، بل يجب عليها، أن تعكف على التخطيط للطاقة وتنفيذ برامج معينة تهدف إلى حماية مصالحها القومية فيما يتعلق بتطوير موارد الطاقة وتحوّلها. والمهمة الرئيسية بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط هي حماية موقعها في سوق الطاقة العالمية من جهة، والعمل على تحوّل اقتصاداتها من اعتماد كلي تقريباً على النفط إلى قاعدة للمورد الطبيعي والبشري الأكثر تنوعاً من جهة أخرى. ودور أوبك وأوابك في الجهتين كلتيهما هو توفير عائدات تصدير كافية للاستثمار والاستهلاك، على أن تساعد في الوقت نفسه اقتصاداتها القومية على تطوير قاعدة اقتصادية تكون قادرة على مواصلة النمو والتنمية.

خامساً: أثر تحوّل الطاقة العالمي

ما هو الأثر الذي تركه تحوّل الطاقة العالمي الثاني منذ بدئه في عام ١٩٧٤ في تركيب اجمالي استهلاك الطاقة العالمي وتوجيهه؟ وما هو أثر هذا التحول في التنمية المستقبلية واستغلال مختلف مصادر الطاقة؟ وما سيكون عليه دور النفط والغاز في العملية المستمرة لتحوّل الطاقة؟

وأهم أثر حتى الآن في تحول الطاقة الجاري، كان في مستوى الطلب على الطاقة التجارية الذي أظهر في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ نقصاً صافياً لأول مرة في التاريخ الحديث. وهكذا انخفض اجمالي الطلب على الطاقة التجارية من ما يعادل ١٤٠,٦ مليون ب/ي (برميل نفط في اليوم) في عام ١٩٧٩ إلى ما يعادل ١٣٩,٤ مليون ب/ي في عام ١٩٨٢، وعاد من ثم إلى الارتفاع إلى ما يعادل ١٤١,١ مليون ب/ي في عام ١٩٨٣، و١٥٠,٦ مليون ب/ي في عام ١٩٨٥.

وكان أكبر الأثر في تحوّل الطاقة حتى الآن، بين تجمعات البلدان المختلفة، في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي انخفض اجمالي استهلاك الطاقة فيها في عام ١٩٨٢ عنه في عام ١٩٧٣ بنحو ما يعادل مليون برميل معادل للنفط. ومع ازدياد استهلاك الطاقة في أرجاء أخرى من العالم خلال تلك الفترة، انخفضت حصة استهلاك بلدان هذه المنظمة من ٦١,٥ بالمئة إلى ٥٢ بالمئة في عام ١٩٨٢ وإلى ٥٠,٥ بالمئة في عام ١٩٨٥.

أما فيما يتعلق بالاعتماد في امدادات الطاقة على احتياطيات ناضبة، فلم يغيّر حتى الآن تحوّل الطاقة الحالي الاعتماد الذي يكاد يكون كلياً على النفط والفحم الحجري والغاز واليورانيوم. ولا تزال هذه المصادر الأربعة توفر حوالى ٩٤ بالمئة من اجمالي إمدادات الطاقة التجارية في العالم. والمصدر الوحيد المهم اليوم من مصادر الطاقة التجارية المتجددة هو الطاقة المائية التي توفر الستة بالمئة الباقية. ولا تزال مصادر أخرى للطاقة في مرحلة الاختبار أو البحث، ولا يُتوقَّع لها في أية حال أن تقدّم مساهمة بارزة في إمدادات الطاقة العالمية في السنوات العشرين القادمة.

سادساً: مصادر الطاقة والاحتياطيات

يترتب علينا، لأخذ فكرة متوازنة عن موارد الطاقة العالمية، أن نتفحص باقتضاب توفر هذه الموارد وتوزعها وملكيتها. وهذا يساعدنا في فهم الاجراءات المحتمل تنفيذها لمجموعات البلدان المختلفة بالنسبة إلى دورها في تحوّل الطاقة العالمي. وهو يساعد كذلك في اقناعنا بأن النفط ليس فقط أهم مصدر للطاقة حالياً، بل من المحتمل كذلك أن يحتفظ بمكانته بين مصادر الطاقة الناضبة طالما ظل متوفراً بكلفة معقولة. والجدولان (٢ ـ ٢) و (٢ ـ ٣) في نهاية هذا الفصل يوفران معلومات مهمة عن الاحتياطيات وفترات الاستمرار المتوقعة لمختلف المصادر غير المتجددة للطاقة.

١ ـ النفط

على الرغم من أن النفط جاء كمصدر للطاقة التجارية بعد الفحم الحجري بوقت طويل، فإن خصائصه العالية وكلفته المنخفضة نسبياً جعلته أسرع مصادر الطاقة نمواً في هذا القرن. وبحلول عام ١٩٥٠ كان النفط يساهم بنحو ٣٠ بالمئة من الاستهلاك الأساسي للطاقة في العالم، وتخطى في عام ١٩٦٦ الفحم الحجري بحصة بلغت ٤٢,٣ بالمئة في مقابل ٤١,٨ بالمئة بالنسبة إلى الفحم. وبحلول عام ١٩٧٣ بلغت الحصص العالمية للنفط نحو ٤٧ بالمئة، وللفحم الحجري ٢٨ بالمئة. وبالنسبة

إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت منذ عام ١٩٦٠ حصص النفط والفحم الحجري ٣٨,٧ بالمئة و٣٥,٦ بالمئة على التوالي. وفي عام ١٩٧٣ بلغت هذه الحصص ٥٤ بالمئة و١٨,٢ بالمئة على التوالي. أما بالنسبة إلى البلدان النامية، فإن الحصص خلال هذه السنوات ذاتها تغيرت من ٥٥,٢ بالمئة إلى ٥٩,٥ بالمئة للنفط، ومن ٣٢,٨ بالمئة إلى ١٩ بالمئة للفحم. وغيرت البلدان ذات الاقتصادات المركزية التخطيط حصصها من ١٤,٩ بالمئة إلى ٢٨,١ بالمئة للنفط ومن ٧٧,٣ بالمئة إلى ٥٣,٨ بالمئة للفحم بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٣[٤].

وبلغ اجمالي حجم النفط الخام المكتشف منذ بدء عصر النفط حتى نهاية عام ١٩٨٥ ما قدره ١٢١٥,٥ مليار برميل، استخرج منه ٤٩٤,٥ مليار برميل، وظل هناك ٧٢١ مليار برميل من الاحتياطي الثابت في نهاية عام ١٩٨٥. وعلى هذا، فقد تم حتى اليوم استهلاك أكثر من ٤٠ بالمئة من كل ما اكتشف من نفط خلال المئة سنة الأخيرة. والستون بالمئة الباقية، إضافة إلى ما سيستجد من اكتشافات يرجح ـ قياساً على السنوات الأخيرة ـ أن تكون نادرة وغير شديدة الغزارة؛ ستكون الموارد النفطية الوحيدة المتوفرة للتحول الكامل إلى الفحم الحجري ومصادر أخرى للطاقة. والتساؤل الدائم هو: هل ستكون هناك احتياطيات نفطية كافية لإكمال هذا التحول دون أزمة طاقة عالمية لم يعرف لها العالم مثيلاً؟ وسنحاول الإجابة عن هذا السؤال في الفصل التالي.

والتوزيع الجغرافي للاحتياطيات الثابتة للنفط موزع بالتساوي تقريباً بين الأقطار العربية المصدرة للنفط كمجموعة وبقية العالم. وفي عام ١٩٨٥، كانت احتياطيات النفط العربية نحو ٥٦ بالمئة من مجموع الاحتياطي العالمي، بينما كان مجموع احتياطيات أوبك التي تضم سبعة منتجين رئيسيين عرب للنفط ٦٨,٨ بالمئة. وإذا أضيفت إلى ذلك احتياطيات البلدان النامية الأخرى غير الأعضاء في أوبك، يصبح مجموع الاحتياطيات العائدة إلى البلدان النامية حوالى ٦٠١,٦ مليار برميل أو ٨٣,٤٣ بالمئة من اجمالي الاحتياطيات العالمية. أما الـ ١١٩,٤ مليار برميل الباقية، فموزعة بين خمسة بلدان متقدمة: ٥١ بالمئة منها في الاتحاد السوفياتي، و٢٣,٥ بالمئة في الولايات المتحدة الأمريكية، و١١ بالمئة في المملكة المتحدة (بريطانيا)، و٩ بالمئة في النرويج، و٥,٤ بالمئة في كندا.

وعلينا أن نلاحظ، لتقدير مدى ندرة النفط بالنسبة إلى اجمالي الموارد الناضبة

---

(٤) لمزيد من التفاصيل ومصادر المعلومات، انظر الجدول رقم (٢ ـ ١).

للطاقة، أن احتياطيات النفط في عام ١٩٨٥ كانت حوالى ١٥ بالمئة فقط من الاحتياطيات الثابتة لموارد الطاقة هذه. ومن ناحية أخرى، كانت مساهمة النفط في اجمالي الاستهلاك العالمي للعام نفسه حوالى ٤٠ بالمئة. وإذا افترضنا أن استهلاك النفط سيظل على معدله في عام ١٩٨٥ وأنه لن تضاف اكتشافات جديدة لاحتياطياته، فعندها لن تستمر الموارد النفطية إلا نحو ٣٤ سنة أخرى تنضب بعدها. ولكن هذا الافتراض الجدلي، كما سنرى في الفصل التالي، قد يكون مبالغاً فيه أو خلاف الواقع. والافتراض الأقرب إلى التحقق هو أن كميات متزايدة من النفط ستستهلك سنوياً، كما أنه سيتم اكتشاف احتياطيات جديدة خلال السنوات الأربع والثلاثين المقبلة، ذلك أن فترة البقاء الفعلية لاحتياطات النفط ستكون في الحقيقة معتمدة على ما سيضاف من اكتشافات للاحتياطات الثابتة من ناحية، وعلى معدل الانتاج، من ناحية أخرى. والتقديرات الحالية لاحتياطيات النفط في حدها الأقصى، بما في ذلك الاكتشافات الجديدة ـ ربما وكميات اضافية توفرها وسائل الاستخلاص المعزز ـ تختلف من مصدر إلى آخر بحسب المعلومات المتوفرة لدى مصدر التقدير ومدى تفاؤله أو تشاؤمه. مثال على ذلك، نجد ـ بموجب دراسة مشتركة قدّمها السيدان عبد اللطيف زروق من أوابك، وسي بوا من معهد البترول الفرنسي إلى مؤتمر البترول العالمي الحادي عشر ـ أن المدى الأقصى لاحتياطيات نفط الشرق الأوسط وشمال افريقيا قد يتراوح بين ٧٧٣ مليار برميل في حد أدنى و١,١٢٥ مليار برميل كحد أعلى؛ تشكّل منها الاحتياطيات الثابتة والانتاج التصاعدي حتى أول كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ ما مقداره ٥٥٥ مليار برميل، أو حوالى ٦٠ بالمئة من القيمة الوسطية للحد الأقصى من الاحتياطيات(٥).

وأعطت تقديرات أخرى في المؤتمر ذاته رقماً في حدود ٥٧٤ مليار برميل للاحتياطيات الاضافية للعالم ككل. وعلى أية حال، ومهما كان الرقم الذي سنعتمد، فإن تحقق الحد الأقصى لاحتياطيات النفط في العالم يتطلب عقوداً عدة من الزمن وكميات ضخمة من الاستثمارات وتقنية ومهارة رفيعتي المستوى، وقبل كل ذلك مستويات عالية نسبياً ومستقرة لانتاج النفط، وروح استثمارية عالية، إضافة إلى الحظ السعيد.

٢ ـ الفحم الحجري

كان الفحم، من الناحية التاريخية، أول مصدر من المصادر الناضبة للطاقة

(٥) A.Y. Zarrug and C. Bois, «Potential Oil Reserves in the Middle East and North Africa,» paper presented at: World Petroleum Congress, 11th, 28 August-2 September 1983.

يصبح تجارياً بقدوم الثورة الصناعية. وبات بحلول نهاية القرن الماضي يوفر طاقة ما يعادل حوالى ٣,٨ مليون برميل معادل للنفط يومياً أو أكثر من ٩٤ بالمئة من اجمالي متطلبات الطاقة العالمية. ولكن اكتشاف النفط، كما لاحظنا من قبل، واستخدامه كمصدر للطاقة التجارية أدى بوجه عام إلى حلوله محل الفحم، إلى أن هبطت حصة الفحم في اجمالي استهلاك الطاقة العالمي إلى ٣٣,٢ بالمئة في عام ١٩٧٣.

وكانت احتياطيات الفحم الحجري الثابتة في الوقت الحاضر ما يعادل حوالى ٣٣٦١ مليار برميل معادل للنفط أو حوالى خمسة أضعاف احتياطيات النفط الثابتة، وذلك نتيجة لوفرة في احتياطيات الفحم ونسبة متناقصة في الاستغلال خلال السنوات الثماني الأخيرة. يضاف إلى ذلك أن مجمل الاحتياطي المتوقع للفحم يقدّر له أن يكون ما يعادل ٤٧٦١٣ مليار برميل معادل للنفط، أو سبعة وثلاثين ضعف الاجمالي المتوقع لاحتياطي النفط، مما يعطي الاحتياطي الثابت للفحم فترة استمرار استغلال قدرها ٢١٧ عاماً، ومجمل الاحتياطي المطلق فترة ٣١٨٢ عاماً، في مقابل فترة ٣٤ عاماً للاحتياطي الثابت للنفط، و٦١ عاماً لمجمل الاحتياطي المطلق. وهنا كذلك سيتطلب تحقيق الاحتياطيات الاضافية للفحم استثمارات ضخمة وجهداً كبيراً بنفقات عالية. ولكن بما أن فترة استمرار استغلال الاحتياطيات الثابتة بمعدلات الانتاج الحالية ستدوم أكثر من قرنين، فليست هنالك حاجة ملحة فوراً للبدء ببرنامج لتوسيع احتياطيات الفحم العالمية. وهذا الأمر سيختلف بطبيعة الحال من بلد إلى بلد بحسب الحجوم النسبية لاحتياطيات فحم ذلك البلد وموارده الأخرى من الطاقة.

وعلى الرغم من أن احتياطيات الفحم الراهنة، سواء منها الثابت والمحتمل ضخمة، فهي مركزة بنسبة عالية في البلدان المتقدمة صناعياً. ووفق احصاءات مؤتمر الطاقة العالمي لعام ١٩٨٠ فإن حوالى ٩٦ بالمئة من احتياطيات الفحم الثابتة تتركز في ١٢ بلداً ليس بينها من الدول النامية سوى الصين والهند ويوغوسلافيا. ويملك اثنان من هذه البلدان الاثني عشر، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أكثر من ٤٣,٣ بالمئة من الاحتياطيات الثابتة، و٥٦,٦ بالمئة من الاحتياطيات المحتملة. وإذا أضيفت إلى هذين البلدين الصين والمملكة المتحدة (بريطانيا) يصبح لدى هذه البلدان الأربعة أكثر من ٧٢ بالمئة من مجمل الاحتياطي. وتملك ٢١ بالمئة أخرى من هذا الاحتياطي استراليا والمانيا الغربية وبولندا وجنوب افريقيا.

وتتوزع احتياطيات الفحم الثابتة بين المجموعات الرئيسية الثلاث من البلدان بالنسبة التالية تقريباً: ٤٢,٢ بالمئة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، و٢٧ بالمئة في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، و١٩ بالمئة في البلدان النامية، وحوالى ٨١ بالمئة منها في الصين، و١٠,٣ بالمئة في الهند.

٣ ـ الغاز

على الرغم من أن استخدام الغاز الطبيعي كوقود يعود إلى الحضارة القديمة، فإن استخدامه كمورد مهم للطاقة التجارية لم يتحقق إلا في عام ١٩٢٩ بمدّ أول خط أنابيب رئيسي للغاز في الولايات المتحدة الأمريكية من ولاية تكساس إلى شيكاغو. وأخذ استخدامه كمورد نظيف ورخيص للطاقة ينتشر هنالك منذ ذلك الحين حتى بات مجموع طول أنابيب الغاز في ذلك البلد في عام ١٩٨٥ يعادل ٥٥٧,٠٠٠ كيلومتر أو ٣٤٦,٠٠٠ ميل[٦].

وازدادت حصة الغاز في اجمالي استهلاك الطاقة الأولية في العالم من ٩,٢ بالمئة في عام ١٩٥٠ إلى ١٣,٥ بالمئة في عام ١٩٦٠. وارتفعت هذه الحصة مع دخول الغاز في الستينيات ميدان التجارة الدولية والتزايد السريع في استهلاكه في أوروبا الغربية واليابان إلى ما يعادل ٢١,٢ مليون برميل معادل نفط يومياً أو ١٧,٩ بالمئة في عام ١٩٧٣. وبحلول عام ١٩٨٥ بلغت هذه الحصة ١٩,٨ بالمئة. وكان معدل حصة الغاز في استهلاك الطاقة بالنسبة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ذلك العام ١٩,٥ بالمئة؛ أما بالنسبة إلى بلدان الاقتصادات المركزية التخطيط، بما فيها الصين، فكان المعدل ٢٢ بالمئة في مقابل ٥,٧ بالمئة في عام ١٩٦٠، وبالنسبة إلى البلدان النامية ١٥,٦ بالمئة في مقابل ٦,٩ بالمئة في عام ١٩٦٠.

وأخذ اجمالي الاحتياطيات الثابتة القابلة للاستثمار التجاري للغاز الطبيعي في العالم يتزايد باستمرار في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٤، وبخاصة مع الزيادات في سعر الغاز في السبعينيات. وبحلول عام ١٩٨٥ بلغ اجمالي احتياطيات الغاز في العالم ٩٨ تريليون متر مكعب، أو ما يعادل في محتواه الحراري ٦٥٨,٤ مليار برميل من النفط، أي حوالى ٩١ بالمئة من اجمالي الاحتياطيات الثابتة للنفط. وتشير التقديرات بوجه عام إلى أن الاحتياطيات الاضافية المحتملة للغاز قد تصل إلى ما يعادل ١,٢١٨ مليار طن معادل نفط أو ٧٨,٧ بالمئة من الاحتياطيات المحتملة للنفط.

وفي عام ١٩٨٥ كان ٤٣ بالمئة من احتياطيات الغاز في العالم موجوداً في الاتحاد السوفياتي، بينما كان لدى أربعة بلدان صناعية هي (من الأكبر مخزوناً إلى الأقل) الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وكندا والمملكة المتحدة ١٢,٤ بالمئة. وكانت حصتا أوبك وأوابك في اجمالي احتياطيات الغاز ٣٢,١ بالمئة، و١٥ بالمئة على التوالي

(٦) World Energy Conference, The Conservation Commission, *World Energy: Looking ahead to 2020* ([n.p.]: IPC Science and Technology Press, 1978), p. 51.

في عام ١٩٨٥، في مقابل ٣٨,٧ بالمئة، و١٦ بالمئة في عام ١٩٧٩. وازدادت حصة البلدان النامية كمجموعة من ٣٨,١ بالمئة في عام ١٩٧٣ إلى ٤٠,٤ بالمئة في عام ١٩٨٥، بينما انخفضت حصة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ٢٦,٨ بالمئة إلى ١٥,٨ بالمئة للعامين المذكورين. وارتفعت الحصة المشتركة للاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية من ٣٥,١ بالمئة في عام ١٩٧٣ إلى ٤٣,٧ بالمئة في عام ١٩٨٥.

ويُظهر توزيع الاحتياطيات الثابتة للغاز بين البلدان منفردة أن ستة بلدان، اثنان منها صناعيان وأربعة نامية، تملك حصة الأسد. وهكذا نجد أنه في عام ١٩٨٥ كان لدى هذه البلدان الستة، وهي (بحسب ترتيبها من الأكثر مخزوناً إلى الأقل) الاتحاد السوفياتي وايران والولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية وقطر والجزائر حصة مجتمعة تقدَّر بحوالى ما يعادل ٤٨٤ مليار برميل معادل نفط، أو ٧٣ بالمئة من الاجمالي العالمي. وكان أكثر من نصف هذا الاجمالي في الاتحاد السوفياتي وحده. أما بين البلدان النامية، فكانت أهم الاحتياطيات لدى ايران وقطر والعربية السعودية والجزائر والمكسيك. ويوجد أكثر من ٥٠ بالمئة من هذه الاحتياطيات في ايران تليها قطر (١٦,١ بالمئة) فالسعودية (١٣ بالمئة) فالجزائر (١١ بالمئة).

ولدى البلدان النامية كمجموعة حصة من احتياطيات الغاز العالمية أكبر من حصتها من الفحم الحجري، إلا أن هذا لا يتناسب مع حصتها من موارد النفط. وتوزّع احتياطيات الغاز الكبيرة، هو كذلك مركّز في بلدان صناعية على رأسها الاتحاد السوفياتي، تليه بضعة بلدان نامية على رأسها ايران.

وتجدر الملاحظة فيما يتعلق بالأهمية النسبية للغاز بين موارد الطاقة القابلة للنضوب، انه بينما كانت حصة الغاز في الاحتياطيات الثابتة عام ١٩٨٥ تبلغ ١٤ بالمئة، فإن مساهمته في الاستهلاك الاجمالي لموارد الطاقة القابلة للنضوب بلغت ٢٢ بالمئة في العام ذاته. وسبق أن لاحظنا أن حصة النفط في الاحتياطيات الثابتة عام ١٩٨٥ كانت ١٤,٨ بالمئة، بينما بلغت حصته في الاستهلاك ٣٨,٣ بالمئة. وهذا يعني، إن تعادلت الأمور الأخرى، أن النفط والغاز سيكونان موردي الطاقة غير المتجددة اللذين سيستنفدان قبل غيرهما.

وقد ينطبق هنا قانون غريشام بصدد النقود، القائل إن «العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول»، على حالة المنافسة بين مختلف موارد الطاقة المستنفدة. وعلى أي حال، فإن من المهم جداً للبلدان النامية مراقبة هذا الاتجاه الخطير بعناية طالما أن النفط والغاز هما أهم موردي طاقة لديها في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

٤ ـ اليورانيوم

لا يزال اليورانيوم، حتى الآن، هو مصدر الطاقة الوحيد المستخدم لانتاج طاقة نووية في توليد الطاقة الكهربائية. وكان مجموع احتياطيات العالم من اليورانيوم في عام ١٩٨٥ خارج الاقتصادات المركزية التخطيط حوالى ٣,٣ مليون طن، أو ما يعادل ١٦٥ مليار برميل من النفط (من حيث المحتوى الحراري). ويعتبر هذا الرقم تطوراً ايجابياً مقارنة بالاحتياطيات في عام ١٩٧٤ عندما كانت ٢,١٢ مليون طن أو ما يعادل ١٠٦ مليارات برميل معادل نفط.

ومرة أخرى، نجد أن توزُّع احتياطيات اليورانيوم مركّز بكثافة في البلدان المتقدمة. وكان لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها في عام ١٩٨٤ حوالى ٢٠ بالمئة من الاحتياطيات الثابتة في العالم غير الشيوعي. وإذا أضفنا إليها جنوب افريقيا واستراليا وكندا لبلغت حصتها مجتمعة نحو ٦١ بالمئة(٧). ولا توجد احتياطيات كبيرة نسبياً في البلدان النامية سوى في الصين والنيجر وناميبيا والبرازيل. ومجموع حصة البلدان النامية في الاحتياطي العالمي لم يتعدَّ ٢٢,٩١ بالمئة، وحصة الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية مجتمعة حوالى ٩,٦٥ بالمئة في مقابل ٦٧,٤٣ بالمئة لبلدان مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

كان مجموع استهلاك الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية في الستينيات لا يُذكر، إلا أنه في نهاية عام ١٩٨٥ كانت قد أنشئت مولدات تعمل بهذه الطاقة بقدرة وصلت إلى ٢٤٥,٦ (غيغاواط) في ٢٥ بلداً. وتشير التقديرات إلى أنه مع اكتمال المولدات النووية التي يجري حالياً بناؤها أو التخطيط لها بحلول نهاية القرن الحالي، فإن استهلاك الطاقة النووية سيكون قد ارتفع ثلاثة أضعاف عن معدله الحالي. وإذا عادلنا هذا بالنفط، فإنه يعني أن استهلاك الطاقة النووية ارتفع من أقل مما يعادل مليون برميل معادل نفط يومياً عام ١٩٧٣ إلى ٦,٧٤ مليون برميل معادل نفط يومياً في عام ١٩٨٥. ويتوقع أن يصل إلى ما يعادل حوالى ١٢ مليون برميل معادل نفط في العام ٢٠٠٠.

في عام ١٩٧٥ كان لدى ١٩ بلداً متقدماً صناعياً ٩٨,٦ بالمئة من مجموع قدرة الطاقة النووية المولدة في العالم، إلا أن هذه النسبة تدنت إلى حوالى ٩٥,٦ بالمئة في عام ١٩٨٥. ويتقارن هذا في المقابل مع انخفاض مجموع حصة البلدان الثلاثة عشر الأعضاء في منظمة أوبك في الانتاج العالمي للنفط من ٥٦ بالمئة في عام ١٩٧٣ إلى

---

(٧) *BP Statistical Review of World Energy* (June 1985).

۲۸,۲ بالمئة في عـام ١٩٨٥ . ومع ذلـك فإن أجهـزة الاعلام ووسـائل النشر، سـواء المختص منها أو الشعبي، كانت تعج بتحاليل وتعليقات تتهم أوبك بالاحتكـار. وعلى هذا الأساس، كان يجب أن يبدو أن تركيز الموارد والتقنية ـ كما هي الحال في «النـادي النووي» للبلدان المتقدمـة صناعياً ـ أحق بكثير بحمـل طابـع احتكار عـالمي. وتتزعم الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاحتكار بتملكها ٣١ بالمئة من قـدرة الطاقـة النوويـة المولدة. وبإضافة فرنسا واليابان يصبح مجموع حصة هـذه البلدان الصناعية الرئيسيـة الثـلاثـة في عـام ١٩٨٥ مـا نسبتـه ٣٤,٢ بـالمئـة. وفي عـام ١٩٨٥ كـانت حصص مجمـوعات البلدان الثـلاثة الـرئيسية ٨١,٦ بـالمئة لمجمـوعـة بلدان منـظمـة التعـاون الاقتصادي والتنمية، و١٣,٩ بالمئة لبلدان الاقتصادات المركزية التخطيط و٤,٥ بالمئة لمجموعة البلدان النـامية. وهنـالك الآن عـدد قليل من البلدان النـامية المنتجـة طاقـة نووية مولدة، إلا أنه ليس بينها أي قـطر عربي. وعـلى الرغم من الـزيادة السريعـة في الاحتياطيات المعلومة لليورانيوم خلال السنوات العشر الأخيرة، فقد كانت حصتها في الاحتيـاطيات الكليـة للطاقة القـابلة للنضوب في عـام ١٩٨٥ لا تتعـدى ٢,١ بـالمئـة فقط، بينما بلغت حصتها في الاستهلاك الكلي للطاقـة ٤,٥ بالمئـة. وقد يـواجه العـالم نقصاً خطيراً في اليورانيوم (ربما في أعقاب النقص المتوقع في النفط) خلال القرن الحالي أو أوائل القرن المقبل، إذا لم يتم اكتشاف احتياطيات ملموسة جديدة وتـطويرهـا، أو تطوير استخدام المولّدات النووية السريعة لتصبح قابلة للحياة اقتصادياً.

٥ ـ الرمل القطراني ونفط السجيل

إن استخراج النفط من الرمل القطراني وحجـر السجيل ممكن تقنياً، إلا أنه لا يزال يعتبر غير اقتصادي بالنظر إلى تكـاليف الانتاج ومـا يتصل بـه من مشاكـل بيئية. ويقـدّر مجموع الاحتيـاطي من هذين المـوردين للطاقة بحـوالى ١٢ بـالمئـة من مجمـوع الاحتياطيات المؤكدة لموارد الطاقة القابلة للنضوب. وهو ما يكـاد يعادل الاحتيـاطيات المؤكدة للنفط. ومع ذلك، فإن استغلال هذين الموردين لا يتوقـع له التـوسع قبـل أن يبلغ سعر النفط مستويات أعلى كثيراً من تلك المتوقعة في المستقبل المنظور. والمبدأ ذاته ينطبق على عدم استخراج النفط والغاز من الفحم الحجري.

إن استخـراج النفط من الرمـل القطراني مقتصر في الـوقت الحاضر عـلى كندا، وانتاج النفط من الفحم الحجري إنما يتم في جنوب افريقيا.

وتـتركز معـظم موارد نفط السجيـل في الولايـات المتحدة الأمـريكية والـبرازيل والاتحاد السوفياتي، بينما يوجد الرمل القطراني بصورة رئيسية في كندا وفنزويلا، وليس

هنـاك من احتياطيـات ملموسـة من الرمـل القطراني إلا في بلدين عـربيين فقط، همـا المغرب والأردن، وما زال استغلال هذه الموارد في مراحله التجريبية.

والآن نرى أنه من المفيد، بعد أن عـرضنا بـاختصار القـاعدة الأسـاسية لمـوارد الـطاقة غـير المتجددة وكيفيـة توزعهـا واستهلاكهـا، أن نتناول بـالبحث موارد الـطاقة الجديدة والمتجددة؛ وهذه الموارد مجتمعة هي التي تحمل الأمل المرجو للقرن المقبل ومـا وراءه. إن موارد الطاقة المستنفدة، مهما كان حجمها، لا يمكنها، عـلى المدى البعيـد، إلا أن تـوفر سلسلة من «جسـور طاقـة» لانتقال الـطاقة إلى مـوارد جديـدة ومتجددة. وسنبحث في الفصل التالي ببعض التفاصيل في طبيعة «جسر النفط» وطوله، مع اهتمام بوجه خاص بنفط أوبك وأوابك.

سابعاً: موارد الطاقة المتجددة

١ ـ الطاقة المائية

وفـرت الطاقـة المائيـة (أو الكهرومـائية) في عـام ١٩٨٥ حوالى ٦,٥ بـالمئة من اجمـالي الاستهلاك التجـاري للطاقـة في العـالم، وهي تمثـل حتى الآن المـورد الـوحيـد المتجدد للطاقة التجـارية. وهي كـذلك مـورد للطاقة نـظيف ورخيص نسبياً، إلا أنها غالباً ما تتركز في أماكن بعيدة عن مناطق الاستهلاك الرئيسية، مما يستـدعي استثمارات رئيسية في خطوط الطاقة وشبكات التوزيع.

وكانت هناك منـذ عام ١٩٦٠، وخصـوصاً منـذ عام ١٩٧٣، زيـادة سريعة في انتاج الطاقة المائيـة واستهلاكهـا، وبالـذات في بلدان الاقتصادات المـركزيـة التخطيط والبلدان النامية. وارتفعت بحلول عام ١٩٨٥ حصص هاتين المجموعتين من البلدان إلى ٢٠,٣ و٢٤ بالمئة عـلى التوالي من الانتـاج العالمي. ويقـدّر كذلـك أنه لم يتم حتى الآن استغلال أكثر من نحو عُشر الطاقة المائية الكامنـة في البلدان الناميـة. وهذا يعني أن هنـاك امكانيـة نظريـة بزيـادة انتاج الـطاقة من القـوى المائيـة إلى ما يعـادل حوالى عشرين مليون برميل معادل نفط يوميـاً، وهو ما يكاد يعـادل مجموع الـطاقة التجـارية المستهلكة في الوقت الحاضر في البلدان النامية.

وكان حوالى ٥٠ بالمئة من انتاج الطاقة المائية في عام ١٩٨٥ متركّزاً في الـولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وكنـدا والبرازيـل على التـوالي. وإذا أخذنـا بعين الاعتبـار الامكانـات الاجمالية العالميـة للتـوسـع في هـذا المـورد الأكـثر أهميـة للطاقـة المتجـددة، نجد أن حـوالى ٦٠ بالمئـة من هذه الامكـانات متوافر في البلدان النـامية،

وبخاصة في افريقيا وأمريكا اللاتينية والصين. وليس هناك انتاج حالي ملموس أو احتمالات مهمة لانتاج الطاقة الكهرومائية على صعيد أوبك وأوابك إلا في عدد قليل من أقطارهما.

٢ ـ الطاقة الشمسية

على الرغم من أن أشعة الشمس هي أقدم طاقة عرفها الانسان، فإن استخدامها تجارياً لا يزال يواجه عقبات تقنية وكلفة مرتفعة. إلا أنها قد تصبح في يوم من الأيام، بثمار العلم والتقنية، أهم مورد للطاقة التجارية في العالم، لأن الامكانات الكامنة لهذا المورد غير محدودة في الواقع. سوى أن ذلك اليوم قد يكون متأخراً في القرن المقبل، إذا أخذنا بعين الاعتبار الوضع الراهن لاستخدامات الطاقة الشمسية. وبعبارة أخرى، إذا لم يكن هنالك من ثورة اختراعات أو فتح جديد في تقنية تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية تنخفض فيه الكلفة الحالية لمثل هذا التحويل بنحو سبعة أو ثمانية أضعاف، فإنه لا يمكن الاعتماد على الطاقة الشمسية كمورد مهم للطاقة التجارية. وهذا بالطبع لا يقلل من أهمية الاستخدامات الحالية للطاقة الشمسية المرتكزة على تقنية معروفة ومثبتة.

وبما أن الطاقة الشمسية بطبيعة انتشارها هي فوق حدود القوميات، فلا يمكن لأي بلد واحد أن يمتلكها أو يسيطر عليها أو يحتكرها، إلا أن الوسائل العلمية والتقنية والمالية اللازمة للاستغلال التجاري للطاقة الشمسية، مثل غيرها من الموارد الأخرى، تمتلكها أو تسيطر عليها البلدان المتقدمة. وفي التحليل النهائي، فإن أولئك الذين يجيدون استخدام تقنية الطاقة الشمسية والسيطرة عليها وصناعة معداتها سيمتلكونها ويسيطرون على استخدام الموارد الكامنة لهذا المصدر من الطاقة مهما كان موقع هذه الموارد جغرافياً.

وتتركز علوم تطبيق الطاقة الشمسية وتقنيتها حالياً في البلدان المتقدمة، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وعلى البلدان النامية بما فيها البلدان المصدرة للنفط أن تعزّز جهودها الإقليمية إذا رغبت في استخدام الامكانية الضخمة لموارد طاقتها الشمسية. والواقع أن الطاقة الشمسية قد تمثل لمعظم بلدان أوبك وأوابك، التي تقتصر قاعدة مورد طاقتها على الهيدروكاربونات، بديلها الوحيد لعصر ما بعد النفط.

وقد تكون الحاجة الأكثر الحاحاً في البلدان النامية، وعلى الأخص في المنطقة العربية، التعاون الاقليمي في صناعة المعدات الحالية للطاقة الشمسية وتسويقها

لاستخدامات تجارية في المناطق المدينية والريفية. ومن شأن هذا التعاون أن يعزز اقتصادات الحجم الكبير في انتاج المعدات لخفض الكلفة وتوفير أسواق اقليمية واسعة.

٣ ـ الطاقة الشمسية غير المباشرة

إن الرياح وتحرك الأمواج وقوى المد وتحوّل الطاقة الحرارية في المحيطات تعتبر جميعاً موارد متجددة للطاقة مرتكزة على الطاقة الشمسية. وعلى الرغم من أن الموارد الكامنة لهذه الأشكال من الطاقة متوافرة، ومتجددة، فإن استغلالها الفعلي على نطاق واسع لا يزال ينتظر ثورات اختراعات تقنية. وباستثناء طاقة الريح، فإن جميع الموارد الأخرى التي ذكرناها لا تزال في مرحلة البحث والتجربة، ولا يتوقّع لها أن تقدّم مساهمة ملموسة في توفير الطاقة التجارية للعالم قبل وقت طويل. ووجود هذه الموارد الكامنة للطاقة أكثر تحديداً من الناحية الجغرافية مما هو بالنسبة إلى الطاقة الشمسية المباشرة، ولذلك فهو أكثر خضوعاً لسيادة مباشرة من الدولة؛ ومع ذلك فإن الريادة والسيطرة على الاستخدام التجاري لهذه الموارد ستظلان، كما هي الحال مع الطاقة الشمسية، في أيدي الذين يطورون التقنية والمهارات لتحقيق كل من موارد الطاقة هذه. وواقع الحال أن البلدان المتقدمة صناعياً هي التي تسيطر على تطوير موارد الطاقة هذه.

٤ ـ الكتلة العضوية

إن استخدام الحطب والفضلات العضوية والنفايات كمورد للطاقة قديم قدم الانسان. وكما لاحظنا، فإن استخدام الكتلة العضوية قبل التحول العالمي في الطاقة إلى الفحم الحجري كان المورد الرئيسي للطاقة إضافة إلى الطاقة الحيوانية والبشرية. وحتى اليوم، فإن الكتلة العضوية، في معظم البلدان النامية لا تزال أهم مورد للطاقة في المناطق الريفية. وعلى الرغم من الهدر الكبير وعدم الكفاءة في الوسائل الحالية لانتاج هذه الطاقة، فلا يزال يوفر حوالى ١٠ بالمئة من الطاقة الأساسية المستهلكة في العالم. ورغم أن معظم هذه الطاقة لا يمكن اعتباره تجارياً، فإن اجمالي مساهمتها في الطاقة أكثر أهمية في الوقت الحاضر من حصة الطاقة النووية، مثلاً، أو الطاقة المائية. وكانت حصة هذا المصدر في انتاج الطاقة الأساسية في عام ١٩٨٣ أكثر من المساهمة المشتركة لكل من الطاقة المائية والنووية.

وتكمن امكانات التوسع في استخدام الكتلة العضوية في زيادة كفاءة تحويلها إلى طاقة قابلة للاستخدام. ولا يزال انتاج وقود اصطناعي منها عرضة لنواقص كبيرة،

اضافة إلى ارتفاع تكاليفه. ومع ذلك، فإن بلداناً نامية عديدة، وعلى الأخص الهند والصين والبرازيل، أحرزت تقدماً ملموساً في تطوير وسائل فعالة لاستخدام هذا المصدر من الطاقة في مناطق ريفية. وبما أن قاعدة المورد لهذه الطاقة موجودة بوفرة نسبياً ومتجددة، والتقنية الخاصة باستغلالها غير متقدمة بعد، وقليلة النفقات بالنسبة إلى الطاقة الشمسية، فإن هناك فرصاً جيدة للعديد من البلدان النامية لزيادة استخدامها بكفاءة. ولهذا السبب وحده يتوقع ازدياد مساهمة الكتلة العضوية من استهلاك الطاقة الأولية عالمياً.

٥ ـ طاقة الحرارة الجوفية

على الرغم من أهمية قاعدة الأساس لهذا المورد لبعض البلدان، إلا أن أهميته محدودة بالنسبة إلى احتمالات المساهمة الملموسة في مجموع ما يستهلك من الطاقة. وفي عام ١٩٨٥ كانت عشرة بلدان تنتج ما مجموعه ٤٧٦٨ ميغاواط من الكهرباء من مورد الطاقة المذكورة. وقد أنتجت الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا ونيوزيلاندا واليابان ٧٣ بالمئة من هذا المجموع، بينما تم انتاج معظم الباقي في الفيليبين والسلفادور والمكسيك وتركيا.

وقد تصبح طاقة الحرارة الجوفية مهمة لبلدان معينة، لكن استخدامها على نطاق عالمي سيكون محدوداً لعوامل طبيعية وتقنية، واعتبارات اقتصادية. وعلى الرغم من أنها مورد متجدد للطاقة، فهي تتطلب استثمارات رأسمالية وملموسة وتقنية متطورة لتحويلها إلى طاقة كهربائية. وليس هناك سوى القليل من بلدان أوبك وأوابك ممن لديها امكانات من هذا المورد من الطاقة. ومن الناحية الأخرى، يمكن للطاقة الناتجة عن الحرارة الجوفية أن تقدم مساهمة ملموسة في القرن المقبل في بلدان لديها قواعد كافية من الموارد والقدرة على تطوير التقنية اللازمة لاستغلالها بكلفة معقولة، وبالذات في انتاج الطاقة الكهربائية.

٦ ـ الاندماج النووي

قد تعتبر طاقة الاندماج النووي، في حال تطويرها إلى المرحلة التجارية، مورد طاقة متجدداً، وذلك على العكس من الطاقة النووية التقليدية التي تعتمد على قاعدة موارد مستنفدة ضيقة، لأن قاعدة احتياطيها غير محدودة. وقد يكون من الممكن فصل كل من الديتيريوم والليثيوم من نفايات المحيطات بكلفة معقولة. ومع هذا، فحتى يتم ذلك فعلياً، وإلى أن يتم فتح تقني أساسي في الاندماج النووي، لا يتوقع لهذا المورد من الطاقة أن يقدم مساهمة بارزة في توريد الطاقة عالمياً. وربما كان استثمارها على

نطاق تجاري أبعد زمناً من غيره من موارد الطاقة المتجددة. ومهما يكن من أمر، فإن جميع البلدان الرئيسية المتقدمة صناعياً وبعض منظماتها الاقليمية تقوم باستثمارات ملموسة في البحث والاختبار في هذا الحقل. وبسبب التقدم المطلوب في العلوم والتقنية والاستثمارات الرأسمالية الكبيرة، ليس من المتوقع أن تتمكن البلدان النامية من المساهمة في هذا الانجاز الطويل الأمد لتطوير هذا المورد من الطاقة. ولدى هذه البلدان أولويات أكثر الحاحاً في التنمية والحفاظ على موارد طاقتها المحلية، ومن أهمها النفط والغاز والكتلة العضوية والطاقة المائية والطاقة الشمسية.

جدول رقم (٢ ـ ١)

تطور استهلاك الطاقة، من حيث المصدر وتوزيع المجموعات الدولية
(سنوات مختارة، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥)
(مليون برميل معادل نفط يومياً)

المصدر	السنة	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		اقتصادات مركزية التخطيط بما فيها الصين		البلدان النامية ما عدا الصين		العالم	
		الحجم	النسبة المئوية	الحجم	النسبة المئوية	الحجم	النسبة المئوية	الحجم	النسبة المئوية
النفط[أ]	١٩٦٠	١٥,٢	٣٨,٧	٢,٩	١٤,٩	٣,٢	٥٥,٢	٢١,٣	٣٣,٠
	١٩٧٣	٣٩,٧	٥٤,٠	٩,٢	٢٨,١	٦,٩	٥٩,٥	٥٥,٨	٤٧,٢
	١٩٨٣	٣٣,٢	٤٦,٠	١٢,٨	٢٧,٦	١١,٠	٥٥,٢	٥٧,٥	٤١,٣
	١٩٨٤	٣٣,٩	٤٥,١	١٢,٧	٢٦,٦	١١,٧	٥٣,٩	٥٨,٣	٤٠,٣
	١٩٨٥	٣٣,٥	٤٤,١	١٢,٩	٢٥,٦	١١,٨	٥٣,٨	٥٨,٢	٣٩,١
الغاز الطبيعي	١٩٦٠	٧,٢	١٨,٣	١,١	٥,٧	٠,٤	٦,٩	٨,٧	١٣,٥
	١٩٧٣	١٤,٨	٢٠,١	٤,٩	١٥,٠	١,٤	١٢,١	٢١,١	١٧,٩
	١٩٨٣	١٣,٩	١٩,٣	٩,٦	٢٠,١	٣,٠	١٤,٤	٢٦,٥	١٩,٠
	١٩٨٤	١٥,٠	١٩,٩	١٠,٢	٢١,٤	٣,٤	١٥,٧	٢٨,٦	١٩,٨
	١٩٨٥	١٤,٨	١٩,٥	١١,١	٢٢,٠	٣,٤	١٥,٦	٢٩,٣	١٩,٨
الفحم الحجري	١٩٦٠	١٤,٠	٣٥,٦	١٥,٠	٧٧,٣	١,٩	٣٢,٨	٣٠,٩	٤٧,٩
	١٩٧٣	١٣,٤	١٨,٢	١٧,٦	٥٣,٨	٢,٢	١٩,٠	٣٣,٢	٢٨,٤
	١٩٨٣	١٥,٥	٢١,٥	٢١,٧	٤٦,٩	٣,٩	١٨,٩	٤١,١	٢٩,٥
	١٩٨٤	١٦,١	٢١,٤	٢٢,٤	٤٦,٩	٤,١	١٨,٩	٤٢,٦	٢٩,٤
	١٩٨٥	١٦,٧	٢٢,٠	٢٣,٩	٤٧,٣	٤,١	١٨,٨	٤٤,٧	٣٠,٣
الطاقة النووية[أ]	١٩٦٠	٠,٠١	—	—	—	٠,٠	—	٠,٠١	—
	١٩٧٣	٠,٩	١,٢	٠,١	٠,٣	٠,٠٢	٠,١٧	١,٠	٠,٨
	١٩٨٣	٤,٠	٥,٥	٠,٧	١,٥	٠,١	١,٥	٤,٨	٣,٤
	١٩٨٤	٤,٧	٦,٣	٠,٨	١,٧	٠,١	٠,٥	٥,٦	٣,٩
	١٩٨٥	٥,٥	٧,٢	٠,٩	١,٨	٠,١	٠,٦	٦,٥	٤,٤

يتبع

تابع جدول رقم (٢ - ١)

المصدر	السنة	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		اقتصادات مركزية التخطيط بما فيها الصين		البلدان النامية ما عدا الصين		العالم	
		الحجم	النسبة المئوية	الحجم	النسبة المئوية	الحجم	النسبة المئوية	الحجم	النسبة المئوية
الطاقة الكهرومائية[ب]	١٩٦٠	٢,٩	٧,٤	٠,٤	٢,١	٠,٣	٥,٢	٣,٦	٥,٦
	١٩٧٣	٤,٧	٦,٤	٠,٩	٢,٨	١,١	٩,٥	٦,٧	٥,٦
	١٩٨٣	٥,٦	٧,٨	١,٥	٣,٢	٢,٣	١١,٠	٩,٤	٦,٧
	١٩٨٤	٥,٥	٧,٣	١,٦	٣,٤	٢,٤	١١,١	٩,٥	٦,٦
	١٩٨٥	٥,٤	٧,١	١,٧	٣,٤	٢,٥	١١,٠	٩,٦	٦,٥
المجموع الأولي	١٩٦٠	٣٩,٣	١٠٠,٠	١٩,٤	١٠٠,٠	٥,٨	١٠٠,٠	٦٤,٥	١٠٠,٠
	١٩٧٣	٧٣,٥	١٠٠,٠	٣٢,٧	١٠٠,٠	١١,٦	١٠٠,٠	١١٧,٨	١٠٠,٠
	١٩٨٣	٧٢,٢	١٠٠,٠	٤٦,٣	١٠٠,٠	٢٠,٨	١٠٠,٠	١٣٩,٣	١٠٠,٠
	١٩٨٤	٧٥,٢	١٠٠,٠	٤٧,٧	١٠٠,٠	٢١,٧	١٠٠,٠	١٤٤,٦	١٠٠,٠
	١٩٨٥	٧٥,٩	١٠٠,٠	٥٠,٥	١٠٠,٠	٢١,٩	١٠٠,٠	١٤٨,٣	١٠٠,٠

(أ) يشمل الطلب لاستهلاك الوسائل البرية إضافة إلى الطيران الدولي والوقود البحري ووقود معامل التكرير والهدر.

(ب) ناقص حصة الولايات المتحدة.

المصادر: معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مستقاة من:

BP Statistical Review of World Energy (June 1984), and (June 1986); *Oil Economist's Handbook* (1984), for the year 1960.

ومصادر قومية (معظمها لبلدان عربية).

جدول رقم (٢ - ٢)

احتياطيات موارد الطاقة غير المتجددة

(مليار برميل معادل نفط)

	الاحتياطيات		النسبة المئوية من المجموع		فترة الحياة المتوقعة للاحتياطيات على أساس استهلاكها لعام ١٩٨٢ (سنوات)	
	ثابت	اضافي	ثابت	اضافي	ثابت	اضافي
مصادر غير متجددة حالية (تجارية)						
الفحم الحجري	٣,٤١٦	٦٠,١٦٦	٦٣,٤	٩١,٠	٢١٥	٣,٧٨٩
النفط	٧١٩	١,٥٤٧	١٣,٤	٢,٣	٣٥	١٥
الغاز	٦٣٣	١,٢٧١	١١,٨	١,٩	٦٠	١٢٠
اليورانيوم	١١٦	٤٠٣	٢,٢	٠,٦	٥٤	١٨٩
المجموع (أ)	٤,٨٨٤	٦٣,٣٨٧	٩٠,٧	٩٥,٩	٩٣	١,١٧٨
مصادر جديدة غير متجددة						
الرمل القطراني	٣٠٠	٥٥٧	٥,٦	٠,٨	-	-
نفط السجيل	٢٠٠	٢,١٣٧	٣,٧	٣,٢	-	-
المجموع (ب)	٥٠٠	٢,٦٩٤	٩,٣	٤,١	-	-
المجموع (أ + ب)	٥,٣٨٤	٦٦,٠٨١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	-	-

المصادر: حول الفحم واليورانيوم والرمل القطراني ونفط السجيل، انظر:

World Energy Conference, *Survey of Energy Resources* (London: WEC, 1986).

انظر أيضاً: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني عشر، ١٩٨٥ (الكويت: المنظمة، ١٩٨٦). وحول أرقام الاستهلاك، انظر:

انظر أيضاً:

BP Statistical Review of World Energy (June 1986).

Shell Briefing Services, no. 5 (1983).

جدول رقم (٢ - ٣)
الموارد الحالية التجارية غير المتجددة للطاقة، فترة الحياة المتوقعة للاحتياطيات الثابتة وحصة كل مورد من مجمل الاستهلاك والاحتياطيات (١٩٧٣ و١٩٨٤)

المصدر	سنوات الاحتياطيات الثابتة		حصة الاستهلاك (نسبة مئوية)		حصة الاحتياطيات (نسبة مئوية)	
	١٩٧٣	١٩٨٤	١٩٧٣	١٩٨٤	١٩٧٣	١٩٨٤
النفط	٣٠	٣٥	٥٠,٠	٤١,٩	١٩,٢	١٤,٧
الغاز	٤٥	٦٠	١٩,٢	٢١,٥	١٠,٧	١٣,٠
الفحم الحجري	١٨٤	٢١٥	٢٩,٨	٣٢,٣	٦٨,٨	٦٩,٩
اليورانيوم (الطاقة النووية)(أ)	١٠٢	٥٤	١,٠	٤,٣	١,٣	٢,٤
المجموع	٧٥	٩٣	١٠٠,٠(ب)	١٠٠,٠(ب)	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(أ) باستثناء الاستهلاك والاحتياطيات في الاقتصادات المركزية للتخطيط.
(ب) باستثناء الطاقة المائية وهي متجددة.
المصادر: حول احتياطيات الفحم واليورانيوم، انظر:
World Energy Conference, *Survey of Energy Resources* (1974 and 1986).
وحول احتياطيات النفط والغاز، انظر: *Oil and Gas Journal* (year-end issues).
وحول أرقام الاستهلاك، انظر: *PB Statistical Review of World Energy* (June 1986).

الفصل الثالث

دَورُ مَوَاردِ النّفط

نقـدم في هذا الفصـل عرضـاً واسعاً لـدور مـوارد النفط مـاضيـاً، وحـاضـراً، ومستقبلاً في تحولات الطاقة العالمية.

رأينـا في الفصل الثـاني سرعة تجـاوز النفط للفحم الحجري في الأهميـة كمـورد للطاقة، ولاحظنا كذلك أن اجمالي احتيـاطيات النفط حـالياً، وحتى بعـد زخم الجهود المكثفة لاستكشاف النفط والانخفـاض الملموس في استهـلاك البلدان الصناعيـة، إنما تمثل حوالى ١٤ بالمئة فقط من مجموع الاحتياطيـات الثابتـة لكل مـوارد الطاقـة القابلة للنضوب. ومع ذلك، فإن حصة النفط في اجمالي الاستهـلاك الرئيسي للطاقـة لا تزال في حدود ٤٠ بالمئة.

ويُظهر التوزيع الجغرافي لموارد الـطاقة القـابلة للنضوب بـين مجموعـات البلدان الثلاث الرئيسية التي تناولناها في الفصل الثاني، كم هي قليلة وغير كافية الاحتياطيات الثابتة للبلدان النـامية بـالنسبة إلى حجم هـذه البلدان وحاجـاتها الكـامنة من الـطاقة للتنمية. وهكذا، باستثناء احتياطيات النفط، فإن البلدان الناميـة كمجموعـة لا تملك سوى حصة قليلة من موارد الطاقة هذه، وحتى في حـالة النفط، فـإن البلدان الناميـة كمجموعة تعتبر بلداناً مصدرة مهمة؛ ليس لقلة احتمالاتها الكامنة للطلب على النفط، بل بسبب مستويـاتها المنخفضـة من الطلب الفعـلي بسبب تدني مستـوياتهـا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا افترضنا أن البلدان النـامية، بـأعجوبـة ما، بـاتت قادرة على رفع نسبة استهلاك الفرد للطاقة فيها إلى مستوى أقل البلدان المتقدمة تقدماً، فإنها لن تتوقف فقط عن كونها مصدرة للطاقة، بل ستحتاج إلى استيراد كميات مـتزايدة من النفط وموارد الطاقة التجارية الأخرى.

أولاً: لماذا ستستهلك احتياطيات النفط قبل غيرها؟

على الرغم من الاعتماد الكبير للبلدان النامية كمجموعة على الموارد النفطية سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير، فإن مخططي الطاقة في العالم، وبالذات البلدان المتقدمة صناعياً يتوقعون نضوب موارد النفط قبل أي من احتياطيات موارد الطاقة الأخرى. والحقيقة أن ذلك كان إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر الطاقة العالمي الثاني عشر الذي عقد في نيودلهي في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣. وقد جاء في الجزء الرابع من البيان الختامي للمجلس التنفيذي الدولي للمؤتمر ما يلي:

«إن خفض الاعتماد على الطاقة المستوردة والاعتماد الشديد على أي سلعة بمفردها، هو هدف رئيسي لسياسات الاعتماد على النفس وتنويع موارد الطاقة، والواقع أن أثر الصدمات في أسعار النفط بعد أن أتيح للنفط المستورد أن يصبح المورد المهيمن للطاقة في عديد من البلدان، هو الذي حمل على تبني سياسات الاعتماد على النفس والتنويع في الموارد».

ويمضي البيان مؤكداً: «ولأن النفط يعتبر كأنه الجاني المتسبب في الاضطراب الأخير، ولأن توافره لا يزال موضع شك، ولأنه المورد الرئيسي للطاقة المتوقع أن يكون الأول من حيث النفاد، جعلت معظم البلدان تقليل الاعتماد على النفط عنصراً محدداً في برامجها المتعلقة بالطاقة»(١).

ثانياً: هل النفط جانٍ أم ضحية؟

يستحق التأكيد على أن «النفط يعتبر الجاني في الاضطراب الأخير» أن نوليه اهتمامنا. هل مثّل النفط حقيقة دور الجاني، أم كان هو الضحية في التحولات العالمية للطاقة التي تناولناها في الفصل السابق؟ وإذا كان حقيقة هو الجاني، فسياسات من كانت المسؤولة الرئيسية عن جعل النفط يقوم بهذا الدور الذي لا يستحق؟

كان النفط خلال الخمسين سنة الأولى من التحول العالمي في الطاقة من الفحم الحجري وموارد الطاقة المتجددة التقليدية، مورد الطاقة الوحيد الذي كان العالم يعتمد عليه كقاعدة لزيادة كفاءة طرق الانتاج الحديثة. وتحولت بسرعة قطاعات الصناعة والنقل والاستهلاك المنزلي من اعتماد شبه كامل على الفحم الحجري إلى اعتماد كامل أو جزئي على النفط. وجرت زيادة سرعة التحول إلى النفط بعد الحرب العالمية الثانية بسبب الامدادات المتزايدة كثيراً من حقول نفط غزيرة مكتشفة حديثاً في الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وشمال افريقيا. وبحلول الستينيات، أصبح النفط المورد الأهم للطاقة في العالم سواء بالنسبة إلى الكمية أو النوعية. وكان كذلك أرخص مورد

---

(١) A Summary of the: Congress of the World Energy Conference, 12th, New Delhi, 23 September 1983.

للطاقة التجارية بسبب نظام تسعير النفط المتبنّى من شركات نفط صاحبة الامتياز في مناطق إما كانت تحت الحكم الاستعماري المباشر أو الحماية، أو كانت تتمتع بأشكال محدودة من الاستقلال السياسي. وهكذا ازدادت حصة استهلاك النفط في مزيج الطاقة من ٢٥,٩ بالمئة في عام ١٩٥٠ إلى ٣٣,٠ بالمئة في عام ١٩٦٠، ووصلت إلى ٤٧,٢ بالمئة في عام ١٩٧٣. وكانت نسبة الزيادة في استهلاك النفط قبيل نهاية الستينيات نحو ٧,٥ بالمئة سنوياً. ويمثل هذه النسبة من الزيادة كانت الاحتياطيات الثابتة من النفط في ذلك الحين ستنضب قبل نهاية هذا القرن. ولو سُمح لذلك بأن يقع، فعندها سيقع العالم كله ضحية للادارة غير العاقلة والهادرة لموارد النفط العالمية، وستكون البلدان المصدرة للنفط أكثر الضحايا تأثراً. والمذنبون الحقيقيون في هذه الحالة سيكونون أولئك الذين سمحوا لمصالح قطرية قصيرة الأمد ومكاسب تجارية محضة بالتحكم في قراراتهم تجاه تخصيص موارد الطاقة.

وكانت شركات النفط العالمية تبث على نطاق واسع مفهوماً مفاده أن موارد النفط غير محدودة، وان أسعار الموارد البديلة للطاقة ستجعل النفط غير منافس حتى في أسعاره التي كانت سائدة في الستينيات. ولم يكن لدى البلدان النامية المصدرة للنفط، والأعضاء الآن في أوبك وأوابك أي سلطة أو معرفة في صناعة النفط لوضع تقييمها الخاص بها حول صحة هذا المفهوم. وكان عليها بوجه عام أن تقبل به كما هو، على أمل أن تزيد شركات النفط من الانتاج لتوفير مزيد من الايرادات لها قبل أن تصبح موارد النفط قليلة الأهمية. وشجع انتشار مفهوم المنافسة المتوقعة هذا شركات النفط على أن تقوم رسمياً بتخفيض سعر نفط القياس (النفط السعودي الخفيف، ٣٤°) في حزيران/ يونيو ١٩٥٧، ومرة أخرى في آب/ اغسطس ١٩٦٠. ومنعت الأحداث التي أعقبت ذلك، بدءاً بالمقاومة الجماعية للبلدان الرئيسية المصدرة للنفط التي أدت إلى اقامة أوبك في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠ ـ مزيداً من الخفض الرسمي في أسعار النفط من قبل الشركات. ومع ذلك، استمرت الأسعار الحقيقية في الانخفاض بحدَّة عبر الستينيات تحت ضغوط من التضخم والتدهور المستمر في شروط التجارة للبلدان المصدرة للنفط.

وخلال هذه الفترة، أصبح دور النفط، وبخاصة نفط أوبك هو تزويد العالم، وعلى الأخص البلدان الصناعية، بكل الطاقة والمادة الخام التي تحتاج إليها، للإسراع في إعادة البناء والنمو الاقتصادي الذي بدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية. ولأن النفط المستورد كان رخيصاً، استخدمته البلدان الصناعية لزيادة ايراداتها العامة، وبصورة رئيسية عبر فرض الضرائب على النفط الخام والمنتوجات النفطية. وأعطى التبني الواسع لهذه السياسة المالية في البلدان المستوردة للنفط موارد النفط دوراً مالياً بالغ

الأهميـة لهذه البلدان. ومنـذ ذلك الحـين فصاعـداً أصبـح الحصـول عـلى نفط أوبـك والتجارة به أمراً حيوياً للتوسع الاقتصادي في البلدان الصناعية.

أما بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط، فإن استغلال أكثر مواردها الطبيعية قيمة من قبـل شركات نفط أجنبيـة لم يكن له إلا دور واحـد هو أن حكـومات تلك البلدان كانت تعتبره مورداً لدخل ثابت لكل برميـل من النفط المصدَّر، وكـان استهلاك النفط المحلي قليلاً جداً، كما أن تصنيع قطاع النفط في البلدان المنتجة كان يُنظر إليه عـلى أنه غير ممكن أو غير اقتصادي، ولذلك بقي حلماً بعيداً يحمله بضعة متفائلين لم يكـونوا في أي مركز يؤثر في السياسة العامة.

وأصبح النفط تحت هذه الظروف أكثر من مجـرد مورد آخـر للطاقة ضمن تحـوّل الطاقة العـالمية. وبـات امتلاك صنـاعة النفط العـالمية وإدارتهـا مصدراً كبيـراً للسلطة السياسية والاقتصادية.

أصبح دور موارد النفط جـزءاً أساسيـاً في السياسـات القوميـة للبلدان المتقدمـة صنـاعياً سـواء للسلم أو للحرب، للتنميـة الاقتصاديـة أو لتوزيـع الدخـل، وكذلـك للاستخدام المحلي أو للتجارة العالمية.

ولم يكن تـوافر امـداد النفط خلال هـذه الفترة مـوضع أي شـك، وجعلت شركات النفط المتكـاملة، سواء منهـا الرئيسيـة أو المستقلة، بسيطرتهـا الكـاملة عـلى عمليـات التشغيل والتوزيع في مختلف البلدان، انتاج النفط يتماشى مع مستوى الطلب الفعـلي. وكانت القاعدة بالنسبة إلى البلدان الصناعية هي تزويـدها بـأي كمية تـطلبها بـالسعر المعلن خلال فترة قصيرة. وهذا الحصـول الذي يكـاد يكون غـير محدود عـلى إمدادت النفط لبلدن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زاد من اعتمادها على موارد النفط.

وكـان هذا يعني كـذلك اعتـماداً متزايـداً على مستـوى الاستهلاك المحـلي للنفط كمـورد لايرادات عـامة عن طـريق الضرائب. وطمـأن السعـر المنخفض والآخـذ في الانخفـاض للنفط الخام والضغط المستمـر لانتاج أكـبر في البلدان المصدرة للنفط قبـل الفـترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ البلدان المستوردة للنفط، ليس فقط بـالنسبة إلى تـزوّد مستمـر بنفط رخيص الثمن، بل كذلك بمستويات متزايدة من ايرادات عامة من بيع المنتوجات النفطية.

وقـد مكّن التدفق النفـطي الذي كـاد يكون غـير محدود من بلدان أوبـك طوال عقدين من الزمن، البلدان الصنـاعية المستـوردة للنفط من اعتباره مـورداً متمماً ضمن مخططاتها الشاملة للطاقة. وكانت نتيجة هـذه السياسـة في الواقـع، أن كل الـزيادة في استهلاك الطاقة في هذه البلدان من عـام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٣، إنمـا وفرهـا النفط،

وبالذات نفط أوبك. ومع تعديلات الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ في أسعار النفط وما تبعها من انتقال لملكية حقول النفط وإدارتها إلى حكومات دول أوبك، كسب دور النفط في تحولات الطاقة العالمية بُعداً جديداً بالغ الأهمية. وساعدت الزيادة الحادة في سعر النفط، واشراف البلدان المصدرة للنفط على الانتاج، في نشر الوعي بأن موارد النفط لها نهاية وأن امداد الأسواق بها لم يعد بعدُ غير محدود. وساعد كذلك في نشر المعرفة حول الأهمية البالغة لاحتياطيات نفط أوبك في سوق الطاقة العالمية.

ثالثاً: الوعي الجديد

فجأة أدركت البلدان الرئيسية المستوردة للنفط أنه إذا استمر الفرق بين امداد طاقتها من موارد غير نفطية واجمالي استهلاكها للطاقة في الزيادة على مستواه التاريخي أو ما يقرب منه، فقد لا يكون هنالك نفط كافٍ لسد النقص. وفي الوقت نفسه اكتسبت حكومات البلدان المصدرة للنفط تفهماً أفضل لمشكلة نضوب احتياطياتها النفطية. وهكذا، ورغم الاكتشافات الكبيرة للنفط في الستينيات في عدد من بلدان أوبك، فإن الزيادة في اجمالي انتاج أوبك خفضت معدل الاحتياطيات/ الانتاج من ثمانٍ وستين سنة في عام ١٩٦٠ إلى سبع وثلاثين سنة في عام ١٩٧٣. أما في حالة البلدان غير المنتمية إلى أوبك، فإن المعدل المتراكم للاحتياطيات بالنسبة إلى الانتاج ازدادت من ثماني عشرة سنة إلى ثلاث وعشرين سنة في الفترة ذاتها. (لمزيد من المعلومات المفصلة حول انتاج النفط واستهلاكه والاتجار به منذ عام ١٩٧٣ في مجموعات مختلفة من البلدان، انظر الجدول رقم (٣ ـ ١).

وقد أدى الإدراك البالغ الأهمية، وإن جاء متأخراً، لهذه الحقائق من قبل كل من البلدان المصدرة للنفط والمستوردة له إلى ظهور سياسات جديدة للطاقة. فبالنسبة إلى البلدان المستوردة للنفط، عنت السياسات الجديدة ان موارد النفط، وبوجه خاص من أوبك، لم يعد من الممكن اعتبارها قاعدة غير محدودة لتحولاتها في الطاقة بعيداً عن الفحم الحجري وموارد متجددة أخرى للطاقة. إلا أن أكثر ما أزعجها حول الادراك الجديد كان أن عملية صنع القرار بالنسبة إلى سعر نفط أوبك وانتاجها لم يعد كلياً تحت سيطرة شركات النفط العالمية التي تعود بهويتها وولائها إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أما بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط، فإن الادراك الجديد عنى أنها على الرغم من توليها المسؤولية الرسمية لتسعير وانتاج مواردها النفطية، فإن حريتها في العمل محدودة باعتمادها الشديد على صادرات النفط ليس للتنمية الاقتصادية فقط، بل كذلك للاستهلاك الجاري. وكذلك أدّت السيطرة شبه الكلية على عمليات التكرير والنقل والتسويق من قبل شركات النفط صاحبة الامتياز

السابق إلى الحد كثيراً من حرية البلدان المصدرة للنفط في التخطيط وإدارة مواردها النفطية.

وفي العديد من بلدان أوبك نجد أنه حتى إدارة عمليات الاستكشاف والانتاج عهد بها إلى الشركات صاحبة الامتياز السابق، وذلك إما باتفاق ادارة أو اتفاق مشاركة. وكانت هذه فترة انتقالية تمكنت حكومات البلدان المصدرة للنفط خلالها من إعداد نفسها لتولي المسؤولية الكاملة لإدارة صناعاتها النفطية.

وتوافرت لمنتجي النفط فترة انتقالية أساسية واستراتيجية أخرى سيكون بإمكانهم خلالها تخطيط صناعاتهم النفطية وإدارتها، وأهم من ذلك النجاح في تحويل احتياطياتهم النفطية القابلة للنضوب إلى تنمية اقتصادية قابلة للاستمرار، مرتكزة على موارد بشرية وطبيعية متجددة، وأن تحقيق هذا الهدف البالغ الأهمية كان يعني أن النفط لا يمكن بعد أن يعتبر مجرد مورد للعملات الأجنبية للبلدان المصدرة له.

رابعاً: سياسات جديدة

أطلقت هذه الحقائق الجديدة في صناعة النفط العالمية حركة سلسلة سياسات جديدة في البلدان المستوردة للنفط. ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لهذه السياسات بما يلي:

١ ـ تخفيض الاعتماد على نفط أوبك قدر المستطاع، ولكن مع القيام بكل ما هو ضروري للحصول على ذلك النفط بأدنى سعر ممكن. ولتحقيق هذا الهدف الأساسي بدأت البلدان المستهلكة الرئيسية للنفط بتنسيق سياساتها بالنسبة إلى الطاقة والنفط داخل، وخارج، الوكالة الدولية للطاقة المؤسسة حديثاً. وما إن بدأت هذه السياسات الاستراتيجية بالظهور، حتى أصبح واضحاً أن مخزون النفط الاستراتيجي والتجاري، والتقنية والبضائع الانتاجية، وأسواق رأس المال، أدوات بالغة القوة عندما تدار وتنسق بصورة صحيحة لتعزيز قوة المساومة لدى البلدان الصناعية المستوردة للنفط. والأمر المركزي لكل أدوات السياسة هذه، تمثل في الابقاء على أسعار مرتفعة نسبياً ومتزايدة في الارتفاع للنفط محلياً لمنع تشجيع استهلاكه، والحث على التحول في الطاقة إلى الفحم الحجري وموارد أخرى ناضبة أو متجددة. واستُنبطت لتفادي مرور أي من الزيادة في أسعار النفط المحلية إلى البلدان المصدرة للنفط وسائل مالية ومحفزات مختلفة لتشجيع التحول في الطاقة بعيداً عن النفط.

٢ ـ إعادة تدوير ما يتحقق من عوائد صادرات نفط أوبك إلى اقتصادات البلدان المستوردة. وكانت هذه ناحية بالغة الأهمية في سياسات الطاقة للبلدان المتقدمة.

وكانت القناتان الرئيسيتان لعملية اعادة التدوير هما زيادة مجمل قيمة واردات بلدان أوبك عبر زيادة في الأسعار والحجوم واستقراض الأموال الفائضة من هذه البلدان. وكما بدا، فإن النجاح الرئيسي لسياسة اعادة التدوير لم يكن خفضاً مهماً في السعر الحقيقي لنفط أوبك فقط، بل كذلك تعزيز قوة المساومة لدى البلدان الرئيسية المستوردة للنفط. ومع انتظام سير عملية اعادة التدوير ضمنت هذه البلدان كمجموعة أن معظم الأموال المحولة إلى بلدان أوبك، إن لم يكن كلها، عبر واردات النفط، ستعود بطريق أو بآخر إلى التدفق في اقتصاداتها. وكانت مشكلتها الرئيسية، مع ذلك، أن توزيع هذه الأموال خص الولايات المتحدة الأمريكية وبضعة بلدان صناعية ذات أسواق رأسمالية مهمة. ويعود هذا الأمر كذلك إلى الميل القوي في البلدان المصدرة للنفط نحو استثمار فائض أموالها في تلك البلدان.

خامساً: رد البلدان المصدرة للنفط

كانت البلدان المصدرة للنفط بطيئة نسبياً في وضع وتبنّي سياسات مناسبة للدور الجديد لمواردها النفطية، لأنها كانت منشغلة كلياً في استيعاب الحقائق الجديدة لصناعاتها النفطية، وكذلك العاصفة العالمية من الاحتجاج والضغط التي أعقبت الزيادة في أسعار النفط. وجوبهت هذه البلدان، قبل أن تتمكن من الوصول إلى اجماع حول استراتيجية انتاج وتسعير طويلة المدى، بسوق نفط دولية، معظم السيطرة والادارة فيها في أيدي المشترين من ناحية، وبدفق من منتجين جدد من خارج أوبك من الناحية الأخرى.

ولا يزال بإمكان المرء أن يجد أرضاً مشتركة للسياسات النفطية لبلدان أوبك وأوابك على الرغم من الاختلاف الكبير بين هذه البلدان بالنسبة إلى احتياطياتها من النفط والموارد الزراعية والمعدنية، وكذلك التوزيع السكاني والموقع الجغرافي.

سادساً: جسر التنمية

ربما كان يجب أن يكون أهم هدف لسياسات البلدان المصدرة هذه هو تنمية مواردها البشرية والطبيعية لكي تخفض باستمرار اعتمادها على تصدير النفط الخام، وتعدّ في النهاية اقتصاداتها لعصر ما بعد النفط. وعندما يُنظر إلى دور احتياطي النفط للبلدان المصدرة في هذا المفهوم، يمكن أن يوصف بأنه «جسر تنمية» تستطيع هذه البلدان المرور عليه إلى مرحلة التنمية الاقتصادية بصادرات النفط أو من دونها. ومن الطبيعي أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تخطيطاً صحيحاً وتطبيقاً كفؤاً وتعاوناً دولياً.

وهذه كلها مهمات بالغة الصعوبة، وبوجه خاص للبلدان النامية، فهي كلها تتطلب عملاً شاقاً وتحتاج إلى وقت طويل للتطبيق.

وحتى تتمكن احتياطيات النفط من أن تمثّل الدور الذي يتطلبه جسر التنمية، يجب أن يعكس سعرها القيمة الاقتصادية الحقة للنفط كمورد ناضب، ويجب أن لا تتعدى نسسبة النضوب نسبة تحوّل البلدان المصدرة من اقتصادات مرتكزة على النفط إلى اقتصادات متنوعة ومكتفية ذاتياً. وبعبارة أخرى يجب ألاّ يُسمح بانتاج أكبر من النفط إلا عندما لا يؤدي ذلك إلى اعتماد أكبر على صادرات النفط.

ويجب أن تكون هناك ناحية مشتركة أخرى للسياسات النفطية للبلدان المصدرة، ألا وهي زيادة القيمة الاضافية لانتاجها النفطي وصادراتها عبر دمج القطاع النفطي مع اقتصاداتها الأخرى كلما أمكن ذلك. وللبلدان المصدرة ضمن الفرصة الواسعة للتخطيط للطاقة مصلحة حيوية في زيادة تطوير الاستكشاف النفطي، والاستخلاص المعزز والحفاظ عليه مع التشديد على استخدام مزيد من الغاز للاستهلاك المحلي. وهي تحتاج كذلك إلى الانهماك في تنويع مزيج موارد طاقتها بتنمية بدائلها المحلية للطاقة. وبينما لا يمكن للبلدان المصدرة للنفط بوجه عام أن تتجاهل هذا الوجه من التحول العالمي الراهن للطاقة، فإنه لأكثر إلحاحاً لتلك البلدان التي يتسارع نضوب احتياطياتها النفطية.

سابعاً: مستقبل النفط

ما هو المستقبل المحتمل للنفط في ظل هذه الخلفية العريضة للأهداف والمتطلبات في سياسة كل من البلدان الرئيسية المستوردة للنفط والمصدرة له؟ ما هو الدور الذي سيمثله في تحوّل الطاقة العالمي؟ كم سيكون هذا الدور مختلفاً عن دوره في الستينيات والسبعينيات؟

لقد رأينا كيف أن الدور الرئيسي للنفط في الستينيات كان توفير قاعدة تزويد مستمرة التوسع للتحول السريع في استهلاك الطاقة من الفحم الحجري إلى النفط. وكسب النفط كذلك خلال تلك الفترة أهمية أكبر كمادة خام للصناعات البتروكيماوية. وفي السبعينيات لم يعد النفط قاعدة مستمرة التوسع للطاقة وبات له دور انتقالي، وبدلاً من دوره السابق كمورد وفير للطاقة ورخيص، بات يُنظر إليه كمادة هيدروكربونية مرتفعة الثمن وناضبة يجب ألاّ تُستهلك إلا بكل ما يمكن من فعالية وكفاءة. وحسنت الزيادة في أسعار النفط اقتصادات استغلال الغاز في الطاقة والبتروكيماويات، الأمر الذي خفض بدوره الضغط عن انتاج النفط.

وعلى الرغم من الاجـراءات الفعالـة للحفاظ عـلى النفط وإحلال مـوارد أخرى للطاقـة محله، فقد كـانت حصة النفط منـذ عام ١٩٧٤ حـوالى ٤٠ بـالمئـة من اجمـالي استهلاك الطاقة. أما بالنسبة إلى المستقبل فأكثر التكهنات تفـاؤلاً تظهـر أنه إذا مـا تم تـطبيق جميع الاجـراءات الهادفـة إلى تخفيض الاعتماد عـلى النفط بنجاح، فـإن حصـة النفط قد تنخفض إلى حوالى ٣٥ بالمئة من استهـلاك الطاقـة العالمي بحلول نهايـة هذا القرن. يضاف إلى ذلك الحاجات المتنامية للصناعات البتروكيماوية التي تستهلك حـالياً نحو ١٠ بالمئة من انتاج النفط العالمي. وهذا يـدل على أن النفط سيـظل المورد الأكـثر أهمية للطاقة لعقود مقبلة. والسؤالان الكبيران هما: هل ستكون هنالك امدادات كافية من النفط لموازنة سوق الطاقة؟ ومن أين ستأتي هذه الامدادات، وبأي ثمن؟

في التحليل النهائي، سيعتمد التوافـر الفعلي لمـوارد النفط على فعـالية سيـاسات الحفـاظ عليه، وعـلى نسبة التحـول عنه إلى مـوارد أخرى للطاقـة، ونسبة الـزيـادة في الطلب على النفط وبخاصة في البلدان النامية، ونسبة ما يضاف من احتياطيات نفطيـة ثابتة عن طريق الاكتشافات الجديدة وتحسين وسائل الاستخـراج بما في ذلـك استغلال النفط الثقيـل. ويبدو ممـا هي عليه الحـال اليوم أن البلدان الـرئيسية المستـوردة للنفط تخـطط لتحوّل طـاقتها عـلى افتراض أن نفط أوبـك سيستمـر في أن يستخـدم كمـورد متمم، يمكنها زيادته أو تخفيضه وفق أولوياتها القومية، في أي وقت تشاء. ولن يكـون النفط المزوّد المتمم لمصادر الطاقة الأخرى فحسب، بل سيظل نفط أوبك المورد المتمم لباقي امدادات النفط من مصادر أخرى. وهذا يعني أن عبء التقلبات في الطلب على الطاقة سيقع بصورة رئيسية على بلدان أوبـك. أما داخـل أوبك، فكلما ازداد ارتفـاع طاقة الانتاج الفائض، كان عبء هذه التقلبات أكبر.

ثامناً: مشكلة معقدة

وهنا نصل إلى مشكلة معقدة تواجه بلدان أوبك. فـإذا كان صحيحـاً أن لديهـا السلطة لتقـرير سعـر مواردهـا النفطيـة وانتاجهـا، فكيف يمكن إذن أن تعتـبر البلدان الرئيسية المستوردة للنفط أن امداد نفط أوبك إنما يعتمد على طلبها المتقلب للنفط؟

عندما تولت البلدان المصدرة للنفط مسؤولية ملكية عملياتها النفـطية وإدارتهـا، كـان لديهـا خياران، إمـا تثبيت مستوى انتـاجها وتـرك السعر يـتراوح مـع اتجـاهـات السـوق، أو تثبيت السعر وتـرك الانتاج يـتراوح مع التقلبـات في الـطلب. ووجـدت لأسبـاب تاريخيـة وتقنية ان من الأقـل صعوبـة عليها الاتفـاق على الخيـار الثاني. وفي الـوقت نفســه مكّن التنـاسق السيـاسي والتنسيق الاقتصـادي التقليـدي بـين البلدان

الصناعية المستوردة للنفط، هذه البلدان من تنظيم نفسها بسرعة داخل الوكالة الدولية للطاقة، بالاشتراك والتشاور مع شركات نفطها القومية والعالمية. ومكّن مثل هذا التنظيم والتشاور البلدان الصناعية من معالجة الطلب على النفط ضمن تخطيطها الاقتصادي واستراتيجيتها. وبدا أن من عناصر هذه الاستراتيجية الحيوية استخدام نفط أوبك كجسر طاقة للبلدان الصناعية تنتقل عبره إلى عصر طاقة بموارد غير نفطية. وكان هناك أمر آخر أكثر أهمية هو تصميمها على معالجة الطلب حتى تتمكن بالفعل من تقرير سعر النفط. وبهذه الطريقة لن يقرر المستهلك حجم النفط الذي يشتريه فقط، بل يكون بإمكانه كذلك التأثير في سعره. وفي مثل هذه السوق الاحتكارية سيكون بإمكان المستهلكين تحديد الخيارات بدقة لمنتجي النفط. والأخطر من كل ذلك فرض قيود على قدرة منتجي النفط على تقرير مستوى سعر نفطهم والحفاظ على حصة معقولة في السوق.

في عام ١٩٧٤ بدأت البلدان الرئيسية المستهلكة للنفط اتباع سياسة مشتركة واستراتيجية عامة فيما يتعلق بمخزونها النفطي، والحفاظ على النفط، وتنمية موارد بديلة للطاقة. ولسوء الحظ، لم تتبنَّ البلدان المصدرة للنفط سياسة مشتركة لدعم سوق البائعين التي وجدت نفسها فيها في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤. وبدلاً من أن تتبنى سياسة مشتركة للانتاج بما يكفي للاستهلاك الجاري والمخزون التجاري العادي، سارت وراء الطلب الفعلي على النفط، وتمسكت بدورها كمورد متمم. وكان النفط جاهزاً للمشترين سواء للاستهلاك الفعلي أو للتخزين، واستغلت البلدان الصناعية هذا الوضع كل الاستغلال. وبدأت تخفض استهلاكها من النفط عبر وسائل الحفاظ والإحلال بادئة في الوقت ذاته بزيادة مخزونها النفطي. ولم يكن معدل المخزون كافياً فقط للتأمين ضد مخاطر وقف مفاجىء في إمداد النفط، بل كذلك ليكون أداة مناسبة لإدارة الطلب على النفط. وإلى جانب مخزونات النفط التجارية على مستويات لم يسبق لها مثيل بنت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا الغربية مخزونات نفط قومية استراتيجية تملكها الحكومة.

واتفقت الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة في خطوة دعم أخرى لسياساتها القومية المتعلقة ببناء مخزونات نفطية، على المشاركة في مخزوناتها القومية المنفصلة في أوقات الطوارىء أو عند فرض حظر نفطي ضد أي منها.

وترسخت هذه السياسة المشتركة بين البائعين قبل ما أطلق عليه الصدمة النفطية الثانية في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠. وبات من المقبول بوجه عام الآن، إذا ما نظرنا إلى تلك الفترة، القول إن أساس الصدمة كان رد فعل الدول الرئيسية المستوردة للنفط على الثورة الايرانية. لم تكن الصدمة نتيجة أي عمل من جانب مصدّري النفط للحد

من الانتاج أو رفع أسعار النفط، بل على العكس من ذلك، عندما بدأت قوى الثورة تترك بعض الأثر على إمداد النفط سارع منتجو أوبك الآخرون إلى زيادة انتاجهم لتأمين استقرار السوق. وحدث الشيء نفسه في أعقاب اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠. وفي الوقت نفسه أخذ انتاج النفط من بلدان خارج أوبك يُظهر زيادة مستمرة. كل هذا كان يقع في جانب الامداد، في مقابل تخمة في السوق كانت سائدة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٨. وجعل انخفاض استهلاك النفط (بسبب الركود والحفاظ على النفط وإحلال موارد أخرى محله) إلى جانب الزيادة في اجمالي انتاج النفط من السهل نسبياً على البلدان الرئيسية المستوردة للنفط تطبيق سياستها الخاصة ببناء مخزونات ضخمة من النفط يمكن استخدامها للغاية المشتركة: الأمن وإدارة الطلب. وعلى الرغم من أن المستوى للمخزونات التجارية والاستراتيجية من الصعب تحديده، فقد كان يسيراً تقدير حجمها الهائل من الفرق بين الانتاج النفطي المتزايد والاستهلاك. وهكذا بينما انخفض الاستهلاك الفعلي بحوالى ٦ ملايين برميل يومياً، ازداد انتاج النفط من ٥٥,٩ إلى ٦٢,٧ مليون برميل يومياً بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩. وباستثناء عام ١٩٧٥، عندما حصل انخفاض في الانتاج، نجد أن الأعوام الباقية أظهرت زيادة مستمرة.

وعندما امتلكت البلدان الرئيسية المستهلكة للنفط مخزونات نفطية ضخمة، في وقت وصلت فيه البلدان النامية المصدرة للنفط (سواء من أوبك أو غيرها) إلى مستوى من الاعتماد على عائدات النفط لا يمكنها أن تتدبر أمرها من دونها، تراجعت قدرة أعضاء أوبك في تحديد سعر النفط. وبما أن هذه البلدان لم تتمكن من ادارة برامج انفاقها العامة دون مستوى معيّن من الانتاج، لم يكن بوسعها تحديد سعر النفط، وكان عليها لذلك أن تترك للسوق تقرير حجم الانتاج. وكان بوسع البلدان الرئيسية المستوردة للنفط من خلال التعاون والتنسيق السائد بينها، مدعوماً بمخزوناتها النفطية الهائلة والمتزايدة، أن تفرض لفترة خفضاً في الطلب على النفط إلى مستوى دون المستوى الأدنى للانتاج اللازم لبلدان أوبك. يضاف إلى ذلك أن الانتاج من بلدان غير أعضاء في أوبك، بما فيها الاتحاد السوفياتي، دخل لينافس بحرية على سوق ينخفض فيها الطلب بشكل مصطنع، وبسعر أوبك أو حتى بسعر أدنى.

وإذا افترضنا جدلاً أن مثل هذه السياسة سارت إلى أقصى مداها، فعندها سينهار السعر الرسمي لأوبك، وستعزز البلدان المصدرة للنفط التنافس فيما بينها للحصول على حصة أكبر في السوق دون اعتبار للسعر. والنتيجة النهائية لهذا السيناريو قد تكون انتاجاً أقل من بلدان غير أعضاء في أوبك من ذوات الانتاج بكلفة أعلى للبرميل. وفي الوقت نفسه قد يزداد الطلب على نفط أوبك، ولكن بأسعار نسبية

وحقيقية أدنى بكثير. وعندما يحدث ذلك قد تبدأ البلدان الرئيسية المستوردة للنفط بالحفاظ على مواردها القومية لحاجات المستقبل، وزيادة استهلاكها من نفط أوبك في وقت تحتفظ فيه بالمستوى القائم لمخزوناتها. ومثل هذه السياسة ستكون مناسبة لأهدافها الطويلة المدى للتمكن في النهاية من خفض اعتمادها على نفط أوبك، ولكن مع استخدامها طالما ظل ذلك متوفراً بكلفة منخفضة يمكنها أن تضيف إليها ضرائب متزايدة وتعريفات مرتفعة. وفي ظل مثل هذه الظروف، سيكون وضع البلدان المستوردة للنفط مماثلاً لما كان عليه قبل عام ١٩٧٣. أما بالنسبة إلى أوبك والبلدان النامية الأخرى المصدرة للنفط، فإن ذلك سيعني نسبة أعلى في نضوب احتياطياتها النفطية في ظل أسعار نفط دولية متدنية.

وإذا نظرنا إلى اتجاهات السوق منذ الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، فإنه يبدو أن الأمور قد تكون متحركة في هذا الاتجاه. ومع ذلك، فمن غير المحتمل أن يسمح أعضاء أوبك باستمرار ذلك لفترة طويلة، فقد أدركوا أن الانتاج المرتفع يعني أسعاراً منخفضة ونسباً عالية في نضوب النفط. وفي الوقت نفسه سيسمح لسعر نفط منخفض بالحلول فقط محل نفط مكلف وليس بالضرورة محل موارد أخرى للطاقة كالفحم الحجري والطاقة النووية بسبب حماية الدولة وإشرافها.

تاسعاً: النفط والتنمية

لنعد إلى النفط كجسر للتحول العالمي للطاقة وكجسر آخر للتنمية في البلدان المصدرة للنفط. وإذا كان لبلدان العالم، منفردة أو في مجموعات، أن تقبل هذا الدور الحيوي للنفط وتتعاون لتسهيل تطبيقه، فعندها سيكون تحوّل الطاقة العالمي أيسر وأكثر نفعاً للجميع. وليتحقق مثل هذا الوضع الجيد يجب قبول حقائق معينة حول الطاقة والنفط والتنمية.

يجب **أولاً**: قبول أن البلدان النامية، كمجموعة لديها فقط حوالى ٣٠ بالمئة من مجموع موارد الطاقة الناضبة وأكثر من ٧٥ بالمئة من سكان العالم، وأن معدل استهلاك الطاقة بالنسبة إلى الفرد منخفض جداً فيها، ولذا فإنها ستحتاج إلى امدادات متزايدة من الطاقة في المدى المتوسط والمدى البعيد.

وثانياً: يجب القبول بأن نسبة عالية من متطلبات الطاقة في المستقبل في البلدان النامية ستكون على شكل نفط وغاز.

وثالثاً: يجب أن يعكس سعر النفط بصدق وضعه في قاعدة اجمالي موارد الطاقة. ويجب، بسبب صفاته المتميزة ومرونته وندرته، أن يكون المورد الأغلى للطاقة

طوال فترة تحوّل الطاقة إلى موارد متجددة. وفي الاستخدامات التي لا يوجد فيها بديل للنفط يجب أن يُعمل على استمراره أطول مدة ممكنة. والتوقع السائد بوجه عـام في أن النفط سيكون أول مورد للطاقة يُستنفد يجب أن لا يكون حقيقة ثابتة.

ورابعاً: يجب القبول بأن البلدان المصدرة للنفط ستحتاج إلى استغلال مـواردها النفطية لفترة طويلة قبل الوصول إلى مرحلة تنمية قابلة لـلاستمرار دون نفط. وهـذه الحقيقة توجب زيـادة في استكشاف النفط وتعـزيز طـرق استخراجـه في هذه البلدان، وكذلك اهتماماً متزايداً بمشاكل الحفاظ على احتياطياتها الثابتة.

وخـامساً: إن زيـادة معقـولـة في السعـر الحقيقي للنفط ليست ضروريـة فقط ـ كجسر للتنميـة ـ للبلدان المصدرة للنفط، بـل كذلـك شرطاً ضروريـاً لاستمرار جسر التحول العالمي من النفط إلى موارد أخرى للطاقة.

وسنبحث في الفصل التالي في العلاقات السـابقة والـراهنة بـين البلدان المصدرة للنفط وتلك المستـوردة له مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار مسـارات اهتـماماتهـا المشـتركـة وأوضاعها المختلفة في سوقي الـطاقة والنفط. ونـأمل أن نتمكن من الـوصول إلى فهم أفضـل للتطورات الأخـيرة واحتمالات المستقبـل للتعاون بـين بلدان العـالم فيـما يتعلق بالطاقة والنفط والتنمية.

الاستهلاك والانتاج والتجارة بالنفط لمجموعات بلدان مختلفة، سنوات مختارة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٤)
(ألف برميل نفط يومياً)

المجموعة الدولية	الانتاج			الاستهلاك			الصادرات الصافية		
	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٤
البلدان النامية									
١ ـ المصدرون الرئيسيون (ما عدا الصين)	٣٢,٩٥٠,٠	٣١,٣٤٠,٠	٢٣,٦٢٢,٠	٢,١٦٢,٧	٤,٣١٧,٠	٥,١٩٣,١	٣٠,٧٨٧	٢٧,٠٢٣	١٨,٤٢٩
ـ الصين	١,١٠٠,٠	٢,١٢٥,٠	٢,٣٠٠,٠	١,٠٦٥,٠	١,٧٦٥,٠	١,٧٥٠,٠	٣٥	٣٦٠	٥٥٠
٢ ـ المصدرون الثانويون	٤٠٩,٧	٦٦٥,٨	٧٣٥,٠	١٨٣,٢	٣٥٣,٧	٤٦٣,٨	٢٢٦	٣٠٢	٢٧١
٣ ـ مجموع المصدرين (بما فيه الصين)	٣٤,٤٥٩,٧	٣٤,١٣٠,٨	٢٦,٦٥٧,٠	٣,٤١٠,٩	٦,٤٣٥,٧	٧,٤٠٦,٩	٣١,٠٤٨	٢٧,٦٨٥	١٩,٢٥٠
٤ ـ المستوردون الرئيسيون (ما عدا الهند)	٣٠٥,٢	٣٣٩,٠	٦١٠,٧	٢,٥٤٨,١	٣,٣٨٩,٧	٣,٦٦٥,١	٢,٢٤٣-	٣,٠٥١-	٣,٠٥٤-
ـ الهند	١٥٠,٠	١٨٥,٠	٥٢٥,٠	٤١٠,٤	٥٠١,٥	٧٠٤,٧	٢٦٠-	٣١٦-	١٨٠-
٥ ـ المستوردون الثانويون	٦٨٩,٩	٧١٦,٣	٧٨٤,٧	١,٤٧٥,٧	١,٦٣٢,٩	١,٥٨٤,١	٧٨٦-	٩١٧-	٧٩٩-
٦ ـ مجموع المستوردين (بما فيه الهند)	١,١٤٥,١	١,٢٤٠,٣	١,٩٢٠,٤	٤,٤٣٤,٢	٥,٥٢٤,١	٥,٩٥٣,٩	٣,٢٨٩-	٤,٢٨٤-	٤,٠٣٣-
٧ ـ مجموع البلدان النامية	٣٥,٦٠٤,٨	٣٥,٣٧١,١	٢٨,٥٧٧,٤	٧,٨٤٥,١	١١,٩٠٩,٨	١٣,٣٦٠,٨	٢٧,٧٥٩	٢٣,٤٠١	١٥,٢١٧
البلدان المتقدمة									
٨ ـ بلدان اقتصاد السوق الصناعية	١٣,٧٧٧,٣	١٤,٧٢٢,٥	١٦,٤٢٧,٠	٣٩,٧٩٧,٩	٣٧,٦٩٢,٣	٣٣,٩٨٥,٠	٢٦,٠٢١-	٢٢,٩٧٠-	١٧,٥٥٨-
٩ ـ الاقتصادات الصناعية المركزية التخطيط (أوروبا)	٩,٠٧٥,٢	١٢,٥٩٠,٠	١٢,٧٩٨,٣	٨,١٦٩,١	١١,٠٠١,٤	١٠,٩٧٢,٩	٩٠٦	١,٥٨٩	١,٨٢٥
١٠ ـ العالم	٥٨,٤٦١,٣	٦٢,٦٧٩,٦	٥٧,٨٠٥,٧	٥٥,٨١٢,١	٦٠,٦٥٣,٥	٥٨,٣١٨,٧	—	—	—
١١ ـ أوبك	٣١,٢٨٠,٠	٢٧,٤٤٠,٠	١٨,٣٥٠,٠	١,٠١٩,٣	٢,٠٤٠,١	٣,٢٧٩,٦	٣٠,٢٦١	٢٤,٩٠٠	١٥,٠٧٠

المصادر: *BP Statistical Review of World Energy;* United Nations, *World Energy Statistics.*
ومعلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

الفصل الرابع

العلاقات بين البلدان المصدّرة للنّفط والبلدان المستوردة له

يمكن تاريخياً تقسيم تطور العلاقات، وأحياناً الثورة فيها، بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له إلى ثلاث فترات رئيسية. **الفترة الأولى** بدأت مع بدء استكشاف النفط في ما ندعوه الآن «البلدان النامية المصدرة للنفط» (ومعظمها الآن أعضاء في أوبك) واستمرت حتى إنشاء أوبك. وبدأت **الفترة الثانية** مع إنشاء أوبك واستمرت حتى عام ١٩٧٣. أما **الفترة الثالثة**، وهي الأكثر أهمية ونشاطاً، فبدأت في أوائل السبعينيات وتستمر حتى وقتنا هذا.

وليست الغاية من هذا الفصل تقديم سرد مألوف للتطور التاريخي للعلاقة بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له خلال هذه الفترات المتعاقبة والمتميزة. ومثل هذا السرد متوافر في مصادر عديدة تتناول تاريخ صناعة النفط. إن ما نأمل أن نتحدث عنه هنا هو كيف كانت ملكية النفط وتصنيعه وتسعيره وثيقة الصلة بسياسات الطاقة والتنمية لجميع البلدان المعنية. ما هي العوامل المتحكمة التي قررت طبيعة العلاقات ومداها بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له خلال هذه الفترات التاريخية؟

أولاً: أهمية النفط التاريخية

كان النفط عبر تاريخه أكثر أهمية بكثير من أي سلعة عادية أخرى، واحتل النفط، بسبب تأثيره السريع والواسع في تحوّل الطاقة العالمي وبخاصة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، قوة خاصة به. وأصبح استكشاف احتياطيات النفط والسيطرة عليها مرتبطاً بثروات اقتصادية كبيرة وقوة سياسية ضخمة. وكان من الطبيعي في مثل

هذه الحال أن تكون الحكومات وشركات النفط التجارية المساهمة الرئيسية منذ بدء الصراع للسيطرة على صناعة النفط.

قدم روبرت مابرو (Robert Mabro) في ندوة لأوبك في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٩ ورقة مشوقة، وملأى بالأفكار حول تطور التدخل الحكومي في أسواق الطاقة. وقال إن أسباب تدخّل الدولة منذ البدء، والذي يكاد يكون عالمياً في أسواق الطاقة، إنما انبثقت من البنى الاقتصادية والطبيعة التقنية لهذه الأسواق، وبصفة خاصة صناعة النفط. وأشار إلى أنه إضافة إلى النواقص في أسواق الطاقة، والحاجات المالية للحكومات، وحجم الاستثمارات المطلوبة، وتوزيع الدخل والاقتصادات الاجتماعية، هناك أسباب استراتيجية وسياسية حيوية للتدخل الحكومي، وخلص من ثم إلى الملاحظة التالية: «وأخيراً، تدخلت حكومات البلدان الصناعية الرئيسية ـ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وفي الأيام الماضية روسيا والمانيا ـ عبر سياستها الخارجية، وأحياناً بعرض القوة العسكرية، في التنافس الدولي للحصول على امتيازات نفطية اتسمت بها العقود السبعة الأولى من هذا القرن. إن مدى هذه الورقة لا يتسع للعرض التاريخي السياسي الطويل لصناعة النفط العالمية والاجراءات التي اتخذتها هذه الحكومات لدعم شركاتها النفطية العاملة في الخارج، والمنافسات التي كانت تنخرط فيها، والاتفاقات الدولية التي حلت هذه النزاعات موقتاً. كل هذا متروك لكتب التاريخ القديم. ولكن يجدر بنا أن نتذكر الآن ما يعرفه كل انسان، مع أن العديدين يتظاهرون بنسيانه عندما يدخلون في جدل، وهو ـ أن بين النفط والسياسة شراكة قديمة جداً تسبق أوبك وحظر النفط العربي والثورة النفطية لعام ١٩٧٣»[1].

كان تاريخ النفط واستغلاله في كل بلدان أوبك وأوابك، في الأصل، مرتبطاً إما بالاحتلال الأجنبي أو بنوع من الحماية الأجنبية والتدخل أو النفوذ. وسرعان ما نشرت شركات النفط الأجنبية وحكوماتها القوية نفوذها في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بحثاً عن ثروات اقتصادية ومنافع استراتيجية وقوة سياسية. وكان النفط هدفها الرئيسي. وكسبت القوى الاستعمارية من النفط والجغرافيا ما سعت إليه في الوطن العربي في أعقاب انهيار الامبراطورية العثمانية.

ثانياً: الملكية والسيطرة الأجنبيتان

كانت العلاقات النفطية قبل إنشاء أوبك، بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له، تتولاها كلياً شركات النفط الأجنبية. وفي ظل نظام الامتيازات النفطية سلّمت البلدان المصدرة للنفط، على الرغم من أنها، قانونياً، صاحبة الاشراف على مواردها الطبيعية، جميع القرارات المتعلقة باستكشاف مواردها النفطية وانتاجها

(١) Robert Mabro, «The Role of Government in Regulating Energy Markets,» paper presented at: OPEC Seminar: OPEC and Future Energy Markets, Vienna, 3-5 October 1979.

وادارتها إلى شركات النفط صاحبة الامتياز. وقامت شركات النفط الرئيسية بتنفيذ الموجة الضخمة الأولى للتملك الأجنبي والسيطرة على امتيازات نفطية[٢]. وجاءت الموجة الثانية في الخمسينيات والستينيات وضمت شركات نفط أهلية أوروبية ويابانية أو شركات نفط أمريكية مستقلة.

وتركزت الموجة الأولى بشدة في بلدان الشرق الأوسط العربية وايران. وجاءت الشركات الأوروبية الأولى التي دخلت المنطقة مع الاحتلال البريطاني والفرنسي للأقطار العربية خلال الحرب العالمية الأولى. وانضمت شركات النفط الأمريكية الرئيسية إلى منافساتها الأوروبية في مرحلة لاحقة عندما أصرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة الباب المفتوح لاستكشاف النفط في البلدان المحتلة من قبل الحلفاء الغربيين. وشكلت الشركات، لحل مشكلة التقسيم الصعبة لامتيازات النفط فيما بينها، بمباركة من حكوماتها، تكتلاً قوياً يضم كل مصالحها ضمن ما يسمى «**منطقة الخط الأحمر**». وكان القطران الأكثر أهمية في تلك المنطقة، من وجهة نظر الموارد النفطية الكامنة، هما العراق وايران. وتشكّل التكتلان النفطيان الأكثر أهمية في هذين البلدين. وفي النهاية أتاح استبعاد العربية السعودية من اتفاق الخط الأحمر لأربع شركات أمريكية (إكسون، وتكساكو، وسوكال، وموبيل) تشكيل تكتل أمريكي صرف يعرف باسم «أرامكو» لاستكشاف النفط واستغلاله في السعودية. والنتيجة العملية للحصول على امتيازات نفطية بالاسم المشترك لشركات النفط الممثلة في التكتل كانت تعزيز قوة المساومة لهذه الشركات في وجه الأقطار المصدرة للنفط. وأصبح بإمكان الحكومات الغربية التي أحضرت معها في الأصل شركاتها النفطية إلى المنطقة، بمثل هذه المشاريع المشتركة القوية، الاعتماد القوي على هذه الشركات لحماية مصالحها الفردية والمشتركة وبسط نفوذها عبر المنطقة. ولذلك، فإن علاقاتها مع البلدان المصدرة للنفط أو البلدان المضيفة لم يكن يترتب عليها أن تسيّرها عبر اتصالات حكومية رسمية وضغوط.

«وظاهرة مجموعة الشركات (كونسورتيوم) التي كانت واسعة الانتشار في كل مناطق الانتاج (باستثناء بعض مناطق اكتشف النفط فيها حديثاً مثل ليبيا ونيجيريا) تسببت في تداخل مصالح شركات النفط الرئيسية الثماني في مرحلة انتاج النفط الخام، لأن كلاً من هذه الشركات لها حصة ما في مجموعة شركات صاحبة امتياز أو أكثر في كل البلدان المنتجة الرئيسية للنفط، وبخاصة في الشرق

---

(٢) شركات النفط الرئيسية السبع التي شكلت الاحتكار القوي للنفط هي: بريتش بتروليوم (BP)، رويال دتش شل، إكسون (Exxon) (Esso)، تكساكو، غالف، سوكال، وموبيل. وكان هناك بالإضافة إلى ذلك شركة النفط الفرنسية (CFP) التي لم تكن بقوة الشركات الأخرى.

الأوسط. وبهذه الطريقة كانت الشركات صاحبة الأسهم موحدة أفقياً في الواقع في هذه المرحلة من صناعة النفط الدولية فيما يخص البلدان المنتجة والمصدرة للنفط»[٣].

ووجدت الأقطار المصدرة للنفط نفسها، مع اكتمال الموجة الثانية من امتيازات النفط في حوالى منتصف الستينيات، تتعامل مع عدد كبير من شركات نفط أجنبية من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان. إلا أن حصة الشركات الرئيسية الأصلية السبع أو الثماني ظلت مهيمنة في كل الأقطار المصدرة للنفط تقريباً، إضافة إلى وضعها المتميز والقوي في العمليات الأولى من استكشاف وانتاج، هنالك سيطرتها شبه الكلية على العمليات اللاحقة في الصناعة النفطية، مما أعطاها سيطرة كاملة على صناعة النفط العالمية. ومع ذلك، فقد أدى نجاح ما يسمى «شركات نفط مستقلة» في استكشاف احتياطيات نفطية مهمة في ليبيا ونيجيريا وأبو ظبي ومناطق أخرى وامتلاكها مرافق توزيع في أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، إلى إضعاف الوضع المتفرد بالقوة للشركات الرئيسية تدريجياً.

ومع كل ذلك، وبغضّ النظر عن الأهمية التجارية لازدياد المنافسة في صناعة النفط العالمية، فإن وضع الأقطار المصدرة للنفط ظل ضعيفاً جداً. وبالنسبة إلى هذه البلدان كانت شركات النفط الأجنبية سواء منها الرئيسية أو غير الرئيسية، تمثل الخط الأمامي للهيمنة الأجنبية والسيطرة على مواردها النفطية، ولم يكن بالإمكان السير بعلاقاتها مع البلدان المستوردة للنفط على قواعد تجارية وسياسية عادية.

ومهما كانت كيفية سعي شركات النفط وحصولها على امتيازات نفطية مربحة، فإن المحصلة النهائية كانت أنه ليس لدى الأقطار المصدرة للنفط أي نفط لبيعه إلى البلدان المستوردة. ولم تكن مجموعة البلدان المستوردة بحاجة إلى السير في علاقاتها مع الأقطار المصدرة للنفط على أساس التجارة في النفط الخام أو المنتوجات النفطية. وكانت كل أوجه العمليات في صناعة النفط متروكة لشركات النفط.

ثالثاً: مجموعتان من البلدان المستوردة للنفط

عندما كان انتاج النفط والتجارة به تحت السيطرة الكاملة لشركات النفط الأجنبية، سواء منها الرئيسية أو المستقلة، كان بالإمكان تمييز مجموعتين من البلدان المستوردة للنفط. **المجموعة الأولى** والأكثر أهمية كانت البلدان الصناعية التي كان معظمها ممثلاً بشركة نفط أو أكثر في بلد مصدّر للنفط أو أكثر. وبالنسبة إلى شركات

(٣) Fadhil J. Al-Chalabi, *OPEC and the International Oil Industry: A Changing Structure* (Oxford: Oxford University Press, 1980), pp. 11-12.

النفط، لم تكن هـذه المجموعـة من البلدان تمثل فقط القـاعدة الأم والمنفـذ لأسـواقهـا فقط، بل كذلك مصدرها الرئيسي للتمويل والمهـارات البشرية. وبـالنسبة إلى البلدان المستوردة للنفط في هذه المجموعة، كانت شركات النفط تمثـل أرصدة قـومية ووسـائل فعالة للحصول على امدادات مستمرة من موارد النفط لدعم تحولها السريـع في الطاقـة من الفحم الحجـري إلى النفط. وعبر هـذا النـظام الـذي يـربط المصـالـح المشـتركـة لشركـات النفط ببلدانها الأم أصبحت نشـاطـات شركـات النفط متحـدة كليـاً مـع اقتصادات بلدانها الأم، بغضّ النظر عن علاقات بلدانها بالأقطار المصدرة للنفط.

مكّن نـظام مجموعـات الشركات الـذي أقامتـه شركات النفط الـرئيسية وبعض الشركات المستقلة في معظم الأقطار المصدرة للنفط، هذه الشركات من كسب اشراف أكـبر ومرونـة أكثر في ادارة العمليـات الرئيسيـة بما يحقق أفضـل المصـالـح التجـاريـة والمصالح القومية لبلدانها الأم. وبما أن دور الأقطار المصدرة للنفط كان محصوراً بأخـذ حصتهـا من ايرادات النفط سـواء بشكل ايجـار أو حقوق امتيـاز أو ما يـدعى «ضريبة اضـافية»، فلم تكن هـذه الأقـطار في وضـع يمكّنهـا من المشـاركـة في أي قـرار يتعلق بعمليات صناعة النفط ضمن حدودها القوميـة. يضاف إلى ذلـك أن شركات النفط، بنظام المجموعات، أصبحت موحدة أفقياً عبر الحدود القومية للأقطار المصدرة للنفط. وهذا النوع من الـدمج لم يعـزز قوة هـذه الشركات في التعـامل مـع الأقطار المصـدرة للنفط فحسب، بل ساعدها كذلك على عزل عملياتها النفطية الرئيسية عن اقتصادات البلدان المضيفة لها في وقت دمجت فيه هذه العمليات بنشاطاتها الفرعية المنفردة.

وتألفت المجموعة الثانية من البلدان المستوردة للنفط من بلدان نامية، استهلاك الفرد فيها للنفط منخفض جداً بسبب مستويات المعيشة المتدنية فيها والبطء الشديد في تقدمها الاقتصـادي. وكان إمـداد هذه البلدان بـالنفط سواء كـمادة خام أوكمنتجات، كلياً، في أيدي شركات النفط الأجنبية ذاتها المسيطرة على صناعة النفط العالمية، وذلك لأسباب تاريخية واقتصادية. ولا ننسى أن هذه الشركات كانت حتى وقت قـريب المورد المهم الوحيد للنفط المتوافر في الأسواق الوطنية والدولية.

رابعاً: ولادة أوبك

كان انشاء أوبك في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠ من قبل خمسة أقطار رئيسية مصـدرة للنفط[٤]، يهدف بصورة أسـاسية إلى تنـظيم وتعزيـز موقف الأقـطار المصدرة للنفط في علاقاتها مع الشركات صاحبة الامتياز. ولم تكن في المدى المنظور في ذلك الوقت مسألة

---

(٤) فنزويلا، السعودية، ايران، العراق والكويت.

اقامة أو تطوير علاقات اقتصادية مع البلدان المستوردة للنفط، سواء الصناعية منها أو النامية. ولم يكن من الممكن اثارتها طالما ظلت ملكية امتيازات النفط وإدارتها تحت السيطرة الكاملة لشركات النفط الأجنبية. ومع أن مجرد انشاء أوبك لم يغيّر هذا الوضع، فقد ساعد الأقطار المصدرة للنفط في جهودها لمنع مزيد من الخفض الرسمي في السعر الاسمي للنفط، وفي النهاية رفع حصتها بالنسبة إلى كل برميل من النفط المصدّر.

أما فيما يتعلق بعلاقات هذه الأقطار المباشرة مع البلدان المستوردة للنفط، فقد ظلت كالسابق مقتصرة على التجارة بسلع وخدمات خارج قطاع النفط. وكان الوضع العام للأقطار المصدرة للنفط يتمثل في الاعتماد على صادرات من البلدان الصناعية التي تدفع في مقابلها ايراداتها الضئيلة من النفط. وحتى في نشاطات تجارية غير نفطية، كانت الشركات الأجنبية والمؤسسات المالية للبلدان الصناعية تسيطر على معظم العمل في هذه النشاطات.

وكان على التغيير الأساسي في وضع الأقطار المنتجة للنفط من مجرد أصحاب ملك إلى مصدري نفط حقيقيين أن ينتظر حتى أوائل السبعينيات. وكما ذكرنا سابقاً، أدى مزيج من حقائق اقتصادية في سوق النفط، وأحداث سياسية في أقطار منتجة للنفط، إلى تغيير أساسي في العلاقة بين هذه البلدان وشركات النفط صاحبة الامتياز، وكان جوهر التغيير هو أن الحكومات المضيفة أصبحت قادرة انفرادياً في البدء، وجماعياً في وقت لاحق، على تولي مسؤولية مستويات أسعار صادراتها النفطية وانتاجها. وتولت كلها في النهاية بطريق أو بآخر، الاشراف الكلي أو الجزئي على مجمل عمليات الانتاج ضمن سيادتها القومية. وبهذه التغيّرات الأساسية والثورية حوّلت، شركات النفط الأجنبية وضعها من مصدرة للنفط إلى مشترية له، وغيرت الأقطار المضيفة دورها من صاحبة ملك إلى أقطار مصدرة للنفط. ومن هذه اللحظة فصاعداً، فقط، يمكننا تصور علاقات مثمرة ذات منافع متبادلة بين الأقطار المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له. وقبل هذا التغيير الأساسي في وضع الأقطار المضيفة وشركات النفط الأجنبية كانت جميع الامدادات النفطية في أيدي الشركات. وحتى حصة العائدات للأقطار المضيفة التي يمكن قانونياً أخذها عيناً، لم تكن متوافرة للبيع المباشر لأن السعر المعلن للنفط كان بوجه عام أعلى من السعر الفوري أو السعر الجاري في الاتفاقات لمعظم الوقت حتى أوائل السبعينيات. وفي ظل هذه الأحوال كانت الأقطار المضيفة ستخسر ايرادات ملموسة لو أخذت عائداتها عيناً وتولت بيعها مباشرة. وإضافة إلى عقبة التسعير، لم يكن للحكومات المضيفة أي خبرة أو أية تسهيلات لتسويق عالمي للنفط أو حتى لتسويق محلي. كل هذه الحقائق معاً، إلى جانب السيطرة الكاملة

لشركات النفط الأجنبية بموجب نظام الامتيازات، أخرت تطور علاقات اقتصادية طبيعية بين الأقطار المصدرة والبلدان المستوردة وعرقلتها.

خامساً: تغييرات هيكلية

حمل تولي الأقطار المنتجة للنفط نشاطات التملك والاشراف على الانتاج تغييرين هيكليين بعيدي المدى. وتمثل التغيير الأول في تفتيت عمليات الانتاج الموحدة افقياً التي كانت قائمة عبر ترتيبات مجموعات الشركات. وتم هذا التفتيت بتشكيل كيانات قانونية منفصلة للملكية وادارة موارد النفط في كل قطر منتج للنفط. وكان التغيير الآخر تفكيك عمليات النفط الموحدة عمودياً (المراحل الأولى واللاحقة للصناعة النفطية) في الأقطار الأعضاء في أوبك. وقد شكّل هذان التغييران الأساسيان في البنى خطوة مهمة نحو السيادة الاقتصادية للأقطار المصدرة للنفط، إذ انهما أعطيا هذه الأقطار للمرة الأولى السيطرة الفعلية على أهم مورد قومي، ولكنهما خلقا كذلك مشاكل جديدة، وأتاحا فرصاً كبيرة لتكامل القطاعات النفطية مع الاقتصادات القومية للأقطار المصدرة للنفط، سواء منفردة أو على أساس اقليمي.

ولسوء الحظ، أثار رد الفعل السلبي الشديد للبلدان الصناعية الرئيسية المستوردة للنفط بالتعاون الكامل مع شركاتها النفطية أزمة عالمية بين الأقطار المصدرة والبلدان المستوردة بوجه عام. وأدى موقف البلدان المتقدمة هذا إلى مواجهة، من أزمة لم تكن الأقطار المصدرة للنفط تريدها. فقد كانت الأولوية القومية لهذه الأقطار تعزيز الملكية والسيطرة على صناعاتها النفطية التي اكتسبتها أخيراً. وكان أكثر ما تحتاج إليه فترة من الهدوء والسلام يمكنها خلالها أن تتعلم كيف تعالج المشكلات الجديدة والفرص الناجمة عن التغييرين الهيكليين الجديدين. وهذه الحاجة الأساسية والمشروعة أصبحت، حسبما جرت الأحداث، ترفاً لا يمكن لهذه الأقطار أن تتمتع به. وكان عليها، بدلاً من ذلك، ان تحاول معالجة حملة عالمية عالية التنظيم ضدها. وفي الوقت نفسه، كان عليها أن تستقبل دفقاً مستمراً من وفود وزائرين أجانب يعرضون مشاكلهم ويطلبون امدادات نفطية، إلى جانب مساعدات مالية بشكل أو بآخر. وازداد هذا الاتجاه بعد حظر النفط العربي على الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها الكبير لاسرائيل خلال حرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣. وكان على الأقطار المصدرة للنفط، منذ ذلك الوقت فصاعداً، أن تسيّر علاقاتها الخارجية على ثلاث جبهات. كان عليها أولاً مواصلة علاقاتها مع شركات النفط صاحبة الامتياز السابقة لتحل قضايا عالقة يثيرها الوضع الجديد، والاتفاق على ترتيبات للمستقبل مقبولة من جميع الأطراف. وكانت الجبهة الثانية هي الأكثر صعوبة لأنها تتعلق بالتعامل مع

حكومات معادية ومؤسسات خاصة ودوائر محترفة بالغة القوة ووسائل الاعلام في البلدان الصناعية المستوردة للنفط. أما الجبهة الثالثة والأخيرة التي ظهرت فكانت الوضع البالغ الصعوبة للبلدان النامية المستوردة للنفط التي تركها اعتمادها الكلي على شركات النفط الأجنبية دون امدادات كافية من النفط، حتى ولو تمكنت من تدبير دفع الثمن. وكان هذا ظاهراً بصفة خاصة خلال الفترة القصيرة من شح إمداد النفط في أعقاب حظر النفط العربي الذي لم يستمر أكثر من خمسة أشهر فقط، (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ ـ آذار/ مارس ١٩٧٤). في ذلك الوقت حولت شركات النفط، وبنوع خاص الأمريكية منها، معظم امداداتها النفطية المحمولة بحراً إلى السوق الأمريكية المفروض عليها الحظر تاركة العديد من البلدان النامية دون امدادات كافية لحاجاتها المحلية. ولجأت البلدان النامية المستوردة للنفط إلى الأقطار المصدرة للنفط طلباً للمساعدة. ولتلبي أقطار أوابك طلبات هذه البلدان، قامت إما بتوجيه الامداد مباشرة أو طلبت من شركات النفط العالمية القيام بذلك بزيادة في الانتاج من تلك الأقطار الأعضاء التي كانت الشركات لا تزال تعمل فيها. ولم يكن بإمكان البلدان النامية المستوردة للنفط، في معظم الحالات، أن تتسلّم سوى منتوجات معينة من النفط بسبب عدم وجود تسهيلات تكرير أو نقل لديها. وفي تلك الحالات، كان على الأقطار المصدرة للنفط، وبخاصة الأقطار العربية، أن تجد سبلاً ووسائل لتلبية الطلبات النفطية اللازمة إما مباشرة، أو بواسطة شركات نفط أجنبية.

وترتب على الأقطار الأعضاء في أوبك خلال أوائل السبعينيات أن تنفق الكثير من وقتها وجهدها في محاولة ترتيب علاقاتها وتحسينها على الجبهات الخارجية بحيث لم يبقَ لها سوى القليل من الوقت أو الموارد لمعالجة مشاكل الادارة الداخلية وأولويات التنمية لاقتصاداتها القومية. وهذا قد يفسر لماذا كان للطفرة المالية المفاجئة الناجمة عن الزيادة الحادة في سعر النفط نتائج عكسية عديدة على مدى واتجاهات التنمية الاقتصادية لدى تلك الدول.

وكانت الجبهة الأولى من الجبهات الخارجية الثلاث التي يترتب تنظيمها وترتيبها على أساس الحقائق الجديدة مع شركات النفط الأجنبية. وتم التوصل في كل الأقطار الأعضاء في أوبك إلى اتفاقات نهائية مع شركات تتعلق بتسويات قضايا معلقة ناجمة عن التأمين أو المشاركة أو امتلاك معظم الحصص أو كلها من قبل الحكومات المضيفة. وفي كل الحالات كانت الظاهرة الأكثر شيوعاً في الترتيبات الجديدة، هي قبول الوصفين المتتاليين للحكومات والشركات كمصدرة للنفط ورافعة للنفط. وفي بادىء الأمر، احتفظ العديد من أقطار أوبك بخبرة شركات النفط لعمليات الانتاج على أساس اتفاقات ادارة أو حصة مشاركة ضئيلة.

وكانت الجبهة الأكثر صعوبة وخطورة، من جهة الحاجة إلى تحول عالمي سلس للطاقة، كانت ولا تزال العلاقات مع البلدان الصناعية الرئيسية المستوردة للنفط. ولم تكن هذه البلدان مستعدة لقبول التغيير الناجم عن اجراءات الأقطار المصدرة للنفط لأنها بنت اقتصاداتها على قاعدة نفط رخيص من أقطار أوبك. ومثّل هذا التغير لتلك البلدان انتقالاً في الثروة والسلطة قاومته بصورة أشد مما فعلته شركات النفط صاحبة الامتيازات السابقة.

وكان الأسلوب (التكتيك) الذي تبنّته البلدان الصناعية المستوردة للنفط، وضع الأقطار الأعضاء في أوبك في موقع الدفاع. فقد اتهمت هذه الأقطار باحتجاز العالم كرهينة، ودار لغط بوجه عام بأن زيادة عام ١٩٧٣ في سعر النفط (التي نعرف أنها جاءت بعد عشرين سنة من أسعار اسمية منخفضة أو راكدة) ستدمر اقتصادات البلدان الصناعية والنامية على السواء. ووصف التراكم الموقت لاحتياطيات النقد الأجنبي الناجم عن الزيادة في سعر النفط بأنه «أرصدة فائضة» سيسبّب وجودها واستخدامها عدم استقرار حاد في أسواق العملات ورأس المال العالمية. ووصف ظهور فائض متواضع في ميزان المدفوعات لمصلحة الأقطار المصدرة للنفط بأنه ظاهرة غير طبيعية تهدد بعرقلة التجارة العالمية وأنظمة المدفوعات. وأنحي باللائمة، في اتجاهات التضخم في بلدان عديدة مع أنها بدأت في التسارع قبل زيادة الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ على آثار هذه الزيادة في السعر على اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة. وبلغ الأمر أن الدورة الاقتصادية العادية من ركود واستعادة نشاط أصبحت تنسب إلى سعر النفط. وكذلك نُظر إلى التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي على أنها نتيجة للزيادة في أسعار النفط.

سادساً: شعور بعدم الاطمئنان

كان هناك مصدر آخر للخوف وعدم الثقة تمثّل في الطريقة التي نظرت فيها البلدان الصناعية إلى حظر النفط العربي في عام ١٩٧٣ ضد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب دعمها لإسرائيل. وقالت هذه البلدان إن الحظر خلق مصدراً جديداً لعدم اطمئنان دائم في امدادات النفط. وتم بوجه عام تجاهل حقيقة أن الحظر إنما طبّق في حالة محددة من الدفاع عن النفس وبصورة معتدلة ولفترة قصيرة فقط.

وعقدت مئات من الندوات والمؤتمرات وورشات العمل برعاية مؤسسات عامة وخاصة وأكاديمية لبحث ما وصف بشكل عام بـ «أزمة الطاقة» مع تركيز خاص على النفط، وقدمت في هذه المؤتمرات ألوف الدراسات والبحوث والتكهنات. والموضوع الرئيسي لهذه الاجتماعات كان هو أن الزيادة في سعر النفط هي التي سببت أزمة

الطاقة، وأنحي باللائمة على أوبك كسبب لمشاكل الطاقة العالمية، إذ إنها رسمياً قررت الزيادة في سعر النفط. وكان السيناريو الأكثر رواجاً في الصحافة ووسائل الاعلام في البلدان الغربية الصناعية يبدأ عادة بحقائق أن النفط هو المورد المتمم للطاقة ضمن اجمالي استهلاك الطاقة العالمي، وان نفط أوبك كان المورد المتمم للنفط ضمن سوق النفط العالمية. ويمضي السيناريو بعد تلفيق صحة هاتين الحقيقتين في الاصرار على أن السبب الرئيسي في أزمة الطاقة والركود الاقتصادي في البلدان الصناعية كان الزيادة في أسعار النفط. وكان ختام السيناريو هو أن الأقطار الأعضاء في أوبك مسؤولة عن المصاعب القديمة والجديدة في البلدان المستوردة للنفط. وكانت الأقطار العربية، والعرب بوجه عام، يوصفون بأنهم المذنبون ويستخدمون كأكباش فداء في هذا السيناريو العام.

وكانت المحصلة الأساسية للكثير من هذه الندوات والمؤتمرات حول الطاقة في البلدان الغربية دفقاً من التوصيات الداعية إلى سعر نفط أدنى، وحفاظ على الطاقة، واعتماد أقل على النفط عبر تطوير موارد بديلة للطاقة. وكانت المجابهة مع الأقطار المصدرة للنفط وبخاصة تلك الأعضاء في أوبك تمثل الاتجاه العام الموصى به لخفض سعر النفط، وربما كان أهم عامل ملموس في هذا الصدد حصيلة مؤتمر واشنطن الشهير للطاقة في عام ١٩٧٤ الذي ضم البلدان الصناعية الرئيسية المستوردة للنفط. وكانت التوصية الرئيسية للمؤتمر إقامة وكالة الطاقة الدولية. ورافقت إقامة هذه الوكالة دعوة إلى تخفيض سعر النفط بكسر وحدة أعضاء أوبك وجعلهم يتنافسون على سوق نفط منظمة ومتناسقة، وستكون الأعمدة الرئيسية في تلك السوق الحفاظ على درجة عالية من الانسجام والتنسيق بين أعضاء وكالة الطاقة الدولية، واعتماداً أكبر على إمداد نفط من خارج منطقة أوبك، وتطوير موارد بديلة للطاقة، وتعزيز الحفاظ على الطاقة، وبخاصة في مسألة استهلاك النفط. وكان هناك عمود مهم آخر في هذه السوق هو تعزيز المخزونات الاجبارية بترتيبات متفق عليها لتقاسم هذه المخزونات بين البلدان الأعضاء في أوقات الطوارىء النفطية.

وأُدخلت شركات النفط الوطنية والعالمية التابعة للبلدان الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية في هذه الوكالة على صورة لجنة استشارية. وبما أن شركات النفط هذه فقدت معظم حصصها داخل أقطار أوبك وتولت دور المشتري للنفط الخام من تلك الأقطار لبيعه في أسواق البلدان الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، فإن ارتباطها مع الوكالة يحتل أهمية خاصة. ومكّنت المعرفة الواسعة لهذه الشركات وخبرتها في صناعة النفط داخل أقطار أوبك وخارجها وتسهيلاتها في النقل والتكرير والتوزيع، من خدمة وكالة الطاقة الدولية بصفة مديرين ومستشارين في الشؤون السياسية.

وكدليل على التوقّع العام بانهيار في سعر النفط العالمي ظهرت دعوة في عام ١٩٧٥ إلى سعر أدنى للنفط هو سبعة دولارات للبرميل لحماية الانتاج المحلي للنفط والطاقة في البلدان الصناعية المستوردة للنفط.

سابعاً: هجوم رئيسي

كان الهجوم الرئيسي الآخر ضد أوبك محاولة البلدان الصناعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كسب التأييد من البلدان النامية المستوردة للنفط. وقيل في ذلك الصدد إن للبلدان المستوردة للنفط، سواء كانت نامية أو متقدمة، مصلحة مشتركة في تخفيض سعر النفط. وفجأة أصبحت قضية البلدان النامية ومشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ذات أهمية كبيرة لحكومات البلدان الصناعية وشعوبها. ومع ذلك، فقد كان التركيز دائماً في توصيات السياسة لهذه البلدان على ضرورة تخفيض سعر النفط. أما المشاكل الرئيسية الأخرى للبلدان النامية وهي التي كانت مدرجة في جدول أعمال معظم اجتماعات منظمات الأمم المتحدة، مثل مزيد من المساعدات، وتحرير التجارة، والتضخم، والأحوال المتدهورة للتجارة، وانتقال التقنية والديون الخارجية، ومشاكل تنمية أخرى، فكان يغضّ النظر عنها، أو تعطى أقل بكثير مما تستحق من أهمية. وكان واضحاً لجميع المراقبين أن الهدف الرئيسي للبلدان الصناعية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، هو خلق انقسام حاد بين أعضاء أوبك والبلدان النامية الأخرى.

وعلى الرغم من أن حملة وكالة الطاقة الدولية لتقسيم البلدان النامية إلى مجموعتين متعارضتين (مجموعة البلدان النفطية ومجموعة البلدان غير النفطية) حققت بعض النجاح، فقد كان من حسن حظ البلدان النامية أن الحملة فشلت في تحقيق هدفها المنشود. ولم يستغرق الأمر كثيراً ليدرك العديد من البلدان النامية ان الزيادة في سعر النفط هي كسب صافٍ للبلدان النامية كمجموع. وأدركت كذلك أهمية سعر نفط آخذ في الارتفاع لتنمية موارد طاقتها المحلية، وبخاصة النفط والغاز.

ثامناً: علاقات أوبك مع البلدان النامية المستوردة للنفط

لم يكن هناك قبل سيطرة أقطار أوبك على الصناعات النفطية لديها سوى قليل من الروابط الاقتصادية بين البلدان النامية المستوردة للنفط وتلك المصدرة له. ذلك أن الفريقين كانا، فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية والسلع المصنعة والاستهلاكية، يعتمدان بشدة على الواردات من البلدان الصناعية. وكانت البلدان النامية بوجه عام تعتمد في حاجاتها من المواد الخام، بما فيها النفط، على الشركات العالمية التابعة للبلدان الصناعية المسيطرة على الأسواق العالمية للسلع الأولية؛ وكان الأمر كذلك فيما يتعلق بتجارة

النفط. وكما بيّنا سابقاً، فقد كانت شركات النفط العالمية تسيطر على أكثر من تسعين بالمئة من النفط المتحرك في السوق العالمية.

وعندما كانت الأقطار المصدرة للنفط خاضعة لشروط امتيازات النفط التقليدية، لم يكن لديها أي نفط لبيعه وأي وسائل لمعالجته أو نقله. وفي مثل تلك الظروف، لم يكن من الممكن حتى لبلدين ناميين متجاورين أحدهما مصدّر للنفط والآخر مستورد له، استخدام النفط لتعزيز التجارة بينهما، إلا أنه مع نقل الملكية والسيطرة إلى أعضاء أوبك على الموارد النفطية من الشركات الأجنبية، أصبح النفط العام الأهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الأقطار المصدرة للنفط والبلدان النامية المستوردة له. وبحلول عام ١٩٨٠ شكّل اجمالي واردات الطاقة حوالى ٥٢ بالمئة من اجمالي الواردات بين البلدان النامية. وكان حوالى ٩٧ بالمئة من اجمالي تجارة الطاقة بين البلدان النامية في النفط.

وهناك عامل آخر ساعد في تنمية العلاقات بين الأقطار المصدرة للنفط وتلك المستوردة له بعد عام ١٩٧٣، وهو التنبّه المتزايد في بلدان العجز النفطي إلى ضرورة اعتبار التخطيط للطاقة وامداد النفط أولوية أساسية. وطالما كانت الشركات الأجنبية هي المسيطرة على أسواق النفط المحلية، لم يكن لدى الحكومات أية فرصة، وفي العديد من الحالات أية رغبة، في التدخل في سوق النفط. إلا أن بلداناً نامية عديدة أقامت بعد عام ١٩٧٣ شركاتها الوطنية للنفط وبدأت تخطيطاً للطاقة بتركيز على تطوير موارد الطاقة المحلية وتعديل السعر المحلي للنفط تدريجياً ليعكس سعره العالمي. ولجأت بلدان عديدة إلى الاحتفاظ بالضريبة أو زيادتها على منتوجات نفطية معيّنة مثل الغازولين والنفتا.

وتجاوبت الأقطار النامية المصدرة للنفط بشكل ايجابي مع حاجات البلدان النامية المستوردة للنفط وطلباتها. وزادت هذه الأقطار من العون المالي والاقتصادي على نطاق واسع. وأنشئت صناديق تنمية ثنائية ومتعددة الأطراف، وتم توسيع صناديق قائمة لتوفير مزيد من مساعدات التنمية. وأنشئت كذلك مصارف مشتركة عديدة، ومشاريع تنمية مشتركة. ولم تكن الأقطار العربية المصدرة للنفط رائدة في تقديم العون إلى البلدان النامية الأخرى قبل وقت طويل من الزيادة في أسعار النفط فحسب، بل كذلك بعد عام ١٩٧٣، إذ ساهمت في معظم المساعدات التي تقدمها أوبك. وفي الواقع جاء حوالى ٩٠ بالمئة من كل المساعدات من الأقطار المصدرة للنفط من مصادر عربية. وقد رعت أوبك وأوابك عدداً من الندوات الدولية مساهمة منها في تحقيق تفهّم أفضل للمشكلات والفرص لتنمية العلاقات بين الأقطار المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له. وكانت المواضيع الرئيسية في ندوات أوبك هي علاقة الطاقة والنفط بالتنمية والتجارة العالمية. وعقدت أوابك خمس ندوات رفيعة المستوى مع بعض

البلدان الصناعية الرئيسية بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١. وكانت هذه الندوات مع بريطانيا وفرنسا واليابان والبلدان الاسكندنافية وايطاليا وبلدان أخرى من جنوب أوروبا. وكان الموضوع العام هو، «فرص التنمية من خلال التعاون». وكل هذا يشير إلى المنحى العام الذي انتهجته الأقطار المصدرة للنفط، فقد نادت منذ بدء ما يسمى «أزمة الطاقة» بإحلال التعاون محل المجابهة. ولسوء الحظ، لم تشاطرها البلدان الصناعية هذا الرأي إلا في الجزء الأخير من السبعينيات، لكن سعر النفط زاد أكثر من ضعفين عندما ردت البلدان المستوردة للنفط وشركاتها النفطية على الثورة الايرانية والحرب الايرانية ـ العراقية بزيادة مشترياتها من النفط لغايات تخزين للمضاربة. ومرة أخرى أنحي باللائمة على أقطار أوبك في هذه الزيادة في السعر الناجمة عن ازدياد الطلب. والحقيقة أن أقطاراً عديدة من أوبك حاولت تخفيف حدة الزيادة برفع انتاجها في وقت لم تكن هي في حاجة إلى عائدات. وحاولت أوبك كذلك في نهاية عام ١٩٧٨ تثبيت الزيادة في سعر النفط بعشرة بالمئة لكل عام ١٩٧٩. وحرصت كذلك على جعل الزيادة ميسّرة وسهلة الامتصاص، على أن تكون الزيادة في أربعة أقساط يفصل بين كل منها ثلاثة أشهر. ولكن الضغط الكبير في الطلب على الامدادات المتوافرة أجبرت هذه الأقطار على التخلي عن هذا المشروع واتباع اتجاهات السوق. وبحلول نهاية عام ١٩٧٩، كان أعضاء أوبك ينتجون بمعدل قياسي يبلغ أكثر من ٣١ مليون برميل يومياً، والأقطار العربية الأعضاء في أوبك تنتج ٢١ مليون برميل يومياً منها. وأنتجت الأقطار الأعضاء في أوابك، في ذلك العام حوالى ٢٢ مليون برميل يومياً.

وخفضت البلدان الصناعية المستوردة للنفط ابتداء من عام ١٩٨١ طلبها بشكل كبير على نفط أوبك، ليس بسبب خفض الاستهلاك فقط، بل كذلك بسبب التخفيف من المخزون واعتماد أكبر على مصادر من غير أوبك. وبدأ سعر النفط بالهبوط في السوق الفورية. واستمر اتجاهه الانخفاضي إلى نقطة أصبح من الضروري معها لأوبك الموافقة على خفض في سعر السوق للنفط الخام من ٣٤ دولاراً للبرميل إلى ٢٩ دولاراً. واستمر الضغط، ومرة أخرى ارتفعت الأصوات ضد أوبك لمقاومتها تخفيض أسعار النفط. وهكذا نجد أن اللوم ألقي على أعضاء أوبك عندما كان السعر آخذاً بالارتفاع، وألقي اللوم عليها كذلك عندما أخذ السعر بالهبوط. وقد كتبت مجلة **اكونوميست** المعروفة مقالاً افتتاحياً بعنوان «نريد نفطاً رخيصاً» اختتمته بالتوصية التالية: «ويجب المزيد من سياسة الغرب لدفع أوبك لتتدحرج أسرع في وقت سقوطها»(٥).

وفي الفصل التالي سندرس العوامل الكامنة التي تحدّد سعر النفط ومضاعفات سعر اسمي أو حقيقي للنفط آخذ بالهبوط على تحوّل الطاقة العامة.

(٥) «We Want Cheap Oil,» *Economist* (22 January 1983), p. 15.

الفصل الخامس

تكوين سعر النفط والايرادات

كان سعر النفط، أو بدقة أكثر أسعاره، مصدر قلق رئيسياً في الصناعة النفطية لأن النفط كان مهيمناً على مسرح الطاقة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. ولأن للسعر أثراً مزدوجاً في توزيع الدخل وتخصيص الموارد، فهو دائماً موضع منافسة ومصدر مساومة ونزاع. ويتنافس المشترون والبائعون دائماً على حصص أكبر في اعادة توزيع الدخل الناجم عن تغييرات في مستوى الأسعار. وعندما يتمتع المشترون في سوق معيّنة بوضع مساومة أقوى يكون أثر اعادة توزيع التغيير في السعر في مصلحتهم. وبالمثل، عندما يكون البائعون في وضع قوي في السوق، فإنهم يميلون إلى كسب نصيب أكبر من اعادة توزيع الدخل من سعر البيع. والحقيقة أن ما ندعوه عادة قوى السوق ليس سوى النتيجة الصافية لوضعي المساومة للبائعين والمشترين في سوق معيّنة لسلعة معيّنة في وقت معيّن. واعتماداً على ما إذا كانت بنية السوق تنافسية محضة أو احتكارية، أو في أغلب الأحيان التنافس محصور فيها في بضعة أفراد، يتقرر مستوى السعر بالنتيجة الصافية للقوى الاقتصادية العائدة إلى بنية كل سوق.

والحكومات والشركات ذات الاستراتيجيات الطويلة المدى تكون مهتمة عادة بأثر السعر في تخصيص المورد، وكذلك بأثره التوزيعي. وفي حالة النفط، فإن أثري السعر التوزيعي والتخصيصي بالغا الأهمية لكل من الحكومات والشركات، ولكن بأولويات وتركيزات مختلفة. وهكذا بينما يجب أن تكون الحكومات مهتمة دائماً بكل من التوزيع وتخصيص المورد، فإن الشركات يمكنها التركيز على مكاسب إعادة التوزيع حتى ولو على حساب التخصيص الفعال للمورد بسبب طابعها التجاري المحض. ومن ناحية أخرى ليس من المفروض في الحكومات أن تتبع مثل هذه السياسات بسبب

مسؤولياتها الشاملة لحماية مصالح مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية وخدمتها، وكذلك مصالح المجتمع بوجه عام.

وتكتسب آثار أسعار النفط في ثروات الأقطار المصدرة للنفط أهمية كبرى بسبب الطبيعة الناضبة للموارد النفطية والبنية المعقدة لصناعة النفط العالمية. ومع ذلك، فإلى أن أنشئت أوبك في عام ١٩٦٠، لم يكن لتلك الأقطار يد في تحديد أسعار النفط، أو حتى في منع انخفاضها الرسمي. وكان عليها بموجب نظام امتيازات النفط القبول بأي سعر تقرر شركات النفط العالمية تحديده بموجب سياساتها المصلحية.

أولاً: أي سعر؟

ليس هناك في الحقيقة أي سعر مفرد للنفط رغم التعود على التحدث حول سعر النفط. فمن ناحية تاريخية، تطورت طبيعة سعر النفط مع بنية الصناعة النفطية. وفي البدء تم تحقيق السيطرة والاشراف في العمليات الجارية عندما كان تكرير النفط ونقله مجتمعين في بنية سوق بإمكانها الاستفادة كلياً من منتجي نفط موزعين ومتنافسين في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت النتيجة النهائية استيلاء أولئك الذين يسيطرون على العمليات الجارية على الموارد والعمليات الأساسية؛ وهذا بدوره أدى إلى ظهور صناعة النفط الموحدة التي هيمنت على السوق النفطية طوال تحوّل الطاقة العالمي من الفحم الحجري إلى النفط. وكان بوسع أولئك الذين لديهم القوة لتحديد سعر النفط إدارة النواحي التخصصية والتوزيعية لذلك السعر بما يخدم مصالحهم.

وقد أبرزت أشكال مختلفة من أسعار النفط لخدمة هذه المصالح، وبوجه خاص خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وكان هناك أولاً «السعر المعلن» المألوف المستحدث بموجب نظام الامتيازات. وجاء بعد ذلك ما يدعى «السعر على أساس صافي عائد البرميل المكرر»، و«سعر المبيع» الحكومي أو الرسمي. وقد تم تبني هذين السعرين بموجب ما يسمى «اتفاقات المشاركة»، التي أصبحت بموجبها الأقطار المنتجة للنفط شريكة في الامتيازات النفطية بدلاً من كونها مجرد صاحبة الملك. وبعد ذلك جاء ما يسمى «سعر أوبك»، و«سعر السوق» و«سعر العقود». وظهر بعد ذلك ما يسمى «سعر غير أوبك» عندما أصبح منتجو نفط ليسوا أعضاء في أوبك مصدراً مهماً للإمداد في السوق العالمية.

وهناك ضمن كل من هذه التصنيفات العامة لأسعار النفط عدة أسعار افرادية تعتمد على نوعية كل صنف من النفط والشروط والأحوال التي تحكم سوق مبادلاته. وفي حالة منتوجات النفط هنالك أشكال أكثر للأسعار مما للنفط الخام. ومن الواضح

أنه لا يمكننا التعامل مع كل هذه الأسعار. ولحسن الحظ، يمكننا من أجل أهداف هذا الفصل، أن نركز على ذلك السعر الذي يقرر في مستوى انتاج معيّن اجمالي عوائد الأقطار المصدرة للنفط.

والحقيقة أن ذلك السعر هو الأكثر اتصالاً ببحثنا هذا. وكل أسعار النفط الأخرى إما بائدة أو تُستخدم لأهداف لا تتصل مباشرة بتحديد العوائد الحكومية.

ثانياً: السعر المعلن

كان اصطلاح «السعر المعلن» بموجب نظام الامتيازات يعني السعر الذي ترغب فيه تلك الشركة النفطية التي أعلنت بيع نفطها بموجبه (FOB). ولم يكن هناك أي نفط، باستثناء القليل منه، ليباع بذلك السعر لأن معظم شركات النفط العالمية كانت مؤسسات موحدة ليس لديها إلا القليل من النفط الخام للبيع. وإذا بيع نفط خام في السوق، كان السعر الفعلي أو سعر السوق هو السائد. وبالنسبة إلى شركات النفط والحكومات المضيفة، كانت أهم استخدامات السعر المعلن هي تحديد حصة الحكومة من عوائد النفط من جهة، وتحديد الكلفة الاجمالية للنفط للشركات صاحبة الامتياز، من جهة أخرى. وبالنسبة إلى الشركات الأمريكية، كان السعر المعلن يُستخدم كذلك لتحديد كمية مترتباتها الضريبية للحكومة الاتحادية. وكان مستوى السعر المعلن حاسماً في تقرير قيمة العبء الضريبي على الشركات وتوزيعه بين العمليات الأساسية والجارية، ذلك أن جميع المدفوعات إلى الأقطار المضيفة بموجب ما يسمى «الضريبة الاضافية» كانت تُحسب كلياً في المتوجبات الضريبية على الشركات في بلدانها الأم. وهكذا، يمكن اعتبار السعر المعلن مقياساً لتوزيع دخل النفط بين الحكومات المضيفة والشركات صاحبة الامتياز، من جهة، وكذلك، مقياساً لتحديد العبء الضريبي على الشركات في بلدانها الأم، من جهة أخرى.

وكان تركيب الأسعار المعلنة ومستوياتها أمراً محصوراً بالشركات صاحبة الامتياز حتى انشاء أوبك في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠. وحتى بعد هذا الحدث، وإلى أوائل السبعينيات، احتفظت الشركات بحق تحديد الأسعار المعلنة من جانب واحد شريطة أن تجري المشاورات اللازمة مع الأقطار المصدرة للنفط. وعلى الرغم من أن شركات النفط امتنعت عن اجراء تخفيضات رسمية في السعر بعد إنشاء أوبك، فإن دخول شركات نفط مستقلة، ليس لديها منافذ للعمليات الجارية، إلى جانب الزيادة في صادرات النفط الخام من الاتحاد السوفياتي، دفع بسعر العقود والسعر الفوري إلى ما دون الأسعار المعلنة خلال معظم الستينيات. وخلال هذه الفترة كان تركيب أسعار النفط يقرره مزيج من قوى السوق وعوامل مؤسساتية ضمن صناعة النفط وحكومات

الأقطار المصدرة للنفط. وكسبت قوى السوق زخماً من احتياطيات جديدة مكتشفة في افريقيا والشرق الأوسط، ومن حقول أقدم في فنزويلا وايران وبلدان أخرى. وعلى الرغم من أن الطلب على النفط كان يزداد بمعدل سنوي يفوق السبعة بالمئة خلال هذه الفترة، فإن الامدادات كانت تتوافر بمعدل أكبر، مما أدى إلى الإبقاء على الضغوط التنازلية لأسعار النفط.

وفي بادىء الأمر تمتعت شركات النفط الرئيسية بالفائدة الهائلة في السيطرة على معظم سوق النفط، الأمر الذي مكّنها من استخدام السعر المعلن كمقياس للكلفة المدفوعة الضرائب للنفط المباع في السوق العالمية. ولكن، مع زيادة عدد شركات النفط المستقلة الجديدة، وأهميتها، التي كانت تتزايد قدرتها في تحديد ما يترتب عليها من ضرائب إلى الحكومات المضيفة على أساس الأسعار الفعلية للنفط السائدة في السوق، فإن السيطرة على السوق التي كادت تكون كلية لشركات النفط الرئيسية بدأت تضعف. وطالما ظلت الشركات الجديدة قادرة على عرض حسومات متزايدة من السعر المعلن الرسمي والدفع إلى الحكومات المضيفة على أساس هذه الحسومات، فقد كانت قادرة على كسب نصيب أكبر من السوق عن طريق مبيعات مباشرة من النفط الخام إلى جانب حيازة مرافق العمليات اللاحقة في الصناعة النفطية الخاصة بها وبناء مثل هذه التسهيلات. وكان رد شركات النفط الكبرى على هذا التهديد الحقيقي والمتنامي الطلب بأن تدفع شركات النفط المستقلة الجديدة مترتباتها الضريبية إلى الحكومة، على أساس الأسعار المعلنة، وإلا فإنها ستضطر إلى عرض حسومات مماثلة كتلك التي تتمتع بها شركات النفط المستقلة. وادعت أن مثل هذه الحسومات ضرورية لمواجهة المنافسة في السوق سواء عن طريق مبيعات مباشرة للنفط الخام إلى أطراف ثالثة، أو حتى من خلال فروعها الموحدة بالنسبة إلى العمليات اللاحقة. وكان هذا صحيحاً بشكل خاص في ليبيا وأقطار مضيفة أخرى سمحت فيها الامتيازات النفطية للشركات بدفع ما يترتب عليها على أساس الأسعار الفعلية عندما تتضارب مع الأسعار المعلنة. وكانت المحصلة الصافية لهذا المزيج من قوى السوق وقوى المؤسسات تدهوراً مستمراً في أسعار النفط وعوائد الحكومات، إلى أن وصلت إلى نقطة وجدت معها الحكومات المضيفة وشركات النفط الرئيسية أرضاً مشتركة لعمل مشترك. وتفاوض أعضاء أوبك، على الرغم من بعض الخلافات بينهم، على «اتفاقية تنفيق الريع» الشهيرة في عام ١٩٦٤[١]، وفرضت في الواقع تطبيقه على شركات النفط المستقلة الجديدة التي قاومت في البداية، ثم عادت في النهاية فرتبت أوضاعها مع الأوضاع الجديدة.

---

(١) OPEC Resolution no. 49, the Djakarta Conference, November 1964.

وحدّد الاتفاق الجديد الحسومات في السوق بنصف سنت للبرميل دون السعر المعلن، إلى جانب اعتبار ما يسمى «دفعات الريع» نفقات بدلاً من مدفوعات مباشرة محتسبة من مترتبات الحكومة المضيفة على الشركات. ولم يعد بإمكان شركات النفط المستقلة، بعد ذلك الوقت فصاعداً، عرض حسومات مهمة لاكتساب حصة أكبر في السوق. وفي الوقت ذاته، ارتفع مردود البرميل الواحد إلى الحكومات المضيفة بشكل ملموس، وكذلك أصبح أكثر استقراراً. ولحسن حظ شركات النفط المستقلة، والحكومات المضيفة كذلك، فإن ميزان الطلب والعرض بدأ يُظهر علامات تراجع في عرض النفط حتى وفقاً للسعر المعلن الرسمي.

وبدأ اختصاصيو النفط ومسؤولون من الأقطار المصدرة للنفط الإعراب عن قلقهم من النضوب السريع لاحتياطيات النفط الثابتة. وكان هناك، في الجانب المؤسساتي، عدد من العوامل التي ساهمت في هذا الادراك الجديد، وربما كان أهم تلك العوامل الموقف المتعنت لشركات النفط في العراق التي استغلت موقفها القوي لخفض انتاج النفط كوسيلة ضغط على الحكومة العراقية. وكانت الأحداث الأخرى التي ساهمت في ذلك تأميم مصالح النفط الفرنسية في الجزائر في عام ١٩٦٧، وخفض صادرات النفط من الأقطار العربية عند الغزو الاسرائيلي لثلاثة أقطار عربية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

ثالثاً: قادمون جدد وحصة السوق

ربما كان الدرس الأهم الذي يمكننا تعلّمه من تاريخ تشكيل سعر النفط وتركيبه، خلال الستينيات، هو أن حجم حصة السوق وحدها، مهما كان كبيراً، لا يعطي سيطرة كاملة على السعر طالما أن هناك مصادر جديدة للإمداد وتدخلاً حكومياً في المراحل المختلفة للصناعة النفطية. وهكذا، فحتى شركات النفط الرئيسية مجتمعة، ورغم تكاملها الأفقي والعمودي، وسيطرتها شبه الكاملة على سوق النفط العالمية، كان عليها أن تعدّل أسعارها المعلنة وأسعارها التعاقدية طوال الستينيات استجابة لضغوط خارجية من قادمين جدد واجراءات حكومية. ولا شك في أن نتيجة هذه الضغوط عززت موقف الأقطار المصدرة للنفط، وكذلك وضع شركات النفط المستقلة التي استفادت كقادمة جديدة من الوضع لتوحيد عملياتها قدر المستطاع. وكانت الحكومات المضيفة، من الناحية الأخرى، راضية بمردود متحسن من برميل نفطها على الرغم من أن العديد منها بدأ يُظهر اهتماماً بمشاركة مباشرة في ملكية موارده النفطية وإدارتها. إلا أن هذا الاتجاه ظل ممتنعاً لفترة طويلة بفعل التجربة المريرة للتأميم الايراني في عهد مصدّق في عام ١٩٥٢. وساهم في هذا الشعور، كذلك، احباط

محاولات عديدة من جانب الحكومة العراقية لتغيير شروط الامتيازات النفطية لمصلحتها.

وأدى الاتجاه الجديد في صناعة النفط العالمية، الذي بدأ بدخول أقطار جديدة مصدرة للنفط وشركات نفط جديدة وإقامة أوبك، إلى الوضع المثير للاهتمام الذي ساد في أوائل السبعينيات. ومع استمرار ارتفاع الطلب على النفط دون أي زيادة موازية في الامداد، بدأت الأسعار السائدة، سواء منها السعر الفوري أو السعر التعاقدي، بالزيادة فوق السعر المعلن الذي ظل دون تغيير خلال الستينيات. وأتاح هذا الوضع للأقطار المصدرة للنفط، لأول مرة، فرصة مختلفة عن تلك التي قادتهم إلى اقامة أوبك. في ذلك الوقت كان همّهم الحد من سلطة شركات النفط الرئيسية في استخدام الأسعار المعلنة ضد مصالحهم القومية. وبعد ذلك، وبدخول شركات النفط المستقلة، أصبحت أقطار أوبك وشركات النفط الرئيسية قلقة من حسومات السوق التي يعرضها هؤلاء القادمون الجدد. وكان هناك، كما بيّنا، مصلحة مشتركة بين جانب الأقطار المصدرة للنفط وشركات النفط الرئيسية في وضع نهاية لهذه الحسومات. وعلى الرغم من الانقسام بين شركات النفط الرئيسية وتلك المستقلة حول قضية حسومات السوق التي خلقت في الأصل خلافات في الرأي داخل الأقطار المصدرة للنفط وفيما بينها، فإن المحصلة النهائية كانت اتفاقاً بين هذه الأقطار وشركات النفط الرئيسية. وكان على شركات النفط المستقلة إما أن تقبل بالاتفاق أو أن تترك سوق النفط العالمية. وكما رأينا، اختارت هذه الشركات البقاء والمنافسة على حصة أكبر في السوق.

وكان من حسن الحظ، من وجهة نظر الأقطار المصدرة للنفط، أن شركات النفط المستقلة تمكنت من البقاء في السوق وازدادت عدداً. والحقيقة أن التغيير المؤسساتي في تكوين سعر النفط الذي حدث في أوائل السبعينيات، أولاً في ليبيا ومن ثم في الأقطار الأعضاء الأخرى في أوبك، ما كان من الممكن تحقيقه لولا وجود هذه الشركات. ولو كان لدى شركات النفط الرئيسية من السيطرة على سوق النفط في ذلك الوقت ما كان لها قبل عشر سنوات، لما كانت قبلت تغييراً في السعر المعلن تفرضه حكومة مضيفة. ولكان تكاملها العمودي في الاستكشاف والانتاج أتاح لها المرونة لتخفيض الانتاج في أي قطر يصرّ على مستوى سعر لا تقبل به. ومثل هذه المرونة لم تكن متوافرة لشركات النفط المستقلة، الأمر الذي يفسر بوضوح لماذا كانت شركة نفط أوكسيدنتال الأولى في قبول زيادة ثلاثين سنتاً في السعر المعلن للبرميل، تلك الزيادة التي طلبتها السلطات الليبية في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠. وتلك الزيادة لم تكن مهمة لحجمها فقط في ذلك الوقت، بل أثبتت كذلك أنها خطوة ثورية حقاً في

تطوير تشكيل سعر النفط. وقبل ذلك التغيير لم يكن من الممكن تغيير الأسعار المعلنة إلا بقرار من جانب الشركات صاحبة الامتياز بمفردها. وحتى عندما وافقت شركات النفط العالمية على التشاور مع الحكومات المضيفة قبل أي تخفيض آخر في السعر المعلن، فقد احتفظت لنفسها بسلطة اتخاذ قرارات التسعير والانتاج بموجب الشروط السائدة في امتيازاتها النفطية.

والواقع أنه بالنجاح الليبي في فرض زيادة في السعر على شركة نفط مستقلة بدأت سلطة تقرير سعر النفط وانتاجه في الأقطار الأعضاء في أوبك تتحول من الشركات صاحبة الامتياز إلى الحكومات المضيفة. ولم يستغرق اكتمال هذا التحول السريع في سلطة تقرير السعر أكثر من ثلاث سنوات. وهكذا تضافر مزيج من قوى السوق وضغوط خارجية، بما فيها حرب رمضان لتحرير أراضٍ عربية من الاحتلال الاسرائيلي، بحيث تمكنت أقطار الخليج (بما فيها ايران) بحلول خريف عام ١٩٧٣ من شق الطريق المسدود في مفاوضات أوبك مع شركات النفط باتخاذ قرار من جانب واحد في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ لتحديد سعر برميل نفط القياس لديها بـ ٥,١١٩ دولاراً.

كما كانت النقطة الأهم التي تلاحظ في العملية المعقدة للتطور، بل وللثورة في تشكيل سعر النفط، هي أن أوبك كمنظمة مالت إلى اتباع المبادرة التي يتخذها عضو مفرد أو مجموعة من الأعضاء. وهكذا، وعلى الرغم من كل ما قيل وكتب حول الدور الفعلي لأوبك في رفع سعر النفط، فإن الحقيقة تظل في أنه كان نتيجة لعمل قطر عضو مفرد هو ليبيا التي رفعت السعر من جانب واحد في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠. وأدى استخدامها الماهر والحسن التوقيت للسوق والقوى المؤسساتية، إلى جانب جرعة لا بأس بها من الضغط السياسي، إلى فتح الطريق أمام الأقطار الأعضاء الأخرى في أوبك لطلب زيادات متتالية في أسعار النفط والحصول عليها. وجعل وجود شركات نفط رئيسية عدة، وعديد من الشركات المستقلة المتنافسة في الحصول على حصة في السوق، مهمة ليبيا في انهاء حسومات السوق في عام ١٩٦٥ بالغة الصعوبة. إلا أنه مع ارتفاع الطلب على النفط تحوّل خليط الشركات الرئيسية والمستقلة إلى منفعة كبيرة في رفع سعر النفط في عام ١٩٧٠، ذلك أنه طالما ان الطلب على النفط كان مرتفعاً بالنسبة إلى العرض، فقد تمكنت شركات النفط العالمية من تمرير كل زيادة في سعر النفط إلى المستهلكين دون أن تؤثر عكسياً على أرباحها، بل ان تلك الأرباح قد ازدادت بالفعل مع الزيادة في سعر النفط.

عندما رفع الأعضاء الخليجيون في أوبك في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، من جانب واحد، السعر المعلن لخام القياس من ٣,٠١١ دولار إلى ٥,١١٩ دولار

للبرميل رفعوه إلى حوالى ١٧ بالمئة فوق الأسعار الفورية السائدة. وتم الاعتراف رسمياً بسعر النفط الجديد كسعر البيع من الحكومات إلى الشركات؛ وإلا ترتب عليها البحث عن مصادر أخرى لإمداداتها النفطية. ولأنه لم يكن هناك في ذلك الوقت أية مصادر مهمة لامداد النفط خارج أوبك، ولأن شركات النفط اعتبرت احتياطيات النفط هذه من نصيبها بموجب نظام الامتياز، قامت ببساطة برفع سعر مبيعاتها النفطية إلى المستهلكين، في وقت وضعت فيه اللوم بالزيادة الحادة في السعر المعلن على كواهل الأقطار المصدرة للنفط.

رابعاً: حظر النفط العربي

لو لم تكن هناك ضغوط خارجية تؤدي إلى زيادة حادة في الطلب إلى جانب خفض بسيط في الإمداد، لأمكن أن يستقر السعر الجديد للنفط على حوالى الخمسة دولارات للبرميل لبعض الوقت. إلا أنه في ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، بعد يوم واحد فقط من الزيادة الرئيسية في سعر النفط، قررت الأقطار العربية المصدرة للنفط الأعضاء في أوابك (خارج نطاق الاجراءات الرسمية لتلك المنظمة) فرض حظر موقت على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها اسرائيل في حرب رمضان/ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ ضد مصر وسوريا، وهما عضوان في أوابك كانا يحاولان تحرير أراضيهما من احتلال اسرائيلي مستمر منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وكان رد الفعل الفوري لمستهلكي النفط على حظر النفط العربي الذي وقع في وقت كانت فيه مخزونات النفط منخفضة، اندفاعاً مفاجئاً نحو السوق الفورية لشراء النفط بأي سعر كان. وعلى الرغم من أن الخفض في انتاج النفط العربي الذي رافق الحظر النفطي كان معادلاً فقط لواردات النفط الأمريكية من الأقطار العربية في ذلك الوقت (حوالى ٥ ـ ١٠ بالمئة)، فقد أعطى الانطباع بأنه ستكون هناك ندرة على نطاق واسع في المستقبل في النفط لأسباب فنية وسياسية. وأدّت حالة الرعب في السوق التي أعقبت ذلك إلى رفع السعر الفوري لكميات محدودة إلى ١٨ دولاراً وحتى إلى ٢٢ دولاراً للبرميل، في وقت كان فيه السعر المعلن الرسمي كما هو مقرر من الأقطار المصدرة للنفط ٥,١١٩ دولار للبرميل فقط.

وخلال هذه الفترة أدت الزيادة في السعر الفوري إلى زيادة حادة في السعر المعلن. واستغرق الأمر، حتى أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣. وبعد شهرين ونصف الشهر من زيادة مستمرة في سعر السوق الفوري، تتفق الأقطار الأعضاء في أوبك نهائياً على رفع سعر خام القياس إلى ١١,٥٤٥ دولاراً للبرميل اعتباراً من أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤. ومع ذلك، وعلى الرغم من الزيادة التي تفوق الضعفين في السعر المعلن منذ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، فإن السعر الفوري الفعلي كان لا

يـزال أعلى بكثـير من ذلك في نهايـة العـام نفسـه. إلا أن بنيـة السعـر أصبحت أكـثر تعقيداً، وأكثر منافسة مع اختراع ما يسمى «سعر اعادة الشراء»، أو السعر على أساس صافي العائد من البرميل المكرر بموجب اتفاقات المشاركة المختلفة المعقودة خلال أوائـل السبعينيـات، وكذلـك ظهور مبيعـات حكوميـة مباشرة إلى أطـراف ثـالثـة، وبفـروق احتساب سعر الريع بالنسبة إلى حصة الشركات من النفط.

خامساً: سياسات جديدة للطاقة

بدأت البلدان الصناعية الرئيسية المستوردة للنفط وضع سياسـات قوميـة للطاقة مرتكزة على قوتها الاقتصادية والسياسية مجتمعة لتدير الطلب على النفط بهدف اضعاف قدرة أوبك على تقريـر سعر نفط أعضـائها. ووجـدت شركات النفط، الـرئيسية منهـا والمستقلة على السواء، أرضية مشتركة مع حكوماتها الأم. وطالما أن سلطة تقرير أسعار النفط وانتاجه انتقلت إلى الأقـطار المصدرة للنفط، لم يكن لـدى هذه الشركـات شيء لتخسره. والوسائل التي اتبعت لتطبيق سيـاسة مستهلكي النفط كـانت ضغطاً لتقليـل الاعتماد على النفط بـوجه عـام، ونفط أوبك بـوجه خـاص، إلى جانب بـرنامـج لبناء مخـزونات نفـطية شمـل نظامـاً للمقاسمـة في أوقات الحـاجة والـطوارىء. وتم تحقيق تخفيض الاعتماد على النفط عبر استثمارات ضخمة في انتاج مصادر طاقـة بديلة للنفط. وكان الفحم الحجري والطاقة النووية والغاز المصادر الرئيسية للطاقـة التي دعمت هذا التحول. وهناك ناحية مهمـة أخرى لخفض الاعتـماد على النفط، هي التطبيق الناجح لبرامج الحفاظ على النفط المعتمدة على أسعار أعلى للنفط مـع حوافـز أخرى لـلاقتصاد في استهلاك النفط. وقد أدى التـطبيق الفعال لهـذه السياسـة لعشر سنوات إلى خفض استهلاك النفط بحوالى ٦ ملايين برميل يومياً.

ولجـأت البلدان الصناعيـة، حتى تخفض الاعتماد عـلى نفط أوبـك، منفـردة أو مجتمعة عبر وكالة الطاقة الدولية، إلى كـل الوسـائل الممكنـة لتشجيع وتسريـع تطويـر موارد النفط والغاز خارج البلدان الأعضاء في أوبك. وأعطي تركيز خاص إلى التطوير السريع وعمليات الاستكشاف للموارد النفـطية في بحـر الشمال، والمكسيـك، وبعض البلدان النامية الأخرى في أمريكـا اللاتينيـة، وجنوب شرق آسيـا، وافريقيـا. وكانت النتيجـة زيادة سريعـة في الانتاج والتصـدير للنفط من خـارج أوبك رافقهـا خفض في انتاج اوبك. وانخفضت حصة أوبك في اجمالي الانتاج العـالمي من ٥٧,٦٥ بالمئـة في عـام ١٩٧٣ إلى ٢٩ بالمئـة فقط في عام ١٩٨٥. وخـلال ذلك الـوقت ازدادت حصـة الأقـطار الأعضاء في أوابـك من ٣٢,٢ بـالمئـة في عـام ١٩٧٣ إلى ٣٤ بـالمئـة في عـام ١٩٧٩، ومن ثم انخفضت بحدة إلى ٢٠ بالمئة في عام ١٩٨٤.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التخفيضات الحادة في حصص أوبك وأوابك في اجمالي انتاج النفط العالمي، تمكنت البلدان الصناعية المستوردة للنفط من افتعال زيادة موقتة في انتاج أوبك بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨١. وإذا عدنا بالنظر إلى الوراء، نرى أن الزيادة في انتاج أوبك (التي جاءت استجابة لزيادة مفاجئة في الطلب ناجمة عن حالة الرعب والمضاربة بسبب الثورة الايرانية والحرب العراقية - الايرانية التي أعقبتها) كانت مضرة باستراتيجية أوبك الطويلة المدى لاستقرار سعر النفط. وكانت تلك، الفترة التي زاد فيها سعر خام القياس الرسمي من ١٣,٣٤ دولاراً للبرميل في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ إلى ٣٤ دولاراً للبرميل بحلول نهاية عام ١٩٨٢. وكانت الأسعار الفعلية للنفط خلال تلك الفترة أعلى من ذلك بكثير، عاكسة ندرة واضحة ناجمة عن تكوين مخزون لغايات استراتيجية، وللمضاربة.

سادساً: انتاج أوبك

أظهر انتاج أوبك من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٣ زيادة سنوية مستمرة. فقد ارتفع من ٨,٧ م ب/ي في عام ١٩٦٠ إلى ٣١,٠ م ب/ي في عام ١٩٧٣. وكان ذلك استجابة لطلب متزايد على نفط أوبك الرخيص الذي تسعره وتقدمه شركات النفط صاحبة الامتياز. ويجدر أن نعيد إلى الذاكرة هنا أن الأقطار المصدرة في ذلك الوقت لم يكن لها ضلع في قرارات التسعير والانتاج. وبما أنه لم تكن لديها أي قوة لزيادة سعر نفطها الخام، فقد كانت ترحب عادة بزيادة الانتاج وتشجعها حتى تحصل على عوائد أكبر في الأسعار نفسها أو تلك الآخذة بالانخفاض.

وقد تغيّر هذا الوضع بشكل جذري بعد عام ١٩٧٣ عندما تولت بلدان أوبك بنفسها مسؤولية تسعير نفطها وترتيب انتاجها إلى مستوى طلب السوق بالأسعار السائدة. ولم يعد نفط أوبك معتبراً من جميع البلدان المستهلكة كمصدر رخيص وأكيد للإمداد. ونتيجة لذلك، بدأ مستوى انتاج أوبك بالتذبذب من عام إلى عام. فبينما كان هناك خفض طفيف في عام ١٩٧٤، انخفض الانتاج أكثر إلى ٢٧,٢ م ب/ي في عام ١٩٧٥، إلا أنه عاد من ثم فارتفع إلى ٣٠,٧ م ب/ي في عام ١٩٧٦ و٣١,٢٥ م ب/ي في العام التالي. ثم عاد فانخفض في عام ١٩٧٨، وارتفع في عام ١٩٧٩ بالغاً المستوى ذاته الذي كان في عام ١٩٧٣. إلا أن انتاج أوبك بعد عام ١٩٧٩ عانى خفضاً حادّاً ومستمراً إلى أن بلغ حوالى ١٦م ب/ي في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥.

ونستخلص من هذا الوصف الرقمي أنه بينما كانت الزيادة المستمرة في انتاج أوبك قبل عام ١٩٧٣ تتجاوب مباشرة مع استهلاك متزايد لنفطها الرخيص، فإن

التذبذب الحاد في الانتاج بعد ذلك العام انما كان يعود إلى تغييرات في ادارة الطلب على نفط أوبك، الذي أصبح، رغم أنه بات أكثر كلفة من السابق، مصدراً مريحاً لإمدادات مستقرة. وطالما أنه ليس لأقطار أوبك أي سياسة للانتاج، وبما أنها كانت مهتمة بشكل أساسي بالحفاظ على مستوى الأسعار، فإنها ستزيد انتاج نفطها أو تخفضه تلقائياً تجاوباً مع الطلب سواء للاستهلاك أو للتخزين. ولم يكن يحدد هذه المرونة التي تكاد تكون تلقائية إلا الطاقة العملية للانتاج، من جهة، والحاجات الحالية للأقطار المصدرة للنفط، من جهة أخرى.

ومن الناحية النظرية، بالنسبة إلى أوبك وأوابك كمجموعتين، يتقرر الحد الأعلى بالطاقة الانتاجية الممكنة فعلياً مجتمعة في وقت معيّن، بينما يتقرر الحد الأدنى بأقل مستوى من الانتاج عند سعر معيّن يكفي لتوفير الحاجات الأساسية والحيوية لتلك الأقطار كمجموعة. إلا أن طاقة الانتاج الفعلية لأوبك وأوابك، في الحقيقة، وايرادات النفط إنما يملكها ويديرها منفرداً كل قطر عضو بموجب حاجاته وأولوياته. وكان هناك في الواقع، وربما سيظل هناك دوماً، مدى عريض من الاختلافات بين هذه الأقطار في درجة مرونتها كما تقررها الحدود العليا والدنيا لكل قطر. وكلما كان المدى أوسع بين أقصى الانتاج الفعلي وأدنى مستوى له كانت درجة المرونة أكبر.

سابعاً: درجة المرونة

تعتمد قدرة أوبك كمجموعة على القيام بدور المنتج المتمم أو المتأرجح على درجة مرونتها في تعديل الانتاج بحسب الطلب الفعلي دون أن يترتب عليها تخفيض السعر حتى في أوقات تخمة السوق كما هي الحال في الوقت الراهن. ومع ذلك، فالمشكلة هي أنه في حين تُعرف أوبك في الغالب كمجموعة وتوصف خطأً بـ «الاحتكار»، فإن قوتها الجماعية للدفاع عن السعر الرسمي لنفطها، محدودة جداً ومنقسمة باختلافات واسعة في قدرات الانتاج والموارد المالية لأقطارها الأعضاء، وهذه الاختلافات تميل إلى التراجع أو تكون منسية في الغالب عندما يكون الطلب على نفط أوبك عند مستوى أقصى لطاقة الانتاج الجماعية لأعضائها أو أعلى منه. وفي مثل تلك الأوقات، تكون أوبك حرة في فرض السعر الذي تريد، على المدى القصير، على الأقل. ويمكن للأقطار منفردة طلب أسعار أعلى لخامها المعيّن في السعر الرسمي لأوبك. وهذا ما حدث خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ عندما كان هناك سعر فعلي للخام الخفيف الغربي كما قررته السعودية ـ سعر نفط قياس مرغوب فيه كان أعلى بحوالى ٤ دولارات للبرميل من سعر القياس الفعلي، وسلسلة من أسعار فعلية أخرى للسوق والعقود لأنواع مختلفة من الخامات في مواقع مختلفة معتمدة على فروقات

الخام، والمسافات وما يسمى «فروق السوق». لقد كانت سوق بائعين، لكل منتج فيها حرية طلب أي سعر يرغب فيه لنفطه.

ولسوء الحظ، كانت هذه الفترة التي أضاعت فيها أوبك الفرصة لتشكيل وتطبيق استراتيجية مشتركة مرتكزة على قدرتها الموجودة والكامنة للدفاع عن سعر النفط في أوقات تخمة السوق. وأعطى نقص النفط الوقتي الذي نجم عن الرعب والمضاربة في الشراء خلال تلك الفترة لأوبك الانطباع الخاطىء بالندرة الدائمة. وكانت النتيجة أنه بدلاً من استخدام هذه الفترة من انتعاش السوق والوفرة المالية لبناء أسس سياسية قوية لعمل قومي وجماعي للتعامل مع أي خفض مفاجىء في الطلب على نفطها، استمرت البلدان الأعضاء في أوبك في الجدل حول إلى أي مدى يجب أن يرتفع السعر، وهي إما أنها لم تكن ترى، أو تجاهلت، حقيقة أن الزيادة المفاجئة في الطلب على النفط في حوالى نهاية السبعينيات لم تكن استجابة لاستهلاك متزايد. لقد كان طلباً لنقل حصة مهمة من احتياطيات النفط من سيطرة أقطار أوبك تستخدمها البلدان الصناعية المستوردة للنفط. وكان بناء المخزونات جزءاً من جهود البلدان الصناعية لاستعادة السيطرة على أسعار النفط بالإدارة الجماعية للطلب الهادفة إلى خفض قدرة أوبك على مجاراة هبوط حاد في الطلب على نفطها. وساعد في جعل مهمتها هذه سهلة نسبياً الخلافات بين الحين والحين بين أعضاء أوبك بصدد الاحتمالات المتوسطة المدى والطويلة المدى لنفطها. وخلق غياب اجماع على مستويات السعر وفروقات السعر وحصص السوق والانتاج وسياسة التسويق أرضاً خصبة لتنافس خفي بين الأقطار الأعضاء في أوبك. ومن الصعب في ظل مثل هذه الأحوال ممارسة قيادة السعر، وهو أمر طبيعي في الأسواق المتعددة الأقطاب، دون التسبب في انهيار الهيكل الشامل للسعر. وفي أوقات الشح، يحاول كل منتج أن يفرض غاية ما تستطيع السوق تحمّله من سعر دون اعتبار لمستوى السعر الرسمي. وبالمثل، يميل كل منتج في أوقات التخمة إلى التنافس على حصص محدودة للسوق بالبيع بأسعار السوق السائدة أو دونها. وعندما يحصل «زعيم السعر» في مثل هذه الحال على سعر أدنى في أوقات الشح، فإنه يكسب حصة أكبر من السوق مسبباً خسارة فورية في ايراداته من البرميل، ومرارة وفرقة بين الأعضاء المفروض أن يتزعمهم ويؤثر فيهم. ومهما كان مثل هذا الزعيم قوياً مالياً، ومهما كانت احتياطياته النفطية كبيرة، فهنالك حد معيّن لا يمكنه أن يتجاوزه دون التسبب في الانهيار الشامل للسعر وللنظام التعاوني الذي يعتبر هو زعيماً له.

وفي أوقات تخمة السوق لا يمكن لزعيم السعر أن يدافع عن مستوى سعر فوق السعر السائد في السوق دون تحمّل خسارة مستمرة في حصة السوق والايرادات. وإذا لم يحافظ الأعضاء الآخرون في المجموعة على مسلك جماعي في الدفاع عن السعر

نفسه، فتكاد لا تكون لزعيم السعر القدرة على توفير الحماية لهم ضد انهيار بنية السعر. وفي مثل هذه الحالة يقع المنتجون الأصغر فريسة إغراء كسب حصص أكبر في السوق عبر وسائل مختلفة مثل الحسومات الخفية وتسهيلات الدفع وصفقات أسرع واتفاقات مدفوعات. وهنا أيضاً يبرز حد أدنى لا يمكن لزعيم السعر أن يذهب إلى ما دونه في الدفاع عن السعر المتفق عليه دون خسارة موقعه المهيمن في السوق. كل هذا يشير إلى نتيجة واضحة مفادها أن على أوبك، لكي تقوم بدورها كصانعة للسعر ومزود متمم، أن تعمل كمجموعة وأن تكون راغبة في تقاسم المنافع والأعباء الناجمة عن التذبذب في الطلب على نفطها تمشياً مع المبادىء الثابتة للسوق المتعددة الأقطاب. ورفض أوبك الانصياع إلى هذه المبادىء هو السبب الجذري لوضعها الصعب حالياً.

ثامناً: مبادىء أساسية

يترتب على أوبك، إذا كان لها أن تنجح كصانع للسعر ومزود متمم كما يعتبرها أعضاؤها وينظر إليها العالم بوجه عام، أن تعدّل سياستها وتنظّم عملها كمجموعة بموجب المبادىء التالية:

١ - يجب على أوبك أن تعدّل انتاجها بحسب الطلب للاستهلاك الفعلي بالسعر الرسمي، وإذا زاد الطلب الفعلي على الاستهلاك الفعلي بسبب بناء مخزونات استراتيجية أو تجارية أو للمضاربة، فإن على أعضاء أوبك الامتناع عن البيع حتى ولو بسعر أعلى. وعلى الرغم من أنه من الصعب تحقيق هذا الشرط عملياً، فيجب ألا يكون مستحيلاً، شريطة أن يكون هناك نظام لتقاسم المنافع والأعباء. ويجب أن يكون واضحاً الآن لجميع أعضاء أوبك أن النفط المباع لمخزونات استراتيجية وللمضاربة لا مفر من أن يستخدم ضدهم ويخفض كثيراً، أو يلغي مقدرتهم على الدفاع عن مستوى السعر الذي يحددونه.

٢ - يجب على منتجي أوبك الكبار، باحتياطياتهم الهائلة، ألا ينظروا إلى طاقاتهم الانتاجية الحالية والكامنة كمعيار أساسي لأهدافهم الانتاجية. وهذا الأمر معترف به فعلاً لحسن الحظ. لكن النقطة التي أرغب في التشديد عليها هي أن البلدان المستوردة للنفط تميل إلى اعتبار طاقة الانتاج الزائدة كتهديد كامن لأي سعر رسمي تتبناه أوبك، وربما كانت إحدى الوسائل لإلغاء هذا التهديد تتمثل في تخفيض طاقة الانتاج الفعلية إلى مستويات تتماشى مع سياسة الانتاج المحدود المطلوبة عند مستوى منخفض نسبياً لطلب متوقع، ومع الحاجات الفعلية الحقيقية والأساسية للتنمية والاستهلاك الضروري. ولا مفر من أن يزداد النفط في باطن الأرض قيمة مع مرور الزمن، ويمكن - والأمر كذلك - أن يعتبر جسراً رئيسياً لتنمية اقتصادية واجتماعية دون عقبات،

وتحوّلاً تدريجياً إلى عصر ما بعد النفط. وفي البلدان التي لديها احتياطيات كبيرة وسكان قليلون نسبياً، كلما كان انتاج النفط أكثر تدرجاً كان تأثيره أكثر فعالية في القيام بدوره الانتقالي كمطور لنمو اقتصادي راسخ وتنمية أفضل.

٣ - يجب على الأقطار المصدرة للنفط، أن تحذو حذو البلدان المستوردة للنفط باتخاذ خطوات لتخفيف اعتمادها على النفط ولكن على مدى زمني أطول. ويتطلب تبنّي مثل هذه السياسة من أعضاء أوبك زيادة الموارد المحلية عن طريق رسوم صحيحة على السلع والخدمات التي توفرها الدولة، وتبني المبادىء الضريبية الحديثة. وهنالك في الحقيقة مجال فسيح للعمل في هذا الحقل في أقطار عديدة مصدرة للنفط إن لم يكن فيها جميعاً. ومثل هذا العمل ليس ضرورياً لتقوية وضع أوبك في سوق النفط فقط، بل هو حيوي أيضاً لتنمية اقتصادية واجتماعية صحيحة مع النفط أو من دونه. ويكاد يكون هنالك تناسق تام بين الاستخدام الفعال للموارد النفطية وتنويع الدخل والتوظيف في مناطق خارج قطاع النفط. وتحقيق الهدفين معاً يتطلب استثماراً تدريجياً لاحتياطيات النفط، وبخاصة في بلدان لديها احتياطي كبير وقاعدة سكانية صغيرة.

٤ - يجب على الأقطار المصدرة للنفط كذلك، طالما ظلت البلدان الصناعية المستوردة للنفط تتخذ سياسة تعتبر نفط أوبك هو الملجأ الأخير، أن تتفق على سياسة عامة لتسوية وارداتها من هذه البلدان بصورة تتيح قصرها على ضروريات أساسية لا بدائل مناسبة لها من بلدان نامية أخرى لديها امكانات تصدير وأسواق استيراد متنامية للنفط والبتروكيماويات. وهنالك لحسن الحظ مجال كبير للعمل في هذا الصدد، شريطة أن توفر ارادة سياسية كافية، وثقة متبادلة بين البلدان النامية. ولا يمكن بناء الثقة المتبادلة إلا عبر التجربة والالتزامات الطويلة الأمد والتعاون الاقتصادي والسياسي المستمر. ويمكن للنفط والموارد المتصلة بالنفط أن تكون أداة فعالة في تطوير هذا النوع من تعاون الجنوب - الجنوب للتنمية المشتركة ولحماية المصالح المشتركة الطويلة الأمد.

٥ - يترتب على أعضاء أوبك في أوقات تخمة السوق، تفادي التنافس في سوق واحدة، حتى ولو بالسعر نفسه، ويجب عليهم السعي إلى اتفاق على تقسيم عريض للأسواق بموجب منافع جغرافية وروابط تقليدية وعلاقات تجارية. وعلى الرغم من المصاعب العديدة في الوصول إلى مثل هذا التقسيم، فإنه لجدير بدراسة جدية كوسيلة لتعزيز موقف أوبك في السوق.

٦ - هنالك ضرورة رئيسية أخرى لتضامن أوبك وهي تعديل صندوق أوبك للتنمية الدولية بشكل يمكّنه من عرض مساعدة مالية وقروض بشروط مناسبة على الأقطار الأعضاء في أوبك في أوقات الحاجة، شريطة أن تمتنع عن تخفيض سعر البيع لنفطها لزيادة الايراد. وتترتب على ذلك زيادة احتياطيات الصندوق المالية، غير أنه

يمكن البدء حتى بالاحتياطيات الحالية شريطة إعطاء الأولوية لحاجات الأقطار الأعضاء.

٧ ـ يترتب على جميع الأقطار الأعضاء في أوبك، مع الوقت، تحويل بعض الموارد النادرة لبناء بعض الاحتياطيات المالية المساوية لمتطلباتها من النقد الأجنبي لفترة معيّنة. وعلى الرغم من أن مثل هذه الاحتياطيات يمكن تملّكها والاحتفاظ بها افرادياً، فيجب أن يكون هناك نظام لاقتسامها لمساعدة قطر عضو انخفضت مبيعاته إلى ما دون مستوى معينّ متفق عليه طالما ظل ذلك العضو ممتنعاً عن تخفيض سعر بيع نفطه.

وعلى الرغم من أنني على بيّنة تامة بمدى صعوبة، وربما حتى عدم واقعية، بعض هذه التوصيات كما قد يبدو، فإني على قناعة بأن لا بدائل عملية لها إذا كانت أوبك ترغب في تحقيق سعر مادة صادراتها الرئيسية وحمايته. والبديل الوحيد لهذا السبيل البالغ الصعوبة هو الاستمرار بالوضع الحاضر، إذ ليس بمقدور أوبك حماية سعرها الموضوع ولا زيادة حصتها في السوق. لكن، حتى لو افترضنا أن أوبك ـ بالسماح لسعر النفط بالهبوط ـ ستفوز بحصة أكبر في سوق النفط، فإن ذلك سيكون على حساب نضوب أسرع لاحتياطياتها النفطية من دون زيادة ملموسة في الايرادات. والحقيقة أنه في ظل طاقات الانتاج الفائضة القائمة في معظم أقطار أوبك وحاجتها المتزايدة لموارد مالية، فإنها ستتنافس ببساطة على حصة أكبر في السوق بأسعار أكثر انخفاضاً. والواقع أنه كلما كان السعر أدنى كانت المنافسة أكثر ضراوة بسبب الحاجة إلى الايرادات. وفي هذه الحالة، لا تؤدي زيادة في الطلب على النفط، ربما شجعها انخفاض السعر، إلى رفع سعر المنتج مرة أخرى بسبب وجود زيادة أكبر في إمداد النفط تحت ضغط جمع ايرادات أكبر. وتكون المحصلة الصافية خسارة أكبر في الموارد الطبيعية والايرادات، وحتى صراعاً أكثر مرارة بين أعضاء أوبك. والحقيقة أنه قد لا يظل هناك أي أساس لوجود أوبك، إذا أصبح مثل هذا الوضع المؤسف دائماً. وإذا حدث ذلك، ستصاب كل الأقطار المصدرة للنفط بخسارة كبيرة في الثروة والنفوذ. وطبيعي أنه كلما كان اعتماد القطر على صادرات النفط أكبر كانت خسارته أكبر.

تاسعاً: منتجو النفط غير الأعضاء في أوبك

تتألف شبكة البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في أوبك من مجموعتين: مجموعة تتألف من خمسة عشر مصدّراً من البلدان النامية، وأخرى تتألف من أربعة مصدّرين من البلدان الصناعية (بما فيها الاتحاد السوفياتي). وكان اجمالي صافي صادرات المجموعة الأولى في عام ١٩٨٥، ما مجموعه ٤,٥٤ م ب/ي، والمجموعة الثانية ٤,٩١ م ب/ي، والطاقات الفعلية الكامنة لزيادة الانتاج في كل من

المجموعتين ليست كبيرة. وهنالك دلائل على أنه إذا استمرت هذه البلدان بمستوياتها الحالية من الانتاج، فإن العديد منها سيتوقف عن أن يكون مصدراً للنفط بحلول نهاية هذا القرن، بل قد يصبح العديد منها مستورداً للنفط، وهذه الحقيقة وحدها تجعل ابقاء هذه البلدان على مستويات انتاجها العالية الحالية في ظل أسعار مخفضة أمراً مكلفاً جداً. ومصلحتها المشتركة هي في أسعار نفط مرتفعة ومعدل بطيء للانتاج. والبلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في أوبك من مجموعة البلدان النامية، مثل المكسيك ومصر، هي بالطبع تحت ضغط اقتصادي ثقيل لزيادة عائداتها من النقد الأجنبي لمواجهة التزاماتها بالمدفوعات الخارجية وتوفير وارداتها الضرورية. إلا أن هذا الهدف المشروع والملحّ لا يمكن الوصول إليه بالمنافسة على حصة أكبر في السوق بسعر متدنٍ. وعلى العكس من ذلك، فإن اتباع مثل هذه السياسة سيؤدي إلى عوائد أقل من العملة الأجنبية ونضوب أسرع للاحتياطيات النفطية.

يجب أن تقنع هذه الحقائق الاقتصادية البسيطة مصدّري النفط غير الأعضاء في أوبك المنتمين إلى البلدان النامية بتوحيد جهودهم مع أعضاء أوبك للحصول على سعر معقول عن طريق خفض الانتاج، إلا أن الصعوبة هي في كيفية توزيع الخفض بين المنتجين المختلفين باحتياطيات نفطية متغيرة وحاجات مالية ملحة. ولهذا يترتب على المنتجين الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك ابتداع نظام للتعاون المالي والمحفزات الاقتصادية المتبادلة لتقاسم المنافع والأعباء في الدفاع عن سعر مرتفع بشكل معقول. وربما تطلبت القاعدة لمثل هذا النظام استخدام صندوق أوبك لتقديم قروض سهلة إلى البلدان التي تعاني ضغطاً مالياً ثقيلاً لمواجهة التزاماتها الراهنة. ومثل هذه القروض يمكن أن تسدد بفائدة معقولة من ايرادات نفطية مرتقبة. ويمكن أن توزع المساهمة في الصندوق لغرض تقديم تسهيلات القروض الخاصة هذه بما يتناسب مع حصة كل عضو في اجمالي انتاج أوبك وغير أوبك. ويجب أن تكون هذه التسهيلات متوفرة لأي عضو يواجه وضعاً مالياً صعباً قد يحمله على محاولة زيادة حصته في السوق بأسعار منخفضة. ولأن مثل هذا الوضع لا يسود إلا في أوقات تخمة السوق، يجب أن توفر تسهيلات إقراض البلدان عوامل تشجيع اقتصادية للاحتفاظ بانتاجها المخصص لها بالسعر المتفق عليه بالاجماع. ويجب إيجاد حوافز اقتصادية أخرى ذات فائدة متبادلة بين البلدان النامية المصدرة للنفط وتطويرها بفعالية. مثال ذلك أن زيادة في تجارة السلع والخدمات بين هذه البلدان ستخفض من اعتمادها على سوق تصدير البلدان الصناعية، وكذلك التعزيز المتبادل للتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار والتجارة والمساعدة بين هذه البلدان ستزيد من استهلاكها المحلي من الطاقة، وتخفض من صادرات نفطها الخام وتزيد من اعتمادها المتبادل. ومثل هذه التطورات البعيدة المدى ستزيد تضامن أعضاء أوبك وتحفز المصدّرين غير الأعضاء فيها على الانضمام إليها.

ويتوقع أن يكون من الصعب جداً الوصول إلى اتفاقات بين متنافسين في موارد نفطية وظروف مالية واسعة الاختلاف دون اطار عمل عريض للتعاون يشمل نواحي عديدة من التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف على المستوى الدولي لا بد من تعزيز أوبك وصندوق أوبك للتنمية الدولية، والاعتماد على هذا الصندوق لتنمية التعاون بين أعضائه، وكذلك بينهم وبين مصدري النفط غير الأعضاء ومستوردي النفط من البلدان النامية.

وبالنسبة إلى الأقطار العربية، بوسع أوابك والصندوق العربي للتنمية الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات الاقتصادية العربية المشتركة الأخرى القيام بدور أكبر في تطوير سياسة من التعاون الاقتصادي بين الأقطار الأعضاء. وفي حالة النفط والغاز والطاقة بوجه عام، يجب توسيع أعمال أوابك تنفيذاً لتوصيات مؤتمر الطاقة العربي الذي يجب أن يحاول ضم جميع الأقطار العربية في برنامجه، ويجب إعطاء اهتمام خاص بزيادة التعاون بين الأقطار العربية المصدرة للنفط لتعزيز موقفها المشترك في سياسة صادراتها خارج المنطقة العربية. وعلى الرغم من أن تحقيق هذا الهدف قد يكون بالغ الصعوبة في وجه الخلافات السياسية التي تكاد تكون مستمرة بين بعض الحكومات العربية، فيجب ألا يدخر أي جهد من جانب المؤسسات المشتركة للعمل من أجل التنسيق الطويل الأمد والمصالح المشتركة لجميع الأقطار الأعضاء. ويجب، ان عاجلاً أو آجلاً، أن تتقارب الأقطار العربية أكثر فأكثر نظراً لضخامة المشاكل والتحديات المشتركة التي تواجهها جميعاً. وانه لواجب المنظمات العربية أن تساعد في امتصاص ضغوط السكان على الموارد في الأقطار العربية بأقصى فعالية ممكنة.

عاشراً: البلدان المصدرة للنفط المتقدمة صناعياً

هنالك على الأقل ثلاثة مصدّرين رئيسيين للنفط من مجموعة البلدان المتقدمة صناعياً ذات الاقتصادات القوية والمتنوعة، وهي المملكة المتحدة (بريطانيا) والنرويج المنتميتان إلى اقتصادات السوق الصناعية، والاتحاد السوفياتي الذي يتزعم الاقتصادات الصناعية المركزية التخطيط.

ولا يمكن للتعاون بين أوبك وأوابك مع هذه البلدان أن يكون هو نفسه مع البلدن النامية المصدرة للنفط غير الأعضاء في أوبك. وهذه البلدان الثلاثة كلها جنت مكاسب اقتصادية هائلة في تطوير مواردها من النفط والغاز نتيجة لنجاح أوبك في رفع سعر النفط والدفاع عن هذا السعر عن طريق خفض الانتاج. ولم تتمكن المملكة المتحدة والنرويج من اجتذاب استثمارات متزايدة في عمليات استكشاف احتياطياتها وتطويرها من النفط والغاز من بحر الشمال إلا بعد الزيادة في أسعار النفط في

السبعينيات. وحتى عندما بدأ الطلب على النفط بالهبوط في أواخر السبعينيات، ازداد انتاج نفط بحر الشمال ليحلّ محل نفط أوبك في السوق العالمية. وطالما ظلت أوبك توفر مستوى سعر مرتفعاً بامتصاص كل الخفض الصافي في الطلب على النفط، كان نفط بحر الشمال يتحرك بسعر أقل من سعر أوبك ليحل محله في السوق. واستفاد الاتحاد السوفياتي والمصدرون الآخرون من غير أوبك بالطريقة نفسها. وكانت النتيجة أن أخذت حصة أوبك في السوق بالانخفاض باستمرار. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ تعب أعضاء أوبك من الدفاع عن سعر النفط وحدهم، بينما يستمر المصدرون من غير أوبك في زيادة حصتهم في السوق تحت حماية سعر أوبك. وبالنسبة إلى أوبك كان هذا الوضع بالغ الصعوبة، وبخاصة مع احتكاكاتها الداخلية والخلافات السياسية بين أعضائها. وطالما ظلت أسعار النفط في مستوى عال معقول وكانت أوبك قادرة على الدفاع عنها بخفض انتاجها، لم يجد الأعضاء غير المنتمين إلى أوبك من الضروري تقاسم العبء مع أوبك. وحتى داخل أوبك كان هناك احتكاك مستمر بالنسبة إلى توزيع تخفيضات الانتاج بين أعضائها. وعندما قامت المنظمة في آذار/ مارس ١٩٧٣ بأول توزيع لها لحصص الانتاج، وافقت السعودية على أن تكون «المنتج المتأرجح» داخل أوبك. ولكن كان هناك، على ما يبدو، سوء تفاهم أساسي فيما يتعلق بمدى التأرجح. ولم يكن واضحاً في ذلك الوقت إن كان هنالك حد أدنى لحصة السوق لا يذهب انتاج السعودية إلى ما دونه في حالة هبوط حاد موسمي أو خفض طويل الأمد في الطلب. وكانت النتيجة زيادة الاضطراب، ونقص في الانضباط فيما يتعلق بالحفاظ على حصص الانتاج المتفق عليها. وزاد في محنة أوبك تعقيداً الانخفاض المتواصل في حصتها في السوق بسبب المنافسة المتزايدة من منتجين غير أعضاء فيها. وخفضت أوبك في آذار/ مارس ١٩٧٤، بمحاولة أخرى لمعالجة الوضع بالاتفاق، انتاجها بمعدل ١,٥ م ب/ي. وترتب عليها مرة أخرى التغلب على صعوبات هائلة في توزيع الخفض بين أعضائها، ووافقت السعودية مرة أخرى على الاستمرار في دورها كمنتج متأرجح. ولكن ما إن استمر الطلب على نفط أوبك بالهبوط، دون أن يكون بإمكان أعضائها امتصاص الخفض بين أنفسهم على أسس عادلة ومقبولة، حتى ازداد الامتعاض بين أولئك الأعضاء الذين شعروا أن حصصهم خفّضت بشكل غير عادل، بينما يزيد الآخرون حصصهم بأسعار أدنى.

وأعلنت السعودية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ أنها بدأت ببيع نفطها إلى زبائنها الدائنين على أساس «صافي العائد من البرميل المكرر». وعلى الرغم من أن هذه الطريقة في وضع سعر النفط الخام على أساس سعر السوق لمنتوجات مركّبة مكررة من برميل النفط (بعد حسم نفقات النقل والتكرير وهامش الربح) كانت معروفة جداً في صناعة النفط ومستخدمة بصورة خفية، فقد كانت هذه أول مرة يعلن فيها عضو في

أوبك رسمياً تبنّيه لها كطريقة للتسعير. وقام سائر أعضاء أوبك إما باتباع هذا الإجراء أو حتى تـوسيعه وجعله عـامّاً بعـد أن تبنّـاه رسميـاً أكـبر منتـج في أوبـك. وقـد دمـر الاستخدام الواسع لهذه الطريقة في التسعير سعر أوبك المتفق عليه سابقاً.

وكانت هناك، بحلول موعد الاجتماع الوزاري لأوبك في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، دعوة عامة للدفاع عن حصة أوبك في السوق بدلاً من الاستمـرار في الدفـاع عن السعر بخفض حصص السوق إما افرادياً أو جماعياً. إلا أنه لم يكن هنـالك، مـرة أخرى، أي تفاهم واضح بين الأعضـاء حول مـا يجب أن تكون عليـه حصة السـوق هذه وما هو السعر. هل تكون مجرد الحصة المتفق عليهـا سابقـاً، وهي ١٦ م ب/ي، أو هل ستكون أكثر من ذلك أو أقـل؟ إلا أنه ذكـر بوجـه عام أنها يجب أن تكـون بين ١٦ و١٨ م ب/ي لأوبك كمجموعة. وهذا الانطباع العام أثار مزيداً من المنافسة بين أعضاء أوبك، وبينهم وبين المصدّرين من خـارج المنظمـة على زيـادة حصة السـوق. وبـدأ أولئك الأعضـاء في أوبك الـذين شعروا أن مستـويات انتـاجهم السابقـة كانت منخفضـة كثيـراً إمـا بسبب الـتزامهم بسعـر أوبـك أو لأن حصصهم الأصليـة كـما خصصتها المنظمة كانت أقل مما يجب أن تكـون عليه، بـدأوا بزيـادة مبيعاتهم. وكـان هناك أعضاء آخـرون في المنظمـة مصممين عـلى الحفاظ على، أو حتى زيادة، مستويات انتاجهم السابق على التسابق العام على حصص أكبر في السوق.

وعلى الرغم من نداء عام مـوجه من أعضـاء أوبك لخفض الانتـاج من البلدان غير الأعضاء في أوبك، وبخاصة المملكة المتحدة والنرويج، فلم يكن هنالـك أي ردّ ايجابي، بل على العكس من ذلك، اتخذ هذان البلدان موقفاً غير تعاوني بالإصرار على حرية صناعة النفط في العمل في سوق حرة بحسب العرض والطلب.

وكانت حصيلة هذه التطورات التاريخية في سوق النفط انهياراً عاماً وحاداً لسعـر النفط العالمي. وكانت مضـاعفات انهيـار هذا السعـر على أقـطار أوبك وبلدان نـامية أخرى مصدرة للنفط من الخطورة بحيث عنت تحويلاً هائلاً لمواردها إلى البلدان الغنية المستـوردة للنفط. ويبدو من المعقـول توقّـع أن مثل هـذا الوضـع يجب ألا يُسمح لـه بالاستمرار لوقت طويل مهما كـانت الظروف، وإذا كـانت أوبك غـير قادرة عـلى منع وقوعه، أو إذا كانت قد أجبرت على السماح به على أساس تجـريبي، فهي لا تستطيـع الاستمرار في السماح به طويلاً.

ويجب على أوبك، مهما كانت الظروف، أن لا تستمر في الـطريق الذي سلكتـه في عـام ١٩٨٦. ويجب أن يكون واضحـاً بجلاء أن اتبـاع زيادة الحصـة في السوق لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مـزيد من التـدهـور في أسعـار النفط. وحتى لـو أن مثـل هـذه السياسة ستؤدي على المدى الطويل إلى طلب أكبر على نفط أوبك، فليس هنالك ضرر

من عودة الأسعار إلى مستوياتها السابقة إلا إذا تمكّن أعضاء أوبك من الاتفاق على استراتيجية مشتركة. وفي الوقت نفسه تكون أقطار أوبك قد خسرت الكثير من أموالها التي تمس إليها الحاجة في وقت تزيد فيه من معدل نضوب نفطها.

حادي عشر: شروط تحقُّق طلب متزايد على النفط

لا تزيد الأسعار المنخفضة الطلب على النفط إلا تحت الشروط التالية:

١ ـ معدلات نمو اقتصادي أعلى في البلدان المستوردة للنفط.

٢ ـ تباطؤ أو حتى سير عكسي لعملية استبدال النفط كمصدر للطاقة في هذه البلدان.

٣ ـ خفض في إمداد النفط من خارج أقطار أوبك، وبخاصة بحر الشمال والولايات المتحدة الأمريكية بسبب كلفة الانتاج العالية.

ومع أنه من غير الممكن استعادة امكانية تحقيق هذه الشروط من خلال سعر أدنى للنفط، فإن احتمال تحقق الشروط الثلاثة يظل ضعيفاً جداً. وكلفة النفط المستوردة هي في التحليل الأخير مجرد عنصر غير رئيسي في العملية المعقدة للنمو الاقتصادي والانتعاش في هذه البلدان. وهنالك قضايا أكثر أهمية بكثير تتعلق بالقرارات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية لا علاقة لها بمستوى أسعار النفط العالمية. ويمكن بسهولة قلب أي أثر ايجابي لأسعار نفط منخفضة على النحو الاقتصادي بالأثر السلبي لأي من هذه القطاعات الأخرى. أما فيما يتعلق بمسألة استبدال النفط، فمن غير المحتمل أن تعكس البلدان الصناعية سياستها الثابتة في هذا الصدد. ذلك أن هناك استثمارات كبيرة جداً والتزامات سياسية عديدة تتعلق بها. والأكثر احتمالاً هو أن زيادة الايرادات العامة من الضرائب المحلية على منتوجات النفط ستستخدم لمواصلة دعم البرامج القائمة لتنمية بدائل النفط.

ومن غير المحتمل كذلك تحقق الشرط الثالث لأن توجُّه المصدّرين من البلدان النامية غير الأعضاء في أوبك سيكون بوجه عام محكوماً بمعايير الضرورات ذاتها التي تتحكم بصادرات أوبك. وليس لدى أي من هذه البلدان أي بديل للنفط كمصدر لعائدات الصادرات، وستكون كلها مجبرة على زيادة صادراتها بأسعار أدنى. أما فيما يتعلق بصادرات النفط من منتجي بحر الشمال، فقد يكون هناك خفض ملموس في المدى الطويل. إلا أنه يجب عدم توقّع الكثير من المساعدة من مصدر التنافس غير الصديق هذا، نظراً للسياسات المعروفة جداً لهذه البلدان بمواصلة الانتاج العالي حتى ولو بأسعار منخفضة طالما كانت هذه الأسعار فوق الكلفة الهامشية للانتاج. يضاف

إلى ذلك أن هذه البلدان وكندا مصنّعة جداً وتتمتع باقتصادات متنوعة وبصادرات متنوعة كذلك. ويمكنها امتصاص خفض ملموس في ايراداتها النفطية بالتعويض عن ذلك بمكاسب ملموسة مساوية في قطاعات أخرى من اقتصاداتها.

وأخيراً، هنالك النفط من الاتحاد السوفياتي بأسعار منافسة. فهل سيكون هناك خفض ملموس في هذه الصادرات نتيجة لأسعار نفط منخفضة؟ وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفياتي يملك اقتصاداً قوياً ومتنوعاً، فإن تصدير النفط الخام والمنتوجات النفطية خارج أوروبا الشرقية هو مصدره الرئيسي للعملة الأجنبية. ولن يكون لديه، بغياب مصادر بديلة للعملة الأجنبية، أي خيار سوى الاستمرار، وحتى محاولة زيادة الصادرات من خلال سعر أشد منافسة.

وإذا كان الأمر كما ذكرنا، فالأسعار المنخفضة للنفط لن تؤدي بالضرورة إلى معدلات أعلى في استهلاكه، وبخاصة نفط أوبك، وعندها لا تؤدي متابعة مثل سياسة التسعير هذه إلا إلى خسائر مالية واقتصادية مدمرة لأقطار المنظمة. وإذا كان ما ذكرناه هنا خاطئاً أو مبالغاً فيه، فعندها يمكن أن تؤدي أسعار منخفضة إلى زيادة ملموسة في الطلب على نفط أوبك. إلا أن مثل هذه الزيادة في حصة السوق ستكون قد تحققت على حساب الخسارة في الدخل بالنسبة إلى الوحدة المنتجة. وستشمل الخسارة كذلك، على المدى الطويل، نقصاً ملموساً في عمر احتياطيات نفط أوبك. ولأن موارد النفط توفر الجسر الرئيسي للتنمية لأقطار أوبك إلى عصر ما بعد النفط، فإن أي زيادة على المدى الطويل في معدل نضوب هذه الموارد سيهدد جدياً مستقبل التنمية والازدهار. لكن إذا اتبعت سياسة دفاع عن سعر معقول يحفظ التعادل على الأقل مع أسعار الصادرات الصناعية من البلدان المتقدمة، من قبل جميع أقطار أوبك والبلدان النامية المصدرة خارجها مع توفر النية الحسنة، فعندها تكون مؤهلة للكسب من خلال زيادة عائد الوحدة المنتجة، وفترة حياة أطول لمواردها النفطية.

ثاني عشر: عوائد النفط

طالما أن حجم عوائد النفط هو نتيجة معدل السعر مضروب بالكمية المبيعة، فمن الواضح أنه كلما كان السعر أعلى بقدر معيّن، كان العائد أكثر، والعكس صحيح. والأمر مماثل بالنسبة إلى سعر معيّن؛ فكلما كان الحجم المبيع أكبر كان العائد أعلى. وكما رأينا، لم يكن لدى أقطار أوبك حتى أوائل السبعينيات أي سلطة لتقرير السعر أو الكمية على حد سواء. وكان عليها ببساطة القبول بحقها من عوائد النفط كما هي محددة في اتفاقات الامتياز، وكما تحددها قرارات التسعير من قبل الشركات صاحبة الامتياز. وظل عائد الحكومة بالنسبة إلى برميل النفط دون الدولار الواحد

لمعظم الستينيات على الرغم من نجاح أوبك في وضع حد لحسومات السوق وتحقيق منجزات في احتساب الريع. ولم يبلغ السعر الدولار الواحد إلا خلال العامين الأخيرين من الستينيات. وكانت النتيجة أنه على الرغم من الزيادة الكبيرة في الانتاج خلال هذه الفترة، لم تنل سوى أربعة أقطار في أوبك (ايران والسعودية وفنزويلا وليبيا) عوائد بمبلغ مليار دولار في عام ١٩٧٠. وهكذا يمكن وصف الستينيات بأنها فترة انتاج عالٍ لأوبك وايرادات منخفضة بسبب السعر البالغ الانخفاض.

ومع ذلك، فإن انتقال السلطة بالنسبة إلى قرارات التسعير من الشركات إلى الأقطار المصدرة، ومع تغيّر ظروف سوق النفط والوضع السياسي السائد في ذلك الوقت، أدى إلى رفع عائد الأقطار المصدرة للنفط أكثر من ثمانية أضعاف. وهكذا كان معدل عائد البرميل بحلول عام ١٩٧٤، إلى أعضاء أوبك، أكثر من ثمانية دولارات، وإلى عدد قليل منها عشرة دولارات أو حتى أحد عشر دولاراً. وبالاستيلاء الحكومي على ملكية صناعة النفط إما عبر التأميم، أو اتفاقات بيع أو مشاركة وقعت في أواسط السبعينيات، يمكن تقدير اجمالي عوائد النفط لأقطار أوبك بما يعادل تقريباً قيمة صادرات النفط محسوماً منها نفقات التسويق والحسومات.

واستمرت عوائد النفط في الزيادة لجميع الأقطار العربية المصدرة للنفط من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٠ عندما بلغ اجمالي عائدها النفطي حوالى ٢١٣,٨٢٢ مليون دولار. إلا أن هذا العائد سرعان ما انخفض إلى ١٩٧,٢٥١ مليون دولار في العام التالي، وذلك بسبب الانخفاض في حجم الصادرات والتدني في السعر. واستمر العائد في الهبوط إلى أن وصل إلى ٩٢,٣٩٨ مليون دولار في عام ١٩٨٣. وبلغ مجموع اجمالي عوائد جميع الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ حوالى ١,٢٢١,٨٨٠ مليون دولار. ولكن توزيع هذه الايرادات بين الأقطار المختلفة وفي سنوات مختلفة من هذه الفترة كان شديد التركيز لمصلحة بضعة أقطار فقط، وتحقق حوالى ستين بالمئة منها خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢. وعاد حوالى ٤٧,٥٠ بالمئة من مجموع اجمالي العوائد خلال فترة السنوات العشر إلى السعودية، و٤٨,٥٠ بالمئة إلى العراق والكويت وليبيا والامارات والجزائر، بينما تقاسمت الأربعة بالمئة الباقية الأقطار الستة الأخرى المصدرة للنفط وهي قطر ومصر وسوريا وتونس والبحرين وعُمان.

ربما كانت المشكلة الرئيسية مع عوائد النفط هي أنها تميل إلى جذب أناس أكثر كثيراً، وخلق حاجات أكثر مما يمكنها استيعابه في المدى الطويل، لأنها تمثّل بيع مورد سهل الاستخراج. وهذه الايرادات لا تقود إلى جهد اقتصادي للفرد أو للقطر المضيف. ولهذا السبب تميل إلى اتباع المثل المعروف «ما يأتي بسهولة يذهب بسهولة»، وكلما زاد العائد وزادت سهولة تحقيقه زادت سرعة الاتجاهات إلى استخدامه لنفقات

ضرورية وغير ضرورية. والثراء المفاجىء يجتذب دائماً اهتماماً واسعاً محلياً وخارجياً، ويميل إلى حفز استغلاله وهدره. وحتى لو وضعنا هذه العوامل النفسية جانباً، نجد هناك مشاكل ايجابية مرتبطة بالاستخدام العقلاني للعوائد النفطية. وسنبحث في بعض هذه المشاكل في الفصل الثامن.

انتاج النفط وعوائده في بلدان أوابك، ١٩٦٤ - ١٩٧٣ و١٩٧٤ - ١٩٨٥
(الأحجام بألوف البراميل في اليوم، والقيم بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	معدل الانتاج السنوي للنفط				عوائد النفط المتراكمة			
	١٩٦٤ - ١٩٧٣		١٩٧٤ - ١٩٨٥		١٩٦٤ - ١٩٧٣		١٩٧٤ - ١٩٨٥	
	الحجم	النسبة المئوية من المجموع	الحجم	النسبة المئوية من المجموع	القيمة	النسبة المئوية من المجموع	القيمة	النسبة المئوية من المجموع
الامارات العربية المتحدة	٥٧٨,٠	٥,٤٠	١,٥٧٤,١	٩,٦١	٢,٢٢٣	٣,٨٧	١٠٢,٠٣١	٨,٣٥
البحرين	٦١,٩	٠,٥٨	٥١,٣	٠,٣١	٢,٣٠٥	٤,٠٢	٢٦,١٩٦	٢,١٤
تونس	٦٨,٩	٠,٦٤	١٠٤,٥	٠,٦٤	٤٠٠	٠,٧٠	٨,٢٩٩	٠,٦٨
الجزائر	٧١٠,٢	٦,٦٣	٩٣٣,٧	٥,٧٠	٣,٣٢٥	٥,٧٩	٨١,١٢٥	٦,٦٤
السعودية	٣,١٥٦,٧	٢٩,٤٨	٧,٤٤٤,٩	٤٥,٤٤	١٦,٦٧١	٢٩,٠٥	٥٤٤,٨٩٤	٤٤,٥٩
سوريا	٨٧,٥	٠,٨٢	١٦٢,٨	٠,٩٩	٢٣٨	٠,٤١	١٠,٥٦٨	٠,٨٦
العراق	١,٣٦٤,١	١٢,٧٤	١,٩٦٢,١	١١,٩٨	٧,٣٣٥	١٢,٧٨	١٣٨,٩٦٠	١١,٣٧
قطر	٣٠٩,٢	٢,٨٩	٤٢٤,٩	٢,٥٩	١,٨٢٣	٣,١٨	٣٤,٣٣٤	٢,٨١
الكويت	٢,٥٠٣,٣	٢٣,٣٨	١,٦٨٣,٢	١٠,٢٧	١١,٨٣٣,٩	٢٠,٦٢	١١٧,٦٠٤	٩,٦٢
ليبيا	١,٧٠٨,٧	١٥,٩٦	١,٥٢٢,٩	٩,٣٠	١٠,٨٤٩	١٨,٩١	١٣٣,٩٧١	١٠,٩٦
مصر	١٥٧,٨	١,٤٧	٥١٩,١	٣,١٧	٣٨٣	٠,٦٧	٢٣,٨٩٩	١,٩٦
مجموع بلدان أوابك	١٠,٧٠٦,٣	١٠٠,٠٠	١٦,٣٨٣,٥	١٠٠,٠٠	٥٧,٣٨٥,٩	١٠٠,٠٠	١,٢٢١,٨٨١	١٠٠,٠٠

المصادر: معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مستقاة من المصادر الوطنية لكل بلد، و
OPEC Annual Statistical Bulletin, and International Monetary Fund, *International Financial Statistics*.

الفصل السّادس

التجارة والمساعدات

تعتبر التجارة والمساعدات سمات أساسية للعلاقة بين الطاقة والنفط والتنمية. ومع ذلك، وقبل التحول العالمي للطاقة من الفحم الحجري إلى النفط، لم تشكّل الطاقة كسلعة جانباً مهماً في التجارة العالمية، بينما لم تكن المساعدات الدولية كما نعرفها اليوم معروفة. وعندما كان الفحم الحجري مهيمناً على مسرح الطاقة، كان مصدر الطاقة الوحيد الذي يتاجر به عالمياً، وكان طابع تجارته مقتصراً بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبضعة بلدان صناعية في أوروبا.

أما اليوم، فالوضع مختلف جداً، فالنفط والغاز يشكلان جزءاً مهماً من التجارة العالمية من ناحية كل من الحجم والقيمة. وليس هنالك أي بلد في العالم ليس مستورداً صافياً أو مصدّراً للطاقة، وبخاصة النفط. وقد احتل الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة كذلك موقعاً مهماً في التجارة العالمية. ومع تقدم التقنية في نقل الغاز والزيادة الملموسة في سعر النفط أصبح استخدام الغاز كمصدر للطاقة مرغوباً فيه وعملياً. ونتيجة لذلك ازدادت عمليات نقل الغاز الطبيعي من مناطق الانتاج إلى مناطق الاستهلاك إما كغاز طبيعي مُسال أو غاز بترولي مسال، وكذلك عبر خطوط أنابيب تمتد بين بلدان عدة.

وهنالك ترابط كبير بين التجارة العالمية والمساعدات. فأي زيادة مهمة ومتحققة في التجارة العالمية تعزز احتمالات المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف. وكذلك، فإن أي زيادة في المساعدات تؤدي إلى مزيد من السرعة في نمو التجارة العالمية. ومع ذلك، فلا التجارة ولا المساعدات بحد ذاتها قادرة على تحقيق ثراء أكبر على مستوى دولي. ذلك أن الطريقة التي تُستخدم فيها التجارة والمساعدات هي التي تقرر تأثيرهما النهائي في ثراء الأمم. وإذا كانت المساعدات ممنوحة لغاية الاحتفاظ بمستوى معيّن من

الاستهلاك والاعتماد على الخارج في البلدان المستلمة، فإن مثل هذه البلدان لن تحقق سوى القليل من النمو الاقتصادي، وكذلك الحال إذا هيمنت على التجارة سياسات بضعة بلدان قوية بهدف الابقاء على مصالحها؛ فإن مثل هذه التجارة لن تنتج ثراء أكبر لغالبية بلدان العالم وشعوبه.

وبعبارة أخرى، إذا كان للتجارة والمساعدات الدولية أن تعزز الثراء والفرص الاقتصادية للعالم كمجموع، فيجب أن تُستخدم كأدوات لزيادة نسبة النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وتحقيق مثل هذا الهدف سيؤدي بدوره إلى تجارة عالمية أكبر ويغيّر الوضع الحالي القائم على اعتماد عالمي على السياسات والانجازات الاقتصادية لبضعة بلدان قوية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والبلدان الأوروبية الرئيسية.

والعلاقة القائمة حالياً بين الطاقة والنفط والتنمية يمكن إذا جرى استغلالها بوجه صحيح، أن توفر أساساً قوياً لنظام قابل للحياة من اعتماد متبادل دولي عبر التجارة والمساعدات. وقد رأينا في الفصل الثالث كيف أن موارد الطاقة والانتاج والاستهلاك مركزة بشدة في الوقت الحاضر في بضعة بلدان متقدمة صناعياً، وفي الوقت نفسه نرى أن البلدان النامية التي ستضم حوالى ٨٠ بالمئة من سكان العالم بحلول نهاية هذا القرن، تفتقر بوجه عام إلى موارد الطاقة التقليدية باستثناء النفط، المركّز في بضعة أقطار فقط. ومع ذلك، وبسبب أهمية النفط كمصدر للطاقة للبلدان الصناعية وكمصدر للدخل للبلدان المصدرة، فإن المناطق الثلاث المكوّنة للعالم النامي تعتبر مصدّرة صافية للطاقة (النفط والغاز) إلى بلدان متقدمة متخمة بوجه عام بموارد طاقة وفيرة. وبعبارة أخرى، فإن البلدان النامية كمجموعة أو كمناطق جغرافية هي مصدّرة للطاقة على الرغم من فقرها النسبي في موارد الطاقة التقليدية. وفي الوقت ذاته، فإن البلدان الصناعية كمجموعة هي مستوردة صافية للطاقة على الرغم من ثرائها النسبي في موارد الطاقة.

ويعود هذا الوضع غير الطبيعي حتماً إلى اختلال الميزان بين فقر البلدان النامية وثراء البلدان المتقدمة وازدهارها. ومن الواضح أن استهلاك البلدان النامية المحلي من الطاقة سيزداد بشكل كبير إذا استُخدمت التجارة والمساعدات الدولية في تعزيز التنمية الاقتصادية فيها. ومثل هذه التنمية ستخفض من الاعتماد الشديد الحالي للأقطار المصدرة للنفط على أسواق الطاقة في البلدان الصناعية العالية التنظيم. وستعزّز في الوقت نفسه الاعتماد المتبادل بين البلدان النامية عن طريق زيادة التجارة في الطاقة وقطاعات أخرى. ومثل هذه التنمية ستحسن كذلك التوزيع العالمي لانتاج الطاقة واستهلاكها بين البلدان، وبوجه خاص بين البلدان النامية وتلك المتقدمة، وستساهم

أيضاً في زيادة حجم التجارة العالمية وتنويعها، تلك التي ستنجم عن معدلات أعلى في النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية.

ويميل الوضع الراهن للتجارة والمساعدات الدولية إلى إدامة سوء التوزيع الحالي لانتاج الطاقة واستهلاكها. وهكذا، فإن معظم البلدان الصناعية تجمع بين موارد طاقة وفيرة مع قدرة تقنية عالية لتنمية هذه الموارد سواء الناضب منها أو المتجدد. ولديها كذلك القوة للحصول على موارد طاقة من خارج حدودها سواء بترتيبات امتيازات أو بالشراء المباشر للنفط والغاز. أما البلدان النامية، فليس لديها سوى مصادر طاقة فقيرة نسبياً بالنسبة إلى حاجاتها الكامنة. وهي تفتقر كذلك إلى الخبرة التقنية والوسائل المالية لتطوير موارد طاقتها الكامنة سواء منها المستهلك والمتجدد. وإذا استمر هذا الحال دون تغيير، فلا شك في أنه سيفرض قيوداً شديدة على امكانات التنمية في البلدان النامية. وسيعمل كذلك على إطالة أمد الاعتماد المفرط وزيادته للبلدان النامية المصدرة للنفط على سياسات الطاقة للبلدان المتقدمة. وهكذا، فإن جهود التنمية لكل من البلدان النامية المستوردة للطاقة والمصدّرة لها ستصاب بالإحباط عبر استمرار الأنماط العالمية القائمة لتوزيع الطاقة والتجارة.

أولاً: كيف يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة؟

كان النجاح الأساسي لأقطار أوبك في رفع سعر النفط بعد أكثر من عشرين عاماً من الجمود اسمياً والتدهور فعلياً، نقطة تحوّل مهمة. وحفزت هذه الزيادة في سعر النفط البلدان المتقدمة على زيادة كفاءة استخدام مواردها. وكان على البلدان النامية أن تواجه تحدي تشكيل سياسات طاقة قومية مرتكزة على تنمية موارد طاقتها المحلية والتجارة المباشرة مع البلدان النامية المصدرة للنفط. وسجل هذا التغيير نقطة تحوّل استراتيجية في التوجيه والادارة للطاقة والنفط وسياسات التنمية في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

ولم يكن هناك، قبل تعديل أسعار النفط في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤، سوى بضعة بلدان نامية رئيسية مثل الهند والبرازيل لديها خطط قومية للطاقة، وكانت الغالبية العظمى من البلدان النامية تعتمد على شركات نفط عالمية أجنبية لتطوير موارد طاقتها وإدارتها، وبخاصة الهيدروكربونات. ومع تدنّي سعر النفط من منطقة أوبك لم تر سوى بضعة بلدان حاجة إلى تخطيط قومي للطاقة، ولم يكن هنالك في الحقيقة أي مكان لأي تخطيط قومي مهم في قطاع الطاقة لأن شركات النفط العالمية الأجنبية كانت لها السيطرة الكاملة تقريباً على الصناعات الهيدروكربونية في البلدان النامية سواء منها المصدرة للنفط والمستوردة له. ولم يكن هنالك، والحالة هذه، أي مجال لتعاون فعال في

استخدام الطاقة لتنمية التجارة بين البلدان النامية، ولم يكن لدى مصدري النفط تحت نظام الامتيازات أي نفط يملكونه لبيعه، وكانت شركات النفط الأجنبية هي التي تزود مستوردي النفط بحاجاتهم. وكان من أهم مكاسب نقل الملكية والادارة في قطاعات النفط إلى حكومات أوبك بدء تجارة فعالة وتعاون اقتصادي بين بلدان نامية مصدرة للنفط وأخرى مستوردة له. وتشكّل تجارة الطاقة اليوم الرابط الاقتصادي الأقوى بين البلدان النامية. وهنالك في كل من المناطق الرئيسية الثلاث في بلدان العالم الثالث مصدّرون صافون ومستوردون للنفط. وهكذا نجد في أمريكا اللاتينية ستة مصدّرين صافين على الأقل، مع توقّع ظهور آخرين. ولدى افريقيا تسعة مصدّرين صافين مع امكانية المزيد، ولدى آسيا ثلاثة عشر مصدّراً صافياً وامكاناتها للمستقبل أكبر من المنطقتين الأخريين. وفي المنطقة العربية اثنا عشر مصدّراً صافياً وتسعة مستوردين صافين للطاقة.

وواقع الأمر أن معظم المصدّرين الصافين للطاقة يمكنهم توفير أسواق مهمة لصادرات مستوردين صافين عديدين للطاقة في العالم الثالث. وهنالك أيضاً عدة بلدان نامية كبيرة مستوردة للنفط مثل البرازيل والهند وباكستان وغيرها لديها امكانات كبيرة لفرص استثمار منتج. ولو استُكشفت هذه الامكانات بشكل صحيح واستُخدمت بشكل فعال لوفرت رابطاً قوياً ودائماً لتنمية التعاون بين البلدان النامية. ويمكن للطاقة والتمويل والتقنية المطورة والمدارة من قبل بعض البلدان النامية الرئيسية أن توفر قاعدة صلبة لتجارة وتنمية مشتركة الفائدة بين البلدان النامية. وبمقدور مناطق العالم الثالث الثلاث اتباع استراتيجية مشتركة مرتكزة على مواردها، إلى جانب مسعى متناسق للتعاون الاقتصادي مع البلدان المتقدمة. وبإمكان كل من المناطق الثلاث كذلك، طالما أنها مصدّرة صافية للطاقة إلى البلدان الصناعية، استخدام هذا الأمر كرابط مشترك بينها وبين هذه البلدان. ومثل هذا السبيل سينمّي التعاون بين البلدان المصدرة للنفط والمستوردة له في كل منطقة، ويعزّز في الوقت نفسه قوة المساومة الجماعية لها مع البلدان الصناعية المتقدمة. وعلى الرغم من ان الاتفاق على هذا النهج سيكون صعباً جداً، وإنجازه أكثر صعوبة، فإنه يظل وسيلة قابلة للاستمرار يمكن من خلالها إعادة بناء العلاقة الاقتصادية غير العادلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

ومن شأن تجاهل ذلك أو النظر إليه كأمر غير عملي، الرضوخ إلى استمرار الوضع الحالي للتجارة والمساعدات والديون العالمية بما له من عواقب وخيمة على البلدان النامية، وفي النهاية على العالم كمجموع.

والتركيب الحالي للتجارة العالمية وبنيتها وتوجيهها، إنما تسيطر عليه بضعة بلدان صناعية قوية. والبلدان المتقدمة لا تهيمن على أسواق التصدير والاستيراد لمعظم السلع

والخدمات فحسب، بل هي تسيطر كذلك على السياسات المالية والنقدية الرئيسية التي تؤثر بين أمور أخرى في شروط التجارة في المواد الأولية والسلع المصنّعة، يضاف إلى ذلك أن البلدان الصناعية تسيطر على ميادين البحث والتقنية التي هي المصادر الرئيسية للابتكار والتنمية.

ثانياً: الطاقة في التجارة العالمية

ازدادت حصة الطاقة في التجارة العالمية بالأسعار الاسمية من ٨,٥ بالمئة في عام ١٩٦٠ إلى ١٠ بالمئة في عام ١٩٧٠، وبلغت حوالى ٢٦ بالمئة في عام ١٩٨٠(١). وبحلول عام ١٩٨٤ انخفضت إلى حوالى ٢٢ بالمئة بسبب انخفاض أسعار النفط واجراءات الاقتصاد بالطاقة. والنفط والغاز والفحم الحجري هي المصادر الرئيسية الثلاثة للطاقة في التجارة العالمية. وتشترك في تجارة الطاقة كل البلدان النامية تقريباً. وفي عام ١٩٨٤ كان هناك خمسة وتسعون بلداً تضم نحو ٩٨ بالمئة من سكان البلدان النامية، يمكن تقسيمها إلى ٢٩ مصدّراً صافياً للطاقة، و٦٦ مستورداً صافياً لها. وكان اجمالي صافي صادرات المجموعة الأولى حوالى ٢٠,٤ مليون برميل معادل نفط يومياً، جاءت معظمها من ٢١ مصدّراً رئيسياً للطاقة. وكان اجمالي صافي واردات الطاقة للمجموعة الثانية ما يعادل حوالى ٤,٥ مليون برميل معادل نفط يومياً معظمها استورده أحد عشر مستورداً رئيسياً. وكان مجموع سكان هاتين المجموعتين من البلدان النامية حوالى ٣,٤٨ مليار عام ١٩٨٤، أي ما يشكّل حوالى ٧٣,٧ بالمئة من اجمالي سكان العالم. ومجموع سكان مجموعة المصدّرين (بما فيها الصين) ٣٤,٥ بالمئة، بينما شكل مجموع سكان مجموعة المستوردين (وبينهم الهند) ٣٩,٨ بالمئة. وتشارك الاقتصادات الثمانية المركزية التخطيط (باستثناء الصين) في تجارة الطاقة العالمية كمستوردة ومصدرة، ولكن داخل منطقتها بصورة رئيسية. وكان اجمالي صافي صادراتها في عام ١٩٨٤ ما يعادل حوالى ٣,٧ مليون برميل يومياً. ومصدّر الطاقة الرئيسي في هذه المجموعة هو الاتحاد السوفياتي. ونسبة هذه المجموعة في اجمالي سكان العالم هي حوالى ٨ بالمئة.

وكانت البلدان الصناعية الخمسة والعشرون ذوات اقتصاد السوق مستوردة صافية للطاقة بما يعادل ١٩ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٤. ولا تضم هذه المجموعة سوى ثلاثة بلدان مصدرة صافية للطاقة، وحصتها في اجمالي سكان العالم كانت نحو ١٧ بالمئة. ومع ذلك، فقد استوردت هذه المجموعة من البلدان الصناعية

---

(١) تشمل الفحم الحجري، النفط، الغاز، الأخشاب، والكهرباء.

كل صافي صادرات الطاقة لسائر العالم، بينما تضم البلدان النامية حوالى ثلاثة أرباع مجموع سكان العالم، ولكنها صدّرت ما يعادل حوالى ١٦ مليون برميل نفط يومياً في عام ١٩٨٤. وهذا يثير التساؤل: كيف يمكن مثل هذه النسبة المئوية الكبيرة من سكان العالم أن تصدّر تلك الكمية من الطاقة؟ وبالمثل، كيف يمكن مثل هذه النسبة المئوية الصغيرة من سكان العالم استيراد كل تلك الكمية من الطاقة؟ والجواب عن السؤال الأول يظهر في كون القسم الأكبر من صادرات الطاقة انما يأتي من أقطار أوبك التي لا تتعدى حصتها ٨ بالمئة من سكان العالم. إلا أن جزءاً مهماً من الجواب يمكن أن يعزى إلى المعدّل المنخفض للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان النامية بما فيها معظم مصدّري الطاقة. ويستتبع هذا أنه إذا كان للبلدان النامية أن تحقق مستويات من التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية تجاري تلك السائدة حالياً في البلدان الصناعية، فإنها ستحتاج إلى كل موارد طاقتها للاستهلاك المحلي. بل انها قد تتحول إلى مستوردة صافية للطاقة ما لم تتمكن من استكشاف موارد أخرى للطاقة وتطويرها، سواء تقليدية أو متجددة.

أما فيما يتعلق بالجواب عن السؤال الثاني، فهو المستويات العالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة. ويمكن لهذه المجموعة أن تستورد مثل هذه الكميات الكبيرة من الطاقة إضافة إلى انتاجها المحلي منها لأنها تصدّر الجزء الأكبر من حاجة العالم من الغذاء والسلع المصنعة، فضلاً عن التقنية والخدمات الماهرة. وبعبارة أخرى، فإن حاجتها إلى طاقة مستوردة إنما تعود إلى طاقاتها الصناعية والزراعية الواسعة المصممة لكفاية حاجاتها المحلية وللتصدير. وبالمثل، فالبلدان النامية كمجموعة تحتاج إلى تصدير كميات كبيرة من الطاقة لأن طاقاتها الانتاجية الصناعية والزراعية صغيرة وغير متطورة بالنسبة إلى حاجاتها المحلية، تاركة لذلك مجالاً صغيراً للتصدير. وهذه الحقائق تفسر سبب الاختلال الكبير في المساواة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية نظراً إلى أن توافر الطاقة واستهلاكها إنما هو في الأساس انعكاس لعدم مساواة أساسي أكبر في التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية. وهي تساعد كذلك على تفسير الرابط القوي بين الطاقة والتجارة والتنمية. وفي الأساس، تثير التنمية الحاجة إلى كل من الطاقة والتجارة اللتين توفران بدورهما الحافز الرئيسي للتنمية. وبهذا المعنى، **لا يمكن لأي بلد كبير أو صغير، غني أو فقير، أن يتجاهل هذه العلاقات الأساسية دون عواقب خطيرة على مستقبله.**

ثالثاً: المصادر المختلفة للطاقة والتجارة العالمية

١ ـ النفط

اتخذ دور الطاقة منذ بدء التحول العالمي في الطاقة من الفحم الحجري إلى النفط أهمية متزايدة في التجارة الداخلية والدولية. وكان النفط يتاجَر به في البدء بوجه عام ويتم استهلاكه في البلدان التي تنتجه. وعلى الرغم من أن النفط كان أول ما أنتج وتبودل تجارياً في روسيا ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت هذه الأخيرة هي التي مثلت الدور الرئيسي في بدء التجارة العالمية في النفط والمنتوجات النفطية وتوسيعها. واعتمدت شركات النفط الأمريكية في البدء على صادرات النفط من انتاج الولايات المتحدة الأمريكية المحلي، إلا أنه مع توسع الطلب على النفط عالمياً أصبحت الحاجة إلى موارد إضافية أمراً واقعاً، واتجهت شركات النفط الأمريكية نحو العالم في بحثها عن موارد وأسواق نفطية جديدة.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، وتفكك الامبراطورية العثمانية وانحلالها، وجدت شركات النفط الأمريكية والبريطانية، بالتشجيع والحماية من حكومتيهما، ثروة كبيرة في انتظارها في ايران والبلدان العربية التي رُسمت الحدود فيما بينها بشكل تعسفي على أيدي قوات محتلة لتناسب استراتيجياتها الاقليمية والعالمية. وأصبح النفط أهم مصدر للطاقة في التجارة العالمية في أعقاب اكتشافه واستغلاله في ايران والعراق والبحرين والسعودية في سني ما بين الحربين العالميتين. وسرعان ما أصبحت احتياطيات نفط الشرق الأوسط المصدر الأهم لصادرات الطاقة، بينما أصبحت لأوروبا الغربية واليابان، وفي النهاية الولايات المتحدة الأمريكية، هيمنة متزايدة كأسواق مستوردة للنفط. وسرعان ما توسعت بضع شركات نفط كبيرة موحدة تنتمي بصفة رئيسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتملك وتدير، وتسيطر على، موارد نفط الشرق الأوسط من استكشاف وانتاج إلى تسويق واستهلاك. وهكذا يمكن، إذا ما عدنا إلى الوراء، أن نرى أن التجارة العالمية في الطاقة، وبخاصة النفط، إنما بدأتها بضع شركات خاصة وظلت، كلياً تقريباً، تحت سيطرتها لعقود عديدة. وبما أن هذه الشركات تنتمي إلى بلدان صناعية قوية، فلم يكن هنالك أي تضارب أساسي في المصالح بينها وبين حكوماتها الأم.

واستمرت حلقة مغلقة من سبع شركات نفط رئيسية متعددة الجنسية هيمنت على صناعة النفط الدولية، تعمل بقوة كاملة حتى الستينيات عندما اكتشف قادمون جدد حقول نفط في ليبيا وأبو ظبي ونيجيريا وبلدان أخرى. وهؤلاء القادمون الجدد

على المسرح الدولي، سواء كانوا شركات مستقلة متمركزة في الولايات المتحدة الأمريكية أو شركات نفط وطنية لبلدان أوروبية، كانوا بحاجة إلى نفط لأنفسهم.

وسرعان ما تمكّنت شركات النفط المستقلة، بحقول نفطها الغنية الجديدة وشروط امتيازاتها المناسبة نسبياً، من الاستفادة من الطلب المتزايد من زيادة مستمرة في حصتها في السوق وفي مرافق العمليات اللاحقة في الصناعة النفطية. إلا أنها اقتدت بوجه عام بشركات النفط الرئيسية في تعاملها مع حكومات الأقطار المصدرة للنفط بالنسبة إلى التسعير والانتاج وقضايا ذات صلة أخرى، باستثناء سعيها للحصول على حصة متزايدة في العمليات اللاحقة في الصناعة النفطية متنافسة في ذلك مع الشركات العالمية الرئيسية.

وكانت التجارة في النفط في السنوات الخمس والعشرين التالية للحرب العالمية الثانية تسيطر عليها كلياً شركات نفط تنتمي إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكانت هذه الشركات تعمل وفقاً لمصالحها الفردية والمشتركة ضمن توجيهات سياسية عامة من حكومات بلدانها الأم. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن هناك أي مكان لأي مشاركة فعالة، أو أية مبادرة من الأقطار المصدرة للنفط التي كانت مواردها الطبيعية القابلة للنضوب هي الأساس لصناعة النفط العالمية.

ومع اكتشاف احتياطيات نفط جديدة في شمال افريقيا والشرق الأوسط، ودخول منافسين جدد مسرح النفط العالمي، بدأت إمدادات النفط تزيد على الطلب الفعلي على الرغم من زيادة سنوية تفوق السبعة بالمئة في الطلب عبر الخمسينيات والستينيات. وكانت البلدان الرئيسية المستوردة للنفط وشركات نفطها صاحبة الامتياز هي المستفيدة الرئيسية من هذه الفترة الفريدة من التوسع السريع في انتاج النفط واستهلاكه.

وكان اجمالي انتاج نفط أقطار أوبك عند تأسيسها في عام ١٩٦٠ حوالى ٨,٧ م ب/ي، وارتفع من ثم أكثر من ثلاثة أضعاف في عشر سنوات، وبلغ ذروة تقارب ٣١ م ب/ي في عام ١٩٧٣. واستمر بعد ذلك بالتذبذب حول تلك الذروة حتى عام ١٩٧٩. ومن المعروف أن انتاج أوبك بدأ بالانخفاض بحدة بعد عام ١٩٧٩ إلى أن بلغ حوالى ١٦ م ب/ي في عام ١٩٨٥. وبما أن نفط أوبك مثّل دور المصدّر المتمم للإمداد حتى عام ١٩٨٦، فإن معدلات الانتاج تذبذبت مع الطلب على النفط في السوق العالمية. وحكم هذا العرف الأساسي انتاج أوبك دون اعتبار لمستوى السعر وبنية سوق النفط أو ملكية العمليات الرئيسية وادارتها. لقد كانت أهداف اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط وقراراتهم هي التي تقرر مستوى انتاج أوبك أكثر من الملكية الاسمية أو الحقيقية والسيطرة على العمليات النفطية الرئيسية في أقطار أوبك.

وكانت هناك بموازاة الزيادة في انتاج أوبك خلال الستينيات زيادة ملموسة في انتاج غير أوبك الذي ازداد من حوالى ١٢,٢ م ب/ي في عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٢٤ م ب/ي في عام ١٩٧٠، و٢٧ م ب/ي في عام ١٩٧٣. واستمر في الزيادة باستمرار بعد تلك السنة، إلى أن بلغ حوالى ٣٤ م ب/ي في عام ١٩٧٩، وهو ما كان أكثر بقليل من ذروة انتاج أوبك في ذلك العام. واستمر انتاج غير أوبك منذ تلك السنة حتى الوقت الحاضر في الزيادة، بينما انخفض انتاج أوبك، كما رأينا، بحدة. وهكذا فالعلاقة التاريخية بين انتاج نفط أوبك وغير أوبك أظهرت الاتجاهات التالية: ازداد انتاج أوبك وغير أوبك باستمرار من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٣ (باستثناء فترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ عندما حدث تراجع طفيف في انتاج غير أوبك). ومع ذلك، فقد ازداد انتاج أوبك بسرعة أكبر من انتاج غير أوبك خلال الأعوام الثلاثة عشر التالية لإنشاء المنظمة. وكانت النتيجة أن ازدادت حصة أوبك من اجمالي انتاج النفط العالمي من ٤٢ بالمئة في عام ١٩٦٠ إلى ٥٣ بالمئة في عام ١٩٧٣. وجاءت بعد ذلك الفترة الثانية، من عام ١٩٧٣ حتى عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ عندما استمر انتاج غير أوبك بالزيادة باستمرار، بينما بدأ انتاج أوبك يتذبذب مع ميل نحو الانخفاض. وعلى الرغم من أن انتاج أوبك في عام ١٩٧٩ بلغ الذروة نفسها كما في عام ١٩٧٣، فإن حصة أوبك في اجمالي الانتاج العالمي انخفضت من ٥٣ إلى ٤٨ بالمئة خلال هذه الفترة. واستمرت حصة أوبك بالتراجع بعد عام ١٩٧٩، إلى أن بلغت أقلّ من ثلث اجمالي الانتاج العالمي بحلول عام ١٩٨٥.

ومع ذلك، ولأن كل انتاج أوبك تقريباً هو للتصدير، فإن حصتها في النفط المتاجر به عالمياً كانت دائماً أكبر كثيراً من حصتها في اجمالي الانتاج. ولكن حصتها في السوق انخفضت خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلى أن وصلت إلى ٦٢ بالمئة في عام ١٩٨٥، وذلك تحت ضغط الانتاج الآخذ بالانخفاض والمنافسة الآخذة بالزيادة من منتجين من غير أوبك. وعلى أي حال، فإن منتجي نفط أوبك كمجموعة ما زالوا هم اللاعبون الأساسيون في سوق النفط الدولية. والمشكلة هي أن الارادة والمقدرة على التحرك كفريق مصمِّم على حماية مصالحه الفردية والمشتركة كانتا أدنى كثيراً من المستوى المطلوب لقوة مهيمنة في السوق. وكان هذا واضحاً حتى عندما كانت حصصهم في السوق مقاربة لطاقات الانتاج. وهذا يقود إلى السؤال التالي: كيف سيلعب أعضاء أوبك أوراقهم إذا تمكنوا من زيادة حصتهم مجتمعة في السوق، لكن مع خفض في اجمالي عوائدهم بسبب الأسعار المنخفضة؟ وإذا حدث ذلك في وقت لا يزال لديهم فيه فائض من طاقات الانتاج، فإنهم سيعانون من منافسة بعضهم البعض على حصة أكبر في السوق، وسيكون هذا وضعاً مماثلاً للستينيات عندما كانت حصة أوبك في السوق تزداد بينما أسعار النفط تنخفض إسمياً وحقيقياً. وحقيقة أن تسويق

نفط أوبك الذي كان في أيدي شركات نفط أجنبية خلال تلك الفترة، بينما هو الآن تحت سيطرة الحكومات القومية، لن تحدث أي فرق إلا إذا كان هناك تسويق متناسق وسياسة تسعير تحكم قرارات أقطار أوبك.

أما فيما يتعلق بتقسيم النفط المتاجَر به عالمياً بين منتجي أوبك وغير أوبك في عام ١٩٨٥، فقد أنتجت أقطار أوبك حوالى ٦٢ بالمئة منه وبلدان غير أوبك ٢٧ بالمئة، باستثناء الاقتصادات الصناعية المركزية التخطيط التي بلغت حصتها حوالى ١١ بالمئة.

وتحولت البلدان النامية المصدرة للنفط من غير أوبك، إذا اعتبرت كمجموعة، من مصدرة صافية لحوالى ٨٠٠ ألف م ب/ي من النفط في عام ١٩٧٣ إلى مصدرة صافية لأكثر من ٤,٠ م ب/ ي في عام ١٩٨٥. ولو جمعنا كل البلدان النامية المصدرة للنفط معاً لكان اجمالي حصتها في سوق النفط العالمية ما يقرب من ٧٥ بالمئة في عام ١٩٨٥. أما الحصة الباقية من الإمداد التي تصبّ في سوق النفط العالمية، فتوفرها البلدان الصناعية المتقدمة من الغرب ومن الشرق. إلا أن شركات النفط من البلدان الغربية لا تزال تسيطر في ما بينها على معظم قطاعات النقل والتكرير والتسويق لصناعة النفط العالمية. وهكذا، فإن الدور الرئيسي للبلدان النامية في سوق النفط العالمية يقتصر إلى حد كبير على تصدير النفط الخام من مراكز تحميله. وهذا يعني أن نفوذها في سوق النفط لا يتناسب مع حصتها في السوق. أما إذا تمكنت من تحقيق مستوى أكبر من التعاون مما كان عليه الحال في الماضي، فإن نفوذها المشترك سيؤدي بكل تأكيد إلى تحقيق سعر معقول لصادراتها النفطية وسيطرة أكبر على المراحل التالية من الصناعة النفطية.

٢ ـ الغاز

على الرغم من أن اجمالي انتاج الغاز الطبيعي كان ما يعادل حوالى ٢٩,٧ م ب/ي في عام ١٩٨٤، فلم يخصص منه للتجارة الدولية سوى حصة صغيرة. وكما هي الحال في الفحم الحجري، فإن معظم الغاز يُستهلك إما في البلد الذي يُنتَج فيه أو في مناطق مجاورة. وتخفض النفقات العالية لمعالجته وخزنه ونقله من دوره في التجارة العالمية. وكانت المساهمة الصافية للبلدان النامية في عام ١٩٨٤ لصادرات الغاز العالمية ما يعادل حوالى مئة ألف ب/ي فقط من أصل ما يعادل ١,٥ م ب/ي (ولا يشمل ذلك تجارة الغاز داخل السوق الأوروبية المشتركة)، والاتجاه العام لتجارة الغاز يماثل حتى الآن اتجاه تجارة النفط. ومجموعتا البلدان النامية والمركزية التخطيط هما المصدران الصافيان لسوق الاقتصادات الصناعية. إلا أنه إذا تمكنت البلدان النامية من تحقيق

مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن اتجاه الطاقة والتجارة سيتغير بموجب ذلك.

٣ ـ الفحم الحجري

على الرغم من أن الفحم الحجري لا يزال ثانٍ مصدر رئيسي للطاقة في العالم بعد النفط، فإن مكانته في التجارة العالمية بسيطة نسبياً. وكان اجمالي الانتاج العالمي من الفحم الحجري في عام ١٩٨٤ ما يعادل حوالى ٤٤ م ب/ي إلا أن ما يعادل حوالى ٣ م ب/ي منه فقط جرت المتاجرة بها بين المجموعات الثلاث الرئيسية للبلدان. وكان اجمالي صافي واردات جميع البلدان النامية في عام ١٩٨٤ ما يعادل حوالى ٣٠ ألف ب/ي فقط. وأنتجت بلدان اقتصاد السوق الصناعية ـ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ـ ما يعادل حوالى ١٦ م ب/ي في عام ١٩٨٤، مع استهلاك يكاد يكون معادلاً لهذه الكمية، وكانت وارداتها الصافية ما يعادل ٣٠٠ ألف ب/ي فقط. وأنتجت الاقتصادات المركزية التخطيط باستثناء الصين ما يعادل ١٣,٣ م ب/ي. إلا أن صافي صادراتها كان معادلاً فقط لصافي واردات اقتصادات السوق الصناعية للعام ذاته. وكل هذا يعني أن التجارة العالمية من الفحم الحجري متمركزة بصورة أساسية داخل كل من المجموعتين الصناعيتين وفيما بينهما، ولا تزال. ودور البلدان النامية في تجارة الفحم الحجري غير مهم، ويتوقع أن يظل كذلك في المستقبل المنظور.

والعائقان الرئيسيان في الوقت الحاضر لتوسع عالمي مهم في تجارة النفط الحجري هما ارتفاع نفقات معالجته ونقله، ومشاكل التلوث المعقدة. ومع ذلك، فالفحم الحجري سيستمر في أن يكون مصدراً مهماً للطاقة من أجل الاستهلاك المحلي في كل البلدان النامية التي لديها احتياطيات مهمة من الفحم. إلا أن أهميته في التجارة العالمية ستزداد مع نضوب احتياطيات النفط الموجودة حالياً في نهاية الأمر.

لقد تناولنا بالبحث باقتضاب، حتى الآن، موقع المصادر الرئيسية الثلاثة للطاقة في التجارة العالمية. إضافة إلى ذلك، هنالك بعض التجارة العالمية في الطاقة النووية والكهرباء، ولكنها تكاد تكون محدودة ومقتصرة على بضعة بلدان فقط، وأسواقها رفيعة التخصص والتمركز، وحصتها في السوق العالمية صغيرة نسبياً.

رابعاً: المساعدات

تعتبر المساعدات الدولية ظاهرة حديثة على المسرح العالمي، بينما التجارة قديمة قدم التاريخ. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي بدأت المساعدات الرسمية

المنتظمة والكبيرة من حكومة إلى حكومة لمصلحة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وكان مشروع مارشال يهدف إلى الإسراع في إعادة بناء اقتصادات أوروبا الغربية بهدف حفز توحيد اقليمي اقتصادي وتكامل عسكري في وجه نفوذ القوة السوفياتية المتنامية في تلك المنطقة.

«ظلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية البلد الدائن الرئيسي، وأصبح دولارها عملة الاحتياط الرئيسية. وأعلنت في عام ١٩٤٧ برنامج انعاش اقتصادي (مشروع مارشال) يهدف إلى اعادة بناء البلدان التي خرّبتها الحرب في أوروبا. وقدّم المشروع بين ١٩٤٨ و١٩٥٢ أكثر من ١١ مليار دولار إلى أوروبا الغربية، اضافة إلى ٢,٦ مليار دولار أخرى بين عام ١٩٥١ ومنتصف عام ١٩٥٣. وأخذت المساعدات بوجه رئيسي شكل منح من السلع. أما الأموال، فقد استخدمت لتمويل الاستثمار. وهذا ما ساعد أوروبا على استعادة العافية بشكل دراماتيكي. وزادت البلدان المستفيدة من برنامج الانعاش الاقتصادي هذا انتاجها الصناعي بنسبة ٣٩ بالمئة بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٢»[٢].

لقد كان مشروع مارشال ناجحاً للغاية في مساعدة البلدان الأوروبية على اعادة بناء اقتصاداتها وزيادة انتاجيتها وتعلّم العمل معاً في مواجهة المشاكل الأساسية الاقليمية الاقتصادية والاستراتيجية. وساعدت هذه التطورات الايجابية البلدان الأوروبية على زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى. وبما أن هذه البلدان زادت صادراتها من السلع والخدمات، فقد استمرت مراكز مدفوعاتها الخارجية في التحسن إلى أن أصبح بوسع معظمها اعلان عملاتها قابلة للتحويل بحلول نهاية عام ١٩٥٨، وتبعتها اليابان في الاتجاه نفسه بعد ست سنوات.

والتجربة الأوروبية مثال جيد لكيفية استخدام المساعدات الخارجية (معظمها منح) لتطوير التنمية الاقتصادية والنمو، الأمر الذي يحرك بدوره الطلب على الطاقة، ويؤدي إلى تجارة عالمية أكبر وأكثر تنوعاً. وهي توفر مثالاً طيباً للترابط الايجابي للعلاقات بين التنمية الاقتصادية والمساعدات والتجارة واستهلاك الطاقة؛ وكل هذه تميل إلى التحرك في الاتجاه نفسه سواء صعوداً أو نزولاً.

ولسوء الحظ، لم يجرِ تكرار التجربة الناجحة لمشروع مارشال في البلدان النامية. وعلى الرغم من الكميات المهمة من المساعدات الخارجية المقدمة إلى البلدان النامية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، فلم تؤد مدفوعاتها السنوية ولا شروطها وظروفها إلى تنمية اقتصادية قابلة للاستمرار. يضاف إلى ذلك أنها لم تكن مدعومة بسياسة تجارة حرة في البلدان الصناعية، بل على العكس من ذلك، فقد أظهر الاتجاه التاريخي زيادة

(٢) World Bank, *World Development Report, 1985* (New York: Oxford University Press for the World Bank, 1985), p. 15.

في القيود التجارية والنقدية والمالية على واردات السلع المصنعة وشبه المصنعة من البلدان النامية. وفي حالات عديدة كانت المساعدات تعطى شرط أن لا تُستخدم في مناطق تزيد فيها المنافسة مع صادرات البلدان المانحة. وفي حالة المواد الخام كانت السياسة العامة استيرادها من البلدان النامية بأسعار متدنية وآخذة بالهبوط. وتجلت النتيجة المشتركة لكل هذه السياسات بوضوح في الشروط المتدهورة لتجارة البلدان النامية ومصاعبها المتزايدة مع الدين الخارجي ومشاكل المدفوعات. وبوجه عام، كانت المكاسب من المساعدات الخارجية أقل كثيراً من الخسائر من التجارة، وبما أن الوقت والمجال لا يسمحان ببحث مستفيض في موضوع المساعدات الخارجية المعقد والمثير للاهتمام بالنسبة إلى التنمية والتجارة واستهلاك الطاقة، فمن الضروري أن نقصر بحثنا على المساعدات المتعلقة بالطاقة والنفط.

خامساً: النفط والمساعدات

كانت الكويت رائدة في تشكيل سياسة مساعدات مرتكزة على مواردها النفطية، إذ أنشأت في عام ١٩٦١ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، فكان أول مؤسسة قومية لمنح المساعدات في البلدان النامية. وفي عام ١٩٧٤ جرى تعديل قانون الصندوق ليشمل بلداناً نامية غير عربية، وزيد رأسماله المكتتب به إلى مليار دينار كويتي. وخُوّل الصندوق كذلك صلاحية اقتراض وإصدار سندات إلى حد أقصاه ضعفا رأسماله واحتياطيّه. وفي السبعينيات أسست بلدان عربية أخرى مصدّرة للنفط صناديق تنميتها القومية الخاصة بها لتقديم مساعدات ميسرة إلى البلدان النامية العربية وغير العربية. وأنشئت مثل هذه الصناديق أو المصارف في أبو ظبي والسعودية وليبيا والجزائر والعراق وقطر. وأقامت بعض البلدان الأخرى الأعضاء في أوبك، وبخاصة ايران وفنزويلا، برامج مساعدات لمصلحة بلدان نامية أخرى.

وكان هناك، إضافة إلى هذه المؤسسات الوطنية للمساعدات، مساعدات ثنائية من حكومة إلى حكومة. وقد ساهمت البلدان المصدرة للنفط بقوة في مؤسسات مساعدات متعددة الأطراف أو أنشأت مؤسساتها الخاصة بها. أما بالنسبة إلى الأقطار العربية فأقدم مؤسسة مساعدات متعددة الأطراف هي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشيء في الكويت في عام ١٩٧٢. وأنشيء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا في عام ١٩٧٣، وبدأ عملياته في السودان في عام ١٩٧٥ لمصلحة كل البلدان الافريقية غير العربية. وكذلك انشيء البنك الاسلامي للتنمية لتقديم مساعدات إلى البلدان الاسلامية. وقد ساهمت الأقطار العربية المصدرة

للنفط بمعظم موارد هذه المؤسسات. والشيء نفسه صحيح بالنسبة إلى صندوق أوبك الذي أنشىء في فيينا في عام ١٩٧٥.

وأنشأت الأقطار المصدرة للنفط وبخاصة الأقطار الأعضاء في أوبك، في أعقاب الزيادة في سعر النفط في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، برامج مساعدات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو وسّعت كثيراً ما كان قائماً لديها منها. وكانت كلها بالغة السرعة في تحويل الموارد المالية إلى البلدان النامية التي كانت تعاني عبئاً ثقيلاً من أسعار النفط المرتفعة والأسعار المرتفعة لواردات أخرى بما فيها المواد الضرورية كالأغذية. وبلغ المعدل الصافي للمدفوعات، خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ أكثر من خمسة مليارات دولار في السنة، وهو ما يكاد يعادل ثلاثين بالمئة من مجموع مساعدات التنمية الرسمية من جميع المصادر[٣].

وشكلت مساعدات أوبك للبلدان النامية منذ الزيادة في أسعار النفط نسبة مئوية من مجمل انتاجها القومي أعلى كثيراً من نسبة البلدان المانحة للمساعدات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على الرغم من الثراء الأكبر والتنوع في الموارد للمجموعة الثانية. وبالنسبة إلى مجموعة أوبك ازداد اجمالي المساعدات الرسمية من ١,٢ بالمئة من مجمل الانتاج القومي في عام ١٩٧٠ إلى حوالى ٣ بالمئة في عام ١٩٧٥. وعلى الرغم من أنه أخذ يتدهور في عام ١٩٨٠ فكان لا يزال أكثر من ١ بالمئة في عام ١٩٨١، على الرغم من هبوط حاد في العوائد بسبب انخفاض أسعار نفط أوبك وصادراتها.

وكانت حصة الأقطار العربية المصدرة للنفط في مدفوعات المساعدات أعلى بالنسبة إلى مجمل انتاجها القومي من معدل أوبك. وكانت في عام ١٩٧٠ أكثر من ٤ بالمئة وازدادت إلى ٨,٥ بالمئة في عام ١٩٧٥. وحتى في عام ١٩٨٣ كانت حوالى ٣ بالمئة[٤] على الرغم من معاناة الأقطار العربية المصدرة للنفط أشد خفض في ايراداتها النفطية، وتحمّل عبء الحرب الايرانية ـ العراقية الثقيل التي بدأت في عام ١٩٨٠ وأخذت تهدد مستقبل المنطقة كلها.

وهنالك أيضاً العديد من المشاريع المشتركة الثنائية والمتعددة الأطراف بين كل الأقطار المصدرة للنفط والعديد من البلدان النامية والمتقدمة، اضافة إلى المساعدات الميسرة التي تقدمها مؤسسات قومية ومتعددة الأطراف تنتمي إلى الأقطار المصدرة للنفط.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٢.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

وهنالك بين الأقطار العربية عدة مئات من مثل تلك المشاريع في القطاعات العامة والخاصة تغطي كل مجالات النشاط الاقتصادي تقريباً. وتشير التقديرات إلى أن هناك حوالى ٢٥ مليار دولار مستثمرة في هذه المشاريع. وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من معظم هذه المشاريع هو الربح التجاري، فهي كلها مصممة لتطوير التنمية الاقتصادية والتعاون بين المشاركين فيها. وهنالك مؤسسة عربية مهمة أخرى متعددة الأطراف تعمل في حقل المساعدات هي صندوق النقد العربي المؤسس في أبو ظبي في عام ١٩٧٧، وهدفه الرئيسي هو مساعدة الأقطار العربية التي تعاني مشاكل في ميزان المدفوعات وتنمية التجارة والمدفوعات بين الأقطار العربية.

وعلى الرغم من أن المساعدات بين الأقطار العربية سبقت تاريخ الزيادة في أسعار النفط، فلم يكن بإمكان الأقطار المصدرة للنفط تدشين برامج مساعداتها أو توسيعها، من حيث الحجم والتغطية الجغرافية إلا بعد تلك الزيادة في الأسعار، وكان هذا واحداً من أهم المكاسب الايجابية من الزيادة في أسعار النفط. وكان هناك مكسب آخر للطاقة والتجارة والتنمية هو تدشين أو توسيع التجارة بين البلدان النامية المصدرة للنفط والمستوردة له. وكانت العناصر الرئيسية لهذا التوسع التجاري الكبير الأهمية صادرات النفط والمنتوجات النفطية من المجموعة الأولى مقابل واردات من الأغذية والسلع المصنّعة والخدمات من المجموعة الثانية. ومع هذه البداية المشجعة يمكن للطاقة والتجارة والمساعدات والتنمية أن تتفاعل لتوفر أساساً متيناً بين البلدان النامية المصدرة للنفط وتلك المستوردة له. وهنالك امكانية كبيرة لمثل هذا النوع من التنمية عبر اعتماد متبادل منتظم، وبخاصة على أساس اقليمي.

سادساً: المساعدات من البلدان المتقدمة

ربما كان من الطبيعي أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية، التي خرجت من الحرب العالمية الثانية أقوى قوة اقتصادية وعسكرية في العالم، المبادرة في تقديم مساعدات. ولقد سبق أن ذكرنا حجم المساعدات المقدمة بموجب مشروع مارشال وهدفها وأهميتها. وقد تبعتها في عام ١٩٥١ مساعدات برنامج النقطة الرابعة الهادفة إلى تقديم عون تقني إلى بلدان نامية، كان العديد منها في ذلك الوقت تحت الحكم الاستعماري. ولم يشمل المشروع مساعدات مالية، إذ إن الاعتقاد السائد كان أن القطاع الخاص الأمريكي وبنك الاستيراد والتصدير سيوفران ذلك النوع من المساعدة. إلا أنه سرعان ما تبين، أنه لا بد، لاستخدام المساعدات الفنية، لنوع من تمويل المشروع. وأنشىء لهذه الغاية صندوق قروض التنمية في عام ١٩٥٧، وحلّت محله فيما بعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وكان هدفها الرئيسي توفير قروض

سهلة طويلة الأمد موجهة نحو المشاريع. وبحلول عام ١٩٦١، بدأت بلدان أوروبية عدة برامج مساعدات واسعة خاصة بها، وبخاصة المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية والبلدان الاسكندنافية.

ويمكن إدراك أهمية القادمين الجدد المانحين مساعدات دولية خلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات في حقيقة أن حصة الولايات المتحدة في اجمالي المساعدات الرسمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هبطت من ٦٠ بالمئة في أوائل الستينيات إلى أقل من ٣٠ بالمئة في السبعينيات.

وأنشئت خلال الستينيات والسبعينيات عدة مؤسسات دولية واقليمية متعددة الأطراف مثل مؤسسة التنمية الدولية (I.D.A) كفرع للبنك الدولي، وبنوك التنمية الاقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء، وبرامج مساعدات فنية متنوعة أخرى للأمم المتحدة، إلى جانب صندوق أوبك والصندوق الدولي للتنمية الزراعية(٥).

وعلى الرغم من أن اجمالي المساعدات الرسمية ازداد من ١١ مليار دولار في عام ١٩٧٢ إلى أكثر من ٤٢ مليار دولار في عام ١٩٨٠(٦)، فقد كان معظم هذه المساعدات مربوطاً باتفاقات شراء وترتيبات أخرى باستثناء المساعدات من أقطار أوبك. والمشكلة الأوضح عاقبة كانت مشكلة الدين الخارجي التي زادت مع الزيادة في القروض التجارية والمساعدات الأقل يسراً، وكذلك الزيادة الحادة في معدلات الفائدة خلال السبعينيات. وقد أشارت التقديرات أنه بحلول ١٩٨٦ بلغت الديون الخارجية المتراكمة على البلدان النامية حوالى ألف مليار دولار تكلّف خدمتها السنوية أكثر من مئة مليار دولار.

وكان نصيب عبء الدين بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له في عام ١٩٨٥ حوالى ٦٠ بالمئة للمجموعة الأخيرة. وبما أن عدد البلدان في المجموعة الأولى أقل نسبياً، فإن عبء دينها الخارجي يلقي بشكوك قوية على الادعاء الذي يتردد غالباً من أن مشكلة الدين الخارجي مرتبطة كثيراً بالبلدان النامية المستوردة للنفط. والحقيقة أن البلدان الستة المثقلة أكثر من غيرها بالديون في العالم الثالث موزعة بالتساوي بين مصدِّري نفط ومستورديه(٧). ولكن، ودون اعتبار للتوزيع الفعلي لعبء الدين بين البلدان النامية، وبغضّ النظر عن القوى المختلفة التي خلقت هذه المشكلة الضخمة، فلن يكون بامكان البلدان النامية كمجموعة تحقيق نمو اقتصادي

---

(٥) لمزيد من التفاصيل عن البنية المؤسساتية السابقة والحالية للمساعدات الدولية، انظر: المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه، ص ٩٥.
(٧) البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، فنزويلا، كوريا الجنوبية، وأندونيسيا.

مهم في المستقبل المنظور دون خفض سريع وملموس في التزامات دينها الخارجي. ولن تكون المساعدات في شكلها الحاضر ولا أنماط التجارة المقيدة السائدة اليوم، كافية لمواجهة أعباء موازين مدفوعات البلدان النامية. ولا يمكن في ظل مثل هذه الظروف تحقيق أي تنمية اقتصادية مهمة وقابلة للاستمرار في العالم الثالث. وهذا بدوره له عواقب خطيرة وبعيدة المدى على التجارة العالمية والمساعدات والأمن وتحولات الطاقة العالمية.

سابعاً: المساعدات المتعلقة بالطاقة

خصصت بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ الزيادات في أسعار النفط في عام ١٩٧٣ والفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ حصة متزايدة من مساعداتها إلى قطاعات الطاقة المحلية للبلدان النامية المستوردة للنفط. والهدف الرئيسي من هذا النوع من المساعدات هو زيادة درجة الاكتفاء الذاتي من الطاقة في هذه البلدان بهدف الحد من استهلاكها من النفط. ووراء هذا الهدف العريض رغبة في خفض الطلب الاجمالي على النفط، وبخاصة نفط أوبك، كجزء من استراتيجية عامة لخفض أسعار النفط، ومن ثم إضعاف قدرة أوبك على ادارة سعرها الرسمي والدفاع عنه.

وأيدت أقطار أوبك المفهوم العام لمساعدة بلدان نامية مستوردة للنفط على تطوير موارد طاقتها المحلية وخفض عبء وارداتها النفطية. إلا أن هدفها كان المساعدة في زيادة درجة الاعتماد على النفس بين البلدان النامية وزيادة المعدل العام لإنجازها الاقتصادي. وهناك حافز آخر هو قلق أوبك من مشكلة نضوب النفط التي أصبحت أكثر جدية خلال السبعينيات. وكان هنالك شعور في محله بأنه إذا اكتُشف مزيد من النفط وموارد الطاقة الأخرى وجرى تطويره في البلدان النامية، فإن ذلك سيساعد على خفض معدل نضوب نفط أوبك، وكذلك اطلاق مزيد من الموارد للتنمية الاقتصادية. وهكذا دعمت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأوبك المساعدات لتنمية موارد الطاقة المحلية في البلدان النامية المستوردة للنفط، ولكن بدوافع وأهداف مختلفة.

وكانت الخطوط العامة لسياسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة إلى جميع المساعدات المتصلة بالطاقة في البلدان النامية ما يلي: مساعدة فنية لتخطيط مناسب للطاقة، ووسائل اقتصاد في النفط، ومشجعات على استبدال النفط، واستغلال موارد أخرى للطاقة. وأُعطي تركيز خاص لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في كل برامج المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف. وقدِّرت القيمة الاجمالية

لالتزامات المساعدات المتصلة بالطاقة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمبلغ ٢,١ مليار دولار في عام ١٩٨١[٨].

وقبل اختتام هذا العرض العام الضروري والموسع نوعاً ما، من الضروري التشديد على أنه لا الطابع ولا الشروط الحالية للتجارة العالمية ولا الحجم والأحوال الراهنة للمساعدات تؤدي إلى معدل ثابت للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية. ولا يمكننا توقّع أي تحسينات مهمة في الاقتصاد العالمي دون تغييرات أساسية وبعيدة المدى تؤثر في هاتين الناحيتين الحيويتين للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وعلى العكس من ذلك، سيكون هناك تدهور اقتصادي واجتماعي شديد الخطورة في معظم البلدان النامية إن لم يكن في جميعها. وستتأثر عكسياً، نتيجة لذلك، البلدان الصناعية فيما يتعلق بخفض امكانات تصديرها والحاجة إلى فرص استثمار قابلة للاستمرار، وازدياد التوتر السياسي والعنف في العالم. ويجب أن تكون مخاطر الأمن الشاملة والثمن الاقتصادي والاجتماعي لمثل هذه الحالة مصدر القلق الرئيسي لكل البلدان، ذلك أنه دون حلول مناسبة لمشاكل التنمية الحيوية وحاجات البلدان النامية، لا يمكن استخدام الطاقة ولا النفط بصورة صحيحة لتعزيز التنمية والازدهار العالميين.

ويجب بذل جميع الجهود لزيادة حجم المساعدات الخارجية وتحسين نوعيتها. وإذا كانت أقطار أوبك، وبوجه خاص أقطار أوابك، قادرة على توفير حصة مهمة من مجمل انتاجها القومي للمساعدات الرسمية على الرغم من اعتمادها شبه الكلي على صادرات مواردها النفطية القابلة للنضوب، فيجب أن تكون البلدان الصناعية الغنية قادرة على الوصول إلى الهدف المحدد في الأمم المتحدة على الأقل وهو ٠,٧ بالمئة من مجمل انتاجها القومي. ويجب أن تتضمن شروط المساعدات الرسمية نسبة أعلى من المنح ورؤوس أموال قليلة الكلفة نسبياً للاستثمارات المطلوبة في البنى التحتية والزراعة والموارد البشرية. ويجب التخفيف من ربط كل من القروض الرسمية والتجارية بترتيبات تتعلق بمشتريات وصادرات من البلد المانح. ولا بد من اعتماد أكبر على المساعدات المتعددة الأطراف، وبخاصة من البنوك الاقليمية والمؤسسات الاستثمارية.

ومن التطورات البارزة التي ينبغي الإشارة إليها هنا، ما أحدثه الهبوط الشديد في أسعار النفط خلال عام ١٩٨٦ من انتقال موارد مالية ضخمة من البلدان النامية المصدرة للنفط إلى البلدان الصناعية الغنية. لقد أسفر ذلك عن انتقال ما يتراوح بين ٥٠ ـ ٦٠ مليار دولار. وهنالك مبلغ آخر يتراوح بين ٢٠ و٢٥ مليار دولار بسبب

---

(٨) «Support for Third-World Energy,» *OECD Observer*, no. 125 (November 1983), p. 18.

التدني في معدل صرف الدولار. ومثل هذا الانتقال الضخم للموارد من مجموعة مهمة من البلدان النامية سيؤثر جدياً في قدرتها على الاستثمار في التنمية المحلية ومواجهة التزاماتها بالنسبة إلى التجارة الخارجية والديون. وهي ستخفض كذلك جدياً قدرتها على تطوير التجارة والتعاون الاقتصادي مع البلدان النامية الأخرى. وستنخفض كذلك بشكل كبير وارداتها الضخمة من السلع والتقنية والخدمات من البلدان الصناعية.

وهنا تبرز أسئلة مثيرة للاهتمام هي: ماذا سيحدث للموارد المحولة إلى البلدان الصناعية على شكل أسعار نفط هابطة ودولار متدني القيمة؟ هل ستُستهلك محلياً أم ستنفق على سباق التسلح؟ كم سيذهب منها إلى زيادة المساعدات إلى البلدان النامية بما فيها المصدرة للنفط؟ عبر أي نوع من آلية اعادة التدوير ستوجه هذه الموارد، أو جزء منها، إلى البلدان النامية؟ هذه كلها أسئلة تتصل بالموضوع لا يجيب عنها إلا الزمن وحده. ومن المؤمل أنه إذا حصلت اعادة التدوير، فإنها لن تكون خاضعة للشروط والظروف نفسها التي اتسمت بها المساعدات والتجارة العالمية من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الماضي. وربما كان الأهم هو الأمل في أن أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى التي تشكّل معظم صادرات البلدان النامية ستستقر عند مستويات ثابتة أو مرتفعة قليلاً بالمعنى الحقيقي.

وكما رأينا في هذا الفصل فإن هذا لا يمكن تحقيقه بالنسبة إلى النفط، قبل كل شيء، دون التماسك والانضباط بين الأقطار الأعضاء في أوبك أولاً، وثانياً، دون تعاون البلدان الأخرى المصدرة للنفط مع أعضاء أوبك. وهنالك أمر مطلوب آخر هو أن توقف البلدان الصناعية سياسة المجابهة التي تتبعها إزاء أسعار النفط، وتتبنى بدلاً من ذلك سياسة تعاون مرتكزة على أسعار نفط مستقرة وشروط منصفة للتجارة مع البلدان النامية. (لمزيد من المعلومات المهمة حول انتاج الطاقة واستهلاكها والتجارة انظر الجداول: (٣ ـ ١)، (٦ ـ ١)، (٦ ـ ٢).

جدول رقم (٦ - ١)
النسبة المئوية للتغييرات في شروط التجارة والأسعار العالمية
(١٩٦٣ - ١٩٨٥)(*)

	التغيير من السنة السابقة							
	المعدل ١٩٦٣ - ١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥
شروط التجارة								
البلدان الصناعية	٠,٣	١٠,٦-	١,٠-	٣,٩	٦,٤-	٢,٧	١,١	١,٨
البلدان النامية	—	—	—	٦,٨-	١٦,٧	١,٢-	١,٢	٢,٢-
مصدِّرة للوقود	٠,٥	١٤٠,٠	٥,٨	١٠,٣-	٤٣,٨	٠,١	١,١	٤,٢-
غير مصدِّرة للوقود	٠,٣	٥,٩-	٥,٩	٣,٩-	٥,٩-	٢,٦-	١,٥	١,٢-
أسعار التجارة العالمية (بشروط الدولار الأمريكي) من مجموعات السلع الرئيسية								
الصناعات	٣,٠	٢١,٨	—	١٥,٦	١٠,٧	٢,٥-	٣,٧-	١,٠
النفط	٣,٠	٢٢٥,٨	٦,٣	٠,٤	٦٣,٥	٤,٢-	٢,١-	٤,٤-
السلع غير النفطية	٢,٥	٢٨,٠	١٣,٣	٥,٥-	٥,٩	١٠,١-	٣,٧-	١٢,٢-

(*) باستثناء الصين قبل عام ١٩٧٨.

المصادر: بالنسبة إلى السنوات ١٩٦٣ - ١٩٧٦، انظر:

World Economic Outlook, 1983 (International Monetary Fund), table 9, p. 177.

وبالنسبة إلى السنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٥، انظر:

World Economic Outlook, 1986, table A 20, p. 200.

جدول رقم (٦ - ٢)

التجارة العالمية في السلع والوقود، ١٩٧٠ - ١٩٨٤
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الصادرات العالمية (فوب)						
السلع	٢٨٠,٠٠٠	١,٩٩٦,٤٩٥	١,٩٧٢,٧٥٢	١,٨٤٢,٧٩٦	١,٨٠٨,٥٦٢	١,٩٠٢,٨١٣
الوقود	٢٩,٤٠٠	٥٧٨,٩٨٤	٥٩٣,٧٩٨	٥٢١,٥١١	٤٥٢,١٤٠	٤٥٤,٧٧٢
النسبة المئوية للوقود/ السلع	١٠,٥	٢٩,٠	٣٠,١	٢٨,٣	٢٥,٠	٢٣,٩
الواردات العالمية (سيف)						
السلع	٢٩٤,١٠٠	٢,٠٥٢,٥١١	٢,٠٣٢,٢١٤	١,٩٠٨,٩٥٠	١,٨٨٦,٠٦٦	١,٩٩٣,١٦٢
الوقود	٢٩,٤١٠	٥٣١,٦٠٠	٥٦٦,٩٨٨	٥٠٧,٧٨١	٤٤٥,١١٢	٤٣٤,٥١٠
النسبة المئوية للوقود/ السلع	١٠,٠	٢٥,٩	٢٧,٩	٢٦,٦	٢٣,٦	٢١,٨

المصدر: *Monthly Bulletin of Statistics* (United Nations), (January 1983), and (December 1985).

الفصل السّابع

حاجاتُ الطّاقةِ المحلّيّة

تبين من الفصل السابق أن البلدان النامية كمجموعة هي في الوقت الحاضر المصدرة الرئيسية للطاقة في العالم. أما مجموعة المستوردين الصافين فتتألف من بلدان اقتصاد السوق الصناعية التي تعتبر مجموعة مستوردة رئيسية للطاقة على الرغم من مستوياتها العالية من انتاج الطاقة المحلي، وبلدان الاقتصاد المركزية التخطيط باستثناء الصين التي تعتبر مصدّراً صافياً ثانوياً للطاقة. وعندما يُجمع اجمالي انتاج الطاقة واستهلاكها لدى مجموعتين، فإن عجزهما الصافي في الطاقة يساوي صافي الصادرات أو «الإمداد» من البلدان النامية. ومع ذلك، فهاتان المجموعتان من البلدان المتقدمة صناعياً تملكان معظم موارد الطاقة الأحفورية، بينما تضم البلدان النامية معظم سكان العالم.

وما تدل عليه هذه الأرقام هو أن العالم، فيما يتعلق بموارد الطاقة وضغط السكان، منقسم إلى مجموعتين من البلدان. فهناك، في المجموعة الأولى، وفر نسبي من موارد الطاقة التقليدية وتركيز في التقنية لتنمية مصادر طاقة جديدة ومتجددة، وندرة نسبية في السكان. وفي المجموعة الثانية ندرة نسبية في موارد الطاقة التقليدية ونقص عام في التقنية الحديثة لتنمية موارد الطاقة الجديدة والمتجددة، ووفرة نسبية في السكان. وانتجت المجموعة الأولى في عام ١٩٨٤ حوالى ٦٧ بالمئة من انتاج الطاقة التجاري في العالم، ولكنها استهلكته كله محلياً، بينما أنتجت المجموعة الثانية حوالى ٣٣ بالمئة من انتاج الطاقة العالمي، إلا أن استهلاكها المحلي كان حوالى ٦٨ بالمئة مما انتجته، والباقي صدّرته إلى بلدان المجموعة الأولى.

وهنا يتمثل لنا أبرز صور عدم المساواة العالمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فالمجموعة الأولى تضم ٢٥ بالمئة من سكان العالم، وتملك حوالى ٧٥ بالمئة من

اجمالي موارد الطاقة، وتنتج حوالى ٦٧ بالمئة من الطاقة التجارية في العالم، وتستهلك حوالى ٧٧ بالمئة من انتاج الطاقة العالمي. أما المجموعة الثانية التي تتألف من البلدان النامية، وتضم حوالى ٧٤ بالمئة من سكان العالم، فلا تملك إلا حوالى ٢٥ بالمئة من موارد الطاقة التقليدية في العالم، وتنتج حوالى ٣٤ بالمئة من الطاقة التجارية، وتستهلك حوالى ٢٣ بالمئة من انتاج الطاقة العالمي.

إضافة إلى عدم التوازن البالغ الخطورة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بالنسبة إلى مواردها من الطاقة التقليدية وانتاجها واستهلاكها وسكانها، هنالك عدم مساواة أكثر خطورة في البحوث والتقنية وموارد رأس المال في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. ومثل هذه الاختلالات تشير إلى أنه إذا استمر الاتجاه الحاضر بتوسع موارد الطاقة وانتاجها واستهلاكها دون تحسينات رئيسية، فإن البلدان النامية كمجموعة سيكون لديها تناقص في موارد الطاقة لحاجاتها المحلية. وعلى سبيل المثال، إذا افترضنا أن البلدان النامية كمجموعة ستحقق في النهاية مستوى من التنمية الاجتماعية الاقتصادية معادلاً لذلك الموجود في اسبانيا، وتحتل وضع الطاقة نفسه في ذلك البلد، فعندها سيبلغ اجمالي استهلاكها من الطاقة التجارية ١٤٨ مليون برميل معادل نفط يومياً منها ٥٩ م ب/ي من النفط. وهذا سيغيّر بشكل جذري مركزها الصافي في سوق الطاقة العالمية. وإذا بلغت البلدان النامية هذه الحالة المعتدلة من التنمية، فستستهلك ما يعادل معدلها الحالي من انتاج الطاقة، وستحتاج إلى استيراد ٩٠ مليون برميل معادل نفط يومياً. إن ما تدل عليه هذه الأرقام هو أن الوضع الحالي للبلدان النامية كمصدرة رئيسية للطاقة في العالم هو وضع غير طبيعي، ولا يمكن أن يستمر طويلاً إذا كان لها أن تنجح في تحقيق أهدافها القومية في التنمية. أما إذا فشلت في ذلك، فعندها لن يكون بإمكانها توفير حتى المستوى الأدنى من العيش لسكانها الكثر حالياً والمتنامين بسرعة. وبعبارة أخرى، فإنها ستواجه إذا نجحت في أهدافها في التنمية نقصاً في موارد الطاقة المحلية، أما إذا فشلت فستواجه نقصاً خطيراً في السلع الاستهلاكية والخدمات. ومن الواضح أنه إذا تُرك لها الخيار، ستفضّل مواجهة الوضع الأول لأنه سينجم عن تنمية متقدمة تساعدها في النهاية على زيادة مواردها المحلية من الطاقة وتحسين قدرتها المؤسساتية لتخطيط قطاعات طاقتها وإدارتها.

ومن الجانب الآخر ستكون مضاعفات مثل هذا البديل للبلدان الصناعية المتقدمة كمجموعة هي الاعتماد الأكبر على مواردها المحلية الذاتية للطاقة والموجودة لديها بوفرة. وخياراتها في الطاقة والتنمية هي إما تطوير، وتشجيع معدل متزايد من النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، أو الاستمرار في الوضع الحالي من عدم المساواة الاقتصادية في العالم. وإذا اتبعت البديل الأول، فإنه سيترتب عليها زيادة اعتمادها على مواردها المحلية الذاتية للطاقة، وربما أن تصبح في النهاية مصدرة صافية

للطاقة إلى البلدان النامية. أما إذا اختارت البديل الثاني، فعندها ستستهلك في النهاية موارد الطاقة المتواضعة للبلدان النامية وتضع بذلك حداً لأي أمل للتنمية والازدهار في المستقبل. والحقيقة أن البلدان النامية كمجموعة لا يمكنها تحقيق أهدافها في التنمية دون أن تخفض بشكل كبير، وتنهي في النهاية وضعها كمصدرة صافية للطاقة.

أولاً: اختلاف الأوضاع بين المجموعات والأقطار

عاملنا حتى الآن كل البلدان النامية كمجموعة متجانسة، وكل البلدان المتقدمة كمجموعة متجانسة أخرى. وبقدر ما يعتبر هذا التقسيم البالغ البساطة مهمّاً بالنسبة إلى تصوير عدم المساواة الحاضر والممكن في موارد الطاقة وضغط السكان بين المجموعتين، فإنه يخفي تفاوتات هائلة عبر الأقاليم والبلدان داخل كل مجموعة. ونجد أن مجموعة الاقتصادات المركزية التخطيط داخل جماعة البلدان المتقدمة تستهلك حوالى ٩٠ بالمئة من انتاج طاقتها المحلي وتصدّر الباقي، وفيها حوالى ٣٣ بالمئة من مجموع سكان تلك المجموعة (عام ١٩٨٤)، وتستهلك حوالى ٣٢ بالمئة من اجمالي الاستهلاك المحلي للطاقة فيها. وتوزيع موارد الطاقة والاستهلاك كبير الاختلاف في هذه المجموعة التي تشمل بلداً واحداً هو الاتحاد السوفياتي، يضم معظم السكان وموارد الطاقة وانتاجها واستهلاكها. وهذا البلد هو أيضاً المصدّر الصافي الوحيد للطاقة في هذه المجموعة.

وتضم اقتصادات السوق الصناعية كمجموعة حوالى ٦٧ بالمئة من سكان البلدان المتقدمة، وتستهلك ٦٨ بالمئة من اجمالي استهلاك الطاقة (عام ١٩٨٤)، ويتعدى الاستهلاك المحلي للطاقة في هذه المجموعة انتاجها المحلي بحوالى ٣٣ بالمئة، يُستورد معظمه في الوقت الراهن من البلدان النامية على شكل نفط وغاز طبيعي، والباقي من مجموعة البلدان المتقدمة المركزية التخطيط. وهنالك كذلك ضمن اقتصادات السوق الصناعية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) اختلافات كبيرة في السكان وموارد الطاقة والانتاج واجمالي الاستهلاك، إلا أن نسبة استهلاك الفرد الواحد فيها للطاقة تكاد تكون واحدة. وثمة في الوقت الحاضر ثلاثة مصدّرين صافين للطاقة فقط في هذه المجموعة هم المملكة المتحدة، والنرويج، وكندا.

وأخذت نسبة استهلاك الطاقة إلى الانتاج في هذه المجموعة بالانخفاض في السنوات الأخيرة بسبب زيادة الانتاج المحلي ونجاح أكبر في وسائل توفير الطاقة عبر زيادة الكفاءة. ويسود الاتجاه ذاته في الاقتصادات المركزية التخطيط ولكن ليس بالمدى ذاته. ولا شك في أن الزيادة الحادة في سعر النفط في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ وفي الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ كانت السبب الرئيسي في خفض نسب استهلاك/ انتاج الطاقة في المجموعتين كلتيهما.

ثانياً: البلدان النامية

على الرغم من أن البلدان النامية كمجموعة هي أكبر مصدرة للطاقة في العالم، فإن فيها ٢٩ بلداً فقط يزيد انتاجها من الطاقة حالياً على استهلاكها المحلي، ويتعدى الاستهلاك المحلي في البلدان الستة والستين الأخرى منها الانتاج بدرجات مختلفة. وتنتج البلدان المستوردة الصافية للطاقة كمجموعة حوالى ٦٥ بالمئة من استهلاكها المحلي من الطاقة، وهي تنتج كذلك كميات كبيرة من الطاقة غير التجارية من مواد الكتلة الحيوية، والأخشاب، وهو ما لم ندخله في الحساب هنا رغم أهميته البالغة في الاستهلاك المحلي للطاقة في معظم هذه البلدان، إن لم يكن فيها جميعاً. وفي حالة البلدان المستوردة الصافية الكبيرة للطاقة مثل البرازيل والهند والفيليبين وتركيا، فإن موارد الطاقة غير التجارية توفر بين ٢٥ - ٣٥ بالمئة من اجمالي الاستهلاك المحلي للطاقة. أما في البلدان الأخرى في هذه المجموعة، فإن الطاقة غير التجارية أقل أهمية إلا أنها لا تزال بارزة. وهنالك تنوع كبير في حصة انتاج الطاقة الأولية في اجمالي استهلاك الطاقة المحلي بين البلدان المختلفة في هذه المجموعة. وتشير دراسة لوحدة الاستخبارات في مجلة «**ايكونوميست**» إلى أن الحصة الشاملة آخذة بالانخفاض «يتراوح الانتاج المحلي للطاقة الأولية كنسبة من اجمالي الطاقة المستهلكة بين الصفر في هونغ كونغ و٩٢ بالمئة في الهند، إلا أن هذه النسبة آخذة بالانخفاض باستثناء هونغ كونغ كما هو واضح، وبسبب الاكتشافات النفطية الأخيرة في الهند والفيليبين. وكان الهبوط الأشد حدة في تركيا حيث عادل انتاج الطاقة الأولية المحلية ٨٠ بالمئة من كل استهلاك الطاقة في عام ١٩٧٠، و٥٥ بالمئة في عام ١٩٧٩. وكان هنالك هبوط حاد كذلك في البرازيل (من ٧٠ إلى ٥٤ بالمئة)، وفي كوريا الجنوبية (من ٥٣ إلى ٣١ بالمئة)، وفي تايوان (من ٤٧ إلى ٢٢ بالمئة). وكان الهبوط بسيطاً في كل من الهند وتايلاند»(١).

وتعزو هذه الدراسة سبب الهبوط إلى النمو البطيء في الأخشاب وإمداد الطاقة غير التجارية الأخرى في وجه استهلاك محلي متزايد. ويُتوقع بوجه عام أن تحل الطاقة التجارية، كلما زادت هذه البلدان في سرعة تقدمها نحو مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية، محل مصادر الطاقة التقليدية وبخاصة في المناطق الريفية التي تعتمد حالياً على هذه المصادر لحاجات الزراعة والاستهلاك المنزلي.

كانت البلدان النامية المستوردة للطاقة في عام ١٩٨٤ تضم حوالى ٥٣ بالمئة من اجمالي سكان جميع البلدان النامية، وأنتجت في العام ذاته حوالى ٢٠ بالمئة من اجمالي انتاج الطاقة في هذه المجموعة. وأنتجت البلدان الرئيسية المستوردة للطاقة أكثر من ٧٠ بالمئة من انتاج الطاقة في جميع البلدان النامية المستوردة للطاقة، واستهلكت حوالى

---

(١) Anthony Edwards, *Oil Imports of Developing Countries, Forecasts to 1995*, EIU Special Report; no. 125 (London: Economist Intelligence Unit, 1982), p. 12.

٧٤ بـالمئة من اجمـالي استهلاك الـطاقـة فيهـا. وعـلى الـرغم من أن عـدد المسـتـوردين الرئيسيين للطاقة لا يتعدى الأحد عشر فقط، فهم يضمون حوالى ٦٤ بالمئة من سكان جميع البلدان النامية المستوردة للطاقة.

وبينما تستورد البلدان المتقدمة كمجمـوعة معـظم الطاقـة المتاجَـر بها في السـوق العالمية، فإنها أكثر اكتفاء ذاتياً في الطاقة من البلدان النامية المسـتـوردة للطاقة. وهكـذا فبرغم أن معدل استهلاك الفرد للطاقـة في البلدان الناميـة شديـد الانخفاض، فليس بإمكانها توفير سوى حوالى ٦٢ بـالمئة من احتيـاجاتهـا من الطاقـة بأنفسهـا، بينما تـوفر البلدان المتقـدمة حـوالى ٨٨ بـالمئـة من احتيـاجـاتهـا بـأنفسهـا. وكـل هـذا يشـير إلى الانكشاف الكبير للبلدان النامية المستـوردة للطاقة أمـام أي أزمة طـاقة طـويلة الأمد. ويدل كذلك على المرونة الملموسة التي تتمتع بها البلدان المتقدمة في ما يتعلق بانتـاجها المحلي للطاقة وهيمنتها على سوق الطاقة العالمية.

لقـد وصفنا حتى الآن وضـع الطاقـة الصافي للبلدان المتقـدمة والبلدان النـاميـة ووضع البلدان النامية المستوردة للطاقة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة. ولكن، كما رأينـا في الفصل السابق، فإن معظم الطاقة التي تتحرك حالياً في التجارة العالمية إنمـا هي في شكل نفط وغاز. والحقيقة أن هذين الشكلين من الـطاقة شكّـلا في عام ١٩٨٤ أكـثر من ٩٧ بالمئة من مجموع واردات الطاقة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة. وكانت نسبة النفط حـوالى ٨٦ بالمئـة، بينما شكّـل الغاز حـوالى ١١ بالمئـة من اجمالي واردات النفط والغـاز. وتشكلت واردات المجموعـة الاقتصاديـة الأوروبيـة ضمن مجمـوعـة اقتصـاد السوق الصناعية من الطاقة بالنسب التالية: ٧٧ بالمئة من النفط و١٣ بالمئة من الغـاز، و١٠ بالمئة من الفحم الحجري.

وبالنظر إلى الأهمية الكبرى للنفط في تلبية حاجـات الطاقـة في العالم، وبخـاصة البلدان النـامية، فقـد يكون من المفيـد دراسة اكتفـائهـا الـذاتي من النفط. وبمـوجب المعلومـات المتوافـرة، فإن الاكتفـاء الذاتي التقـريبي للبلدان الناميـة المستوردة للطاقـة انخفض من ٣٥,٤ بـالمئة في عـام ١٩٦٥ إلى ١٨,٣ بالمئـة في عـام ١٩٧٩. وإذا مـا استثنيت المنتجات المكررة من هذه المجموعة، فإن النسبة المئوية للاكتفاء الذاتي ترتفع إلى ٣٩,٢ و٢١,٠ بالمئة للعامين المذكورين على التوالي. وبالنسبة إلى مستوردي النفط الرئيسيين الأحد عشر (البرازيل وهونغ كونغ والهند وكوريا الجنوبية والفيليبين وتايـوان وكوبا وتركيا وباكستان ويوغوسلافيا وتايلاند)، فإن درجة الاعتماد على النفس ارتفعت من ٤٩ بالمئة في عام ١٩٧٣ إلى ٦٣ بالمئة في عام ١٩٨٤. وفي العـام نفسه استـوردت هـذه البلدان الأحد عشر ثـمانين بـالمئة من كـل واردات الطاقـة للبلدان الناميـة. وإذا بلغت هذه البلدان الأحد عشر معدل استهلاك الفرد من النفط في اسبانيا نفسه، وإذا

افترضنا عدم الزيادة في انتاجها المحلي من النفط، فإنها ستحتاج إلى استيراد حوالى ١٥ مليون برميل يومياً، أو ما يقارب صافي صادرات النفط الراهن (عام ١٩٨٤) لجميع البلدان النامية (لمزيد من التفاصيل انظر الجدولين (٧ - ١) و(٧ - ٢) في نهاية هذا الفصل).

والأهمية التي تبرزها هذه الأرقام هي أن هنالك سوقاً كافية كبيرة لدى البلدان النامية لصادرات النفط والغاز للبلدان المصدرة للطاقة، شريطة أن يكون هناك مستوى مناسب من التنمية الاقتصادية في هذه البلدان. والسؤال هو: كيف يمكن أن تحقق البلدان النامية مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية؟ من الواضح أن عدداً كبيراً منها سيعتمد على جهوده القومية الخاصة ورغبته في التنمية، ولكن يمكن للظروف الاقتصادية والسياسية الاقليمية والدولية أن تفعل الكثير إما لتعزيز انجازاته أو عرقلتها. وعلى سبيل المثال، يمكن لتعاون اقليمي أكبر بين البلدان النامية في الطاقة ومجالات اقتصادية أخرى أن يساعد على تسهيل عملية التنمية الاقتصادية في كل هذه البلدان. ومن شأن تدفق استثمارات أكبر عبر مساعدات ميسرة ومنصفة وسياسات تجارة أكثر حرية من جانب البلدان المتقدمة، زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية مما يزيد من وارداتها من البلدان النامية، وبخاصة السلع الرأسمالية والتقنية. والحقيقة أن هذه حالة جيدة يمكن فيها للتجارة والمساعدات أن تجعل التفاعل بين الطاقة والنفط والتنمية يزيد من الثروات الاقتصادية لكل من البلدان النامية والمتقدمة. وكل ما تقتضيه الحاجة هو فترة تتراوح بين ١٠ و١٥ سنة من جهد مصمم على التنمية في البلدان النامية تدعمه شروط منصفة في التجارة العالمية ومساعدات ميسرة من البلدان المتقدمة وكل البلدان النامية. وهو يتطلب كذلك فترة من السلام الاقليمي والدولي، إذ إن خفضاً بنسبة ١٠ بالمئة في الانفاق العسكري السنوي في العالم قد يوازي أكثر من اجمالي عبء خدمة الديون في جميع البلدان النامية.

فهل من الكثير توقّع مثل هذا الأمر في ظل المنافسات الجيوبوليتيكية العالمية والنزاعات الراهنة؟ نعم ان من الواضح أن الأمر كذلك، ولكن هذه الأمور لا تزال هي الأهداف التي يجب على الحكماء أن يسعوا إليها ويعملوا من أجلها.

ثالثاً: البلدان النامية المصدرة للطاقة

إن تركيزنا على حاجة الطاقة المحلية لدى البلدان المستوردة للطاقة قد يوحي بأننا لسنا مهتمين بالاستهلاك المحلي للطاقة في مجموعة المصدّرين الصافين للطاقة في البلدان النامية. وعلى العكس من ذلك، فإن اجمالي استهلاكها المحلي من الطاقة في عام ١٩٨٤ كان حوالى ٧٦ بالمئة من اجمالي استهلاك جميع البلدان النامية. يضاف إلى

ذلك أن معدل نسبة الزيادة فيها للاستهلاك المحلي للطاقة أعلى مما هو عليه في مجموعة البلدان المستوردة للطاقة. وبسبب وجود الصين في هذه المجموعة، فإن فيها حوالى نصف سكان البلدان النامية ومعظم مواردها الأحفورية من الطاقة.

وبما أن حاجات الطاقة المحلية في هذه المجموعة تُلبى مباشرة من اجمالي انتاجها للطاقة، فإنها تتناسب تناسباً عكسياً مع حجم صادرات الطاقة عند مستوى معيّن من الانتاج. وهكذا، فارتفاع في استهلاك الطاقة المحلي سيؤدي إلى هبوط في صادرات الطاقة بالنسبة إلى كمية معينة من الانتاج. وقد شكّل استهلاك الطاقة المحلي في عام ١٩٨٤، ٥٠ بالمئة من اجمالي انتاج الطاقة، وهذه النسبة أظهرت زيادة مهمة في السنوات الأخيرة بسبب نقص حاد في الانتاج وارتفاع مستمر في الاستهلاك المحلي. وقد بلغت في عام ١٩٨٠ حوالى ٣٦ بالمئة. وبلغ المعدل السنوي للزيادة في استهلاك الطاقة في هذه المجموعة حوالى ٤,٤ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤.

ومصدرو الطاقة الرئيسيون في هذه المجموعة هم واحد وعشرون بلداً لكل منها صافي صادرات طاقة لا يقل عن ١٠٠ ألف برميل يومياً. وتضم هذه البلدان كل أعضاء أوبك إضافة إلى المكسيك وماليزيا، وبروناي، وعُمان، والصين، وترينيداد، وأنغولا، ومصر. وشكّل اجمالي سكان هذه المجموعة من مصدري النفط في عام ١٩٨٤ حوالى ٩٦ بالمئة من مجمل سكان جميع البلدان النامية المصدرة للطاقة. ومع ذلك، وبسبب المعدل المتدني لاستهلاك الفرد للطاقة في هذه المجموعة، فهنالك امكانية كبيرة للنمو في الطلب المحلي على الطاقة عندما تأخذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية زخمها.

وكان نصيب أقطار أوبك في عام ١٩٨٤ حوالى ٥١ بالمئة من اجمالي انتاج الطاقة، و٢٦ بالمئة من الاستهلاك في البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة في العالم الثالث. وكانت حصتها من السكان في تلك المجموعة في عام ١٩٨٤ حوالى ٢٣ بالمئة. ومن ناحية أخرى، ضمت الصين حوالى ٦٣ بالمئة من سكان هذه المجموعة، واستهلكت ٥٧ بالمئة من اجمالي استهلاك الطاقة.

ونكتفي بهذا القدر من الوصف الاحصائي العام للأهمية النسبية لاستهلاك الطاقة المحلي في البلدان النامية المصدرة للطاقة. وتقع البلدان المصدرة للطاقة جغرافياً في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي كلها مصدرة إما للنفط وحده أو للنفط والغاز الطبيعي. وهنالك ضمن كلٍ من هذه القارات مصدّرو طاقة رئيسيون ومستوردون أساسيون. ومن المنطقي توقّع أن تعمل كل من هذه القارات، في ظل سياسات اقتصادية اقليمية صحيحة، على أن تطور في النهاية سوقاً مشتركة للطاقة تعطي الأولوية لانتاج الطاقة الاقليمي والاستهلاك. ومع ذلك، فسيكون خارج أهداف هذا

الكتاب ومداه البحث في الشروط والأحوال التي يمكن أن تحقق مثل هذه السياسة المنطقية للطاقة في البلدان النامية.

ولكن، بسبب الأهمية الشاملة لهذا الموضوع واتصاله بالعلاقة بين الطاقة والنفط والتنمية، سنخصص بقية هذا الفصل للمنطقة الأكثر أهمية في تصدير الطاقة.

رابعاً: المنطقة العربية

إن اختيارنا للمنطقة العربية لا يعود فقط إلى أهميتها الكبيرة كمصدّر رئيسي للطاقة، ذلك أن تجانسها النسبي العرقي والثقافي والخلفية التاريخية ـ كل ذلك يجعل منها مرشحاً جيداً لتعاون اقليمي داخلي بين مصدّري الطاقة ومستورديها. وهناك سبب مهم آخر هو أن استهلاك الطاقة المحلي في هذه المنطقة شهد زيادة بالغة السرعة خلال السنوات العشر الأخيرة. وهناك سبب ثالث هو وجود إطار عمل مؤسساتي للتعاون الاقتصادي داخل هذه المنطقة ومجموعات البلدان الفرعية فيها. وهناك نحو ثلاثين منظمة حكومية تتراوح في عضويتها من الجامعة العربية (التي تضم جميع الأقطار العربية الاثنين والعشرين) إلى مجلس التعاون الخليجي الذي يضم ستة أقطار فقط.

إن تلك المؤسسات المرتبطة بالطاقة، وبخاصة النفط، هي التي ستكون مدار بحثنا. وعلى الرغم من أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) هي المنظمة الحكومية المختصة المهتمة مباشرة بتنمية التعاون والتنسيق في مجال النفط والغاز بين الأقطار الأعضاء فيها، فهنالك عدة مؤسسات أخرى تغطي نشاطاتها بعض نواحي الطاقة والنفط والتنمية. وأهم هذه المؤسسات هي الجامعة العربية، والصندوق العربي، والمنظمات العربية للتنمية الصناعية، والمنظمة العربية للثروة المعدنية.

أنشئت أوابك في عام ١٩٦٨ كمنظمة مغلقة تضم ثلاثة أقطار عربية فقط كان النفط هو المصدر الرئيسي للدخل فيها[٢]. إلا أن تطورات سياسية واقتصادية غير متوقعة جعلت من المرغوب فيه بالنسبة إلى الأعضاء المؤسسين زيادة العضوية من ثلاثة أقطار إلى أحد عشر قطراً[٣].

وكان الهدف الأساسي لأوابك تنمية التعاون والتنسيق بين أعضائها في حقل الهيدروكربونات، وبخاصة النفط والغاز. وتركزت نشاطاتها في الواقع على اقامة

---

(٢) الكويت، ليبيا، والسعودية.

(٣) الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الكويت، ليبيا، قطر، السعودية، سوريا، تونس، والامارات العربية المتحدة.

مشاريع مشتركة بين أعضائها، ودراسات اقتصادية وفنية، وندوات ومؤتمرات، إضافة إلى نشر المعلومات حول الطاقة والنفط والغاز والتنمية عبر مطبوعاتها المختلفة[٤].

خامساً: مؤتمر البترول العربي الأول

ازداد الاهتمام العربي بشؤون النفط بشكل ملحوظ مع عقد مؤتمر البترول العربي الأول في عام ١٩٦٠ برعاية جامعة الدول العربية. وعقدت في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨ تسعة مؤتمرات مشابهة تحت الرعاية ذاتها. وبوجه عام، كان الموضوع الرئيسي لكل هذه المؤتمرات الحاجة الملحة إلى الاستيلاء على ملكية صناعات النفط العربي من شركات النفط الأجنبية وإدارتها. وكان هناك موضوع مشترك آخر هو الحاجة إلى استخدام النفط وإيراداته في تنمية المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية العربية المشتركة.

وكان أحد أول أهداف أوابك متابعة التطورات التقنية والاقتصادية في مصادر الطاقة البديلة واستخدامات النفط لغير الطاقة. وقرر مجلس وزراء أوابك في حزيران/ يونيو ١٩٧٣ إنشاء لجنة فنية متعددة الحكومات لتقديم تقارير دورية حول هذه المواضيع. وبدأت اللجنة عملها في عام ١٩٧٤ وقدمت تقريراً في عام ١٩٧٥ تولت بعده عملها الأمانة العامة التي بدأت برنامجاً واسعاً ومستمراً من الدراسات والندوات والمنشورات المتعلقة بالنفط وبدائل الطاقة واستخدامات النفط لغير الطاقة، وبخاصة البتروكيماويات والبروتين أحادي الخلية. وفي أول الأمر كان أكثر ما دفع أوابك إلى الاهتمام بمتابعة التطورات في المصادر البديلة للطاقة القلق الواسع الانتشار من أن هذه البدائل قد تحلّ محل النفط حتى في أسعار نفط ما قبل عام ١٩٧٤. إلا أن أعضاء أوابك، مع الزيادة في أسعار النفط في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ والقلق العالمي حول ما يسمى «أزمة الطاقة» بدأوا ينظرون إلى المصادر البديلة للطاقة كمصادر دعم للنفط. وفي ذلك الوقت كانوا تحت ضغط زيادة انتاج النفط بأكثر من حاجاتهم. وكما رأينا في الفصل الثاني أصبحوا قلقين جدياً حول نضوب النفط، وينظرون إلى المصادر البديلة للطاقة كوسائل فعالة لخفض نسبة نضوب أكثر مورد قومي محدود لديهم.

وقرر مجلس وزراء أوابك في تموز/ يوليو ١٩٧٧، بتوصية من الأمانة العامة، أن يعقد مؤتمراً عربياً للطاقة في عام ١٩٧٩. وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر التركيز على

---

(٤) لمزيد من المعلومات عن نشاطات أوابك الراهنة، انظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الثاني عشر، ١٩٨٥ (الكويت: المنظمة، ١٩٨٦)، وتقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر، ١٩٨٦ (الكويت: المنظمة، ١٩٨٧).

حاجات الأقطار العربية المحلية للطاقة، كمجموعة وكأفراد، ودراسة أثر تطورات الطاقة العالمية على موارد نفط الأقطار العربية. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، توسعت نشاطات أوابك الفنية في ميدان البحوث لتشمل أقطاراً عربية غير أعضاء فيها والمصادر البديلة للطاقة. إلا أن هذه النشاطات ـ بسبب محدودية الموارد والعاملين ـ اقتصرت بصورة أساسية على دراسات فنية واقتصادية عامة وعقد ندوات دورية ودراسات مختلفة لفرق عمل واجتماعات لخبراء من بلدان عربية وأجنبية.

سادساً: استهلاك الطاقة العربي المحلي

١ ـ مؤتمر الطاقة العربي الأول (١٩٧٩)

بات واضحاً لجميع المعنيين خلال الإعداد لمؤتمر الطاقة العربي الأول، انه على الرغم من أن الأقطار العربية كمجموعة كانت مصدرة رئيسية للطاقة، فلديها مع ذلك مشاكل طاقة محلية جدية كأقطار منفردة. وأكثر مشاكل الطاقة خطورة كانت بالطبع في الأقطار العربية المستوردة للطاقة. إلا أنه حتى مصدرو الطاقة، وبوجه خاص المصدرون الثانويون، كانت لهم مشاكل طاقة محلية حقيقية.

ولأن أوابك في عام ١٩٧٧ كانت تضم في عضويتها عشرة أقطار عربية فقط، ولأن نشاطها قانوناً كان مقتصراً على النفط والغاز الطبيعي، بات من الطبيعي الاشتراك مع منظمات عربية أخرى تتعلق نشاطاتها بالتنمية الاقتصادية في كل الأقطار العربية. وكان المرشح الأبرز في هذا المجال الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الذي أصبح بعد شكليات معينة مشاركاً في رعاية مؤتمر الطاقة العربي.

وقامت أوابك بإعداد أول دراسة مهمة عن الاتجاهات السابقة والمنتظرة في استهلاك الطاقة المحلي العربي، وقدمتها إلى مؤتمر الطاقة العربي الأول في آذار/ مارس ١٩٧٩. وأظهرت الدراسة نسبة تزايد سريع لاستهلاك الطاقة في كل الأقطار العربية، وبوجه خاص في الأقطار المصدرة للنفط. وأكثر من ذلك، توقعت الدراسة مستوى عالياً جداً من استهلاك الطاقة لجميع الأقطار العربية بحلول عام ٢٠٠٠[٥]. وأظهر المسؤولون والاختصاصيون المشتركون في المؤتمر اهتماماً ملموساً في مدى الدراسة ونتائجها. وكانت النتيجة توصية رئيسية للمؤتمر بدراسات منتظمة ودقيقة لاستهلاك

(٥) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الطاقة في الوطن العربي: وقائع مؤتمر الطاقة العربي الأول، ٤ ـ ٨ آذار/ مارس ١٩٧٩، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة**، ٤ ج (الكويت: المنظمة، ١٩٨٠)، ج ٢.

الطاقة المحلي في كل الأقطار العربية لتعزيز التخطيط للطاقة وكفاءة الطاقة على المستويين القومي والاقليمي. وصدرت عن المؤتمر كذلك توصيات أخرى تتعلق بالسياسة والأمور الفنية بينها انشاء لجنة وطنية للطاقة في كل قطر عربي وتشكيل لجنة عربية مشتركة للطاقة. وأوصى المؤتمر كذلك بأن يعقد مؤتمر الطاقة العربي كل ثلاث سنوات.

وعززت الأمانة العامة لأوابك جهودها في دراسة طرق استهلاك الطاقة المحلي في المنطقة العربية واتجاهاته على أساس التوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر.

وطلبت أمانة الجامعة العربية، بعد نجاح مؤتمر الطاقة العربي الأول، من أوابك أن تدمج مؤتمر البترول العربي في إطار عمل مؤتمر الطاقة العربي لتفادي الازدواجية ولزيادة الكفاءة. وعندما وافق مجلس وزراء أوابك على قبول هذا الطلب رحّب في الوقت ذاته بمشاركة الأمانة العامة للجامعة العربية في رعاية مؤتمر الطاقة. وفي الوقت نفسه طلبت المنظمة العربية للتنمية الصناعية كذلك الانضمام إلى المؤتمر، وأصبحت رابع مشارك في الرعاية. وهكذا عقد مؤتمر الطاقة العربي الثاني تحت رعاية أربع مؤسسات عربية، تولت أوابك فيه مهام الأمانة الفنية والمنسّقة.

٢ ـ مؤتمر الطاقة العربي الثاني (١٩٨٢)

خصص مؤتمر الطاقة العربي الثاني الذي عقد في الدوحة في آذار/ مارس ١٩٨٢ اهتماماً أكبر لاستهلاك الطاقة المحلي وحاجات الأقطار العربية من الطاقة مما كان عليه الحال في المؤتمر الأول. وقدمت في المؤتمر تحاليل مفصلة لاشكال استهلاك الطاقة وتوزيع القطاعات واتجاهاتها. وجرت دراسة مشكلة تسعير الطاقة المحلي وأثرها في استهلاك الطاقة. وكان المؤتمر الثاني أكثر تحديداً من المؤتمر الأول في توصياته المتعلقة باستهلاك الطاقة المحلي والتسعير والتخطيط والادارة. وشدّد المؤتمر على الحاجة إلى مزيد من المعلومات المنتظمة والمفصلة عن الطاقة، وأكد أهمية دور التسعير المحلي في تخطيط الطاقة وأثره في الحفاظ عليها. وشدّد المؤتمر كذلك على ضرورة دعم المؤسسات القومية في حقل الادارة المحلية للطاقة. وأوصى المؤتمر، على المستوى العربي المشترك، بالتأسيس الرسمي للجنة تنسيق رفيعة المستوى تضم رؤساء المنظمات الراعية. وطلبت المنظمة العربية للثروة المعدنية أن تصبح راعية مشاركة، فوافق على ذلك المشتركون في المؤتمر. وتبعاً لذلك، شكلت رسمياً لجنة التنسيق العليا لمؤتمر الطاقة العربي بعد قليل من انعقاد المؤتمر الثاني. وتضم اللجنة، كما هي مشكّلة اليوم، رؤساء أربع منظمات عربية والأمين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون الاقتصادية. ويرئس اللجنة الأمين العام لأوابك التي تعمل كذلك كأمانة فنية وادارية للجنة وللمؤتمر. وبغياب أي

منظمة عربية متعددة الحكومات ومزودة بصلاحيات في جميع قطاعات الطاقة ومفتوحة لجميع الأقطار العربية (المصدرة للنفط والمستوردة)، أصبحت اللجنة المشتركة، أفضل ترتيب ممكن بإجماع المشاركين في المؤتمر والهيئات الحاكمة للمنظمات الراعية. ومع ذلك، فلا تزال هناك حاجة إلى مؤسسة طاقة عربية مشتركة أكثر ديمومة مهتمة بتنمية مورد الطاقة المحلي والتخطيط والادارة. وربما كان السبيل الأقصر والأسهل نسبياً لتحقيق مثل هذا الترتيب المؤسساتي هو تعديل اتفاقية تأسيس أوابك فيما يتعلق بالعضوية والصلاحية.

وأصبح للجنة التنسيق المشتركة وضع رسمي أوضح بعد المؤتمر الثاني. وأخذت تجتمع بانتظام أكثر، وأصبح المركز العربي لدراسات الطاقة المؤسس حديثاً داخل أمانة أوابك الهيئة الرئيسية الفنية للجنة والمؤتمر. وكانت المهمات الرئيسية أمام اللجنة هي التخطيط للمؤتمر الثالث ومتابعة توصيات المؤتمر الثاني، وعلى الرغم من بعض الصعوبات الفنية والمؤسساتية، تمكنت اللجنة من انجاز المهمة الموكولة إليها بشكل جيد.

٣ ـ مؤتمر الطاقة العربي الثالث (١٩٨٥)

عقد مؤتمر الطاقة العربي الثالث في العاصمة الجزائرية في أيار/ مايو ١٩٨٥. وكان الطلب على الطاقة في الأقطار العربية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، واحداً من أهم المواضيع التي بحثت في المؤتمر. وقدمت إلى المؤتمر اثنتا عشرة ورقة تتعلق بالطلب على الطاقة على المستويين القطري والقومي، إلى جانب أشكال محددة من الطاقة مثل الكهرباء والغاز. وأعطي اهتمام خاص إلى الطلب القطاعي للطاقة في النقل والزراعة والصناعة. وقدمت كذلك سياسات تسعير الطاقة السابقة والتسعير المناسب للطاقة وجرى بحثها بشكل مستفيض.

وقدمت الأمانة العامة لأوابك الورقة الرئيسية حول هذا الموضوع المتعلق بالطلب على الطاقة والتوقعات المستقبلية لاستهلاك الطاقة في الأقطار العربية[٦]. وكانت النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الورقة هي أن العاملين الأكثر أهمية اللذين يؤثران في نسبة النمو في استهلاك الطاقة المحلي في الأقطار العربية هما مستوى الدخل وسعر الطاقة. وعلى الرغم من أنه وجد أن أثر تقلبات الدخل على استهلاك الطاقة أكبر كثيراً من تغيرات السعر، فهذه الأخيرة مهمة جداً كذلك في التنبؤ بمستوى طلب

---

(٦) ابراهيم ابراهيم، «الطلب على الطاقة والتوقعات المستقبلية لاستهلاكها في الأقطار العربية،» **وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثالث، الجزائر، ٤ ـ ٩ أيار/ مايو ١٩٨٥**، ٧ ج (الكويت: المنظمة، ١٩٨٥)، ج ٣، ص ٥ ـ ٤٩.

الطاقة. وهكذا، وعلى أساس معدل معتدل من الزيادة السنوية في اجمالي الانتاج المحلي للأقطار العربية وعلى افتراض أن المستوى العام لأسعار الطاقة سيكون أقل بحوالى ٢ بالمئة من معدل نسبة التضخم للأقطار العربية، فإن الطلب المحلي على الطاقة كما توصلت إليه الورقة، سيكون حوالى ما يعادل ٣٤٠ مليون طن من النفط في عام ٢٠٠٠. وسيكون معدل النمو السنوي في الاستهلاك ٤,٨ بالمئة حتى عام ١٩٩٠، ومن ثم يتوقع أن تزداد النسبة ٦ بالمئة سنوياً بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، نتيجة لمعدلات أعلى من النمو الاقتصادي والتنمية.

وبلغ استهلاك الأقطار العربية وفقاً لهذا المستوى من الطلب المحلي ما يعادل حوالى ٦٣ بالمئة من اجمالي انتاجها من الطاقة في عام ١٩٨٥. ولأن الانتاج في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، أقل كثيراً من طاقة الانتاج المحلية للأقطار العربية كمجموعة، فلن تكون هنالك مشكلة في تلبية المستوى المتوقع للطلب على الطاقة في عام ٢٠٠٠، مع الإبقاء على الصادرات عند مستوى عام ١٩٨٥ أو أكثر. ولكن عدداً من الأقطار المصدرة غير الرئيسية للطاقة وكل الأقطار المستوردة لها ستواجه مشاكل ملموسة في تلبية حاجاتها المحلية من الطاقة.

وستتوقف، على الأرجح، معظم الأقطار المصدرة غير الرئيسية، إن لم تكن كلها، عن تصدير الطاقة بحلول العام ٢٠٠٠، وسيصبح العديد منها مستورداً صافياً للطاقة. والمرشحون الأكثر احتمالاً لذلك هم سوريا وتونس ومصر، وقد تتبع البحرين وعُمان والجزائر فيما بعد. ويتوقع من الناحية الأخرى أن تصبح اليمن (العربية) والسودان مصدّرين للنفط، إلا أنه من غير الممكن التكهن في هذه المرحلة كم سيظلان في ذلك الوضع. وهكذا، إذا استثنينا هذين القطرين في الوقت الحاضر، فمن المحتمل أن تدخل المنطقة العربية القرن الحادي والعشرين بسبعة أقطار فقط مصدرة للنفط والغاز هي: السعودية، والكويت، والعراق، والامارات، وليبيا، وقطر، والجزائر. ولو كان هنالك مصدرون آخرون، فإن وضعهم سيكون على الأرجح ثانوياً.

وإذا صح هذا التكهن السالف الذكر، فإن المنطقة العربية ستتألف عند ذاك من سبعة أقطار مصدرة للطاقة لديها فقط نسبة صغيرة من سكان المنطقة وأسواق صغيرة نسبياً، ومن خمسة عشر قطراً أو أكثر مستوردة للطاقة لديها معظم سكان المنطقة وأسواقها الكامنة. ويكاد يكون من الواضح أنه إذا لم يتم وضع برامج مناسبة للتعاون الاقليمي وتنفيذها، فإن كلا من هاتين المجموعتين ستعاني مشاكل اقتصادية جدية. وسيترتب على الأقطار المصدرة للطاقة الاستمرار في اعتمادها الراهن على أسواق الطاقة العالمية، وأن تعامل دائماً كمصادر متممة للنفط والغاز، بينما لن يكون

للأقطار المستوردة للطاقة أي مصدر آمن لإمدادات الطاقة يمكنها أن تدفع ثمنه بزيادة في صادرات السلع والخدمات. ومن ناحية أخرى، إذا ما تم وضع مشاريع صحيحة للتعاون تتعلق بموارد كل الأقطار العربية مجتمعة في الطاقة والتحويل والعمالة والأسواق، فعندها سيكون في وسع كل من مصدّري الطاقة ومستورديها خفض مدى انكشافهم البالغ للقوى الاقتصادية والسياسية الخارجية. وسيكون بوسع هذه الأقطار تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وبالتالي مستويات أعلى من استهلاك الطاقة المحلي. وسيكون بوسع المنطقة العربية عندها خفض صادراتها من الطاقة، كما سيمكنها خفض وارداتها من السلع الاستهلاكية والماكنات والمعدات. ويصبح عند ذاك اقتصادها المحلي الاقليمي قوّتها الأساسية الاقتصادية والسياسية. وسنتحدث بتفصيل أكثر عن هذه الناحية من امكانات التنمية الاقتصادية العربية المشتركة في الفصل الثامن.

لقد ازداد اجمالي استهلاك الطاقة المحلي في الأقطار العربية من ٦٣٣ ألف برميل معادل نفط يومياً في عام ١٩٧٠ إلى ٣,٦ مليون برميل معادل نفط في عام ١٩٨٥، أي بزيادة تفوق خمسة أضعاف. وحدث أسرع معدل نمو في استهلاك الطاقة في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠، تجاوباً مع النمو السريع في الدخل في الأقطار الرئيسية المصدرة للنفط. وعلى الرغم من أن معظم النمو حدث في الأقطار العربية المرتفعة الدخل، فقد كانت هنالك زيادات في مجموعة الأقطار المتوسطة الدخل كذلك. وهكذا فقد كان النمو السنوي في استهلاك الطاقة في جميع الأقطار العربية بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٩، ١٢,٧ بالمئة مقابل ٦,٧ بالمئة لكل البلدان النامية الأخرى، ومعدل عالمي بنسبة ٣,٣ بالمئة. وكانت نسبة نمو استهلاك الطاقة في البلدان الصناعية ١,٩ بالمئة فقط سنوياً خلال هذه الفترة[7]. وبلغت معدلات نمو استهلاك الطاقة داخل المنطقة العربية ١٧,٠ بالمئة للأقطار عالية الدخل، و٩,١ بالمئة للأقطار المتوسطة الدخل، و٤,٦ بالمئة فقط للأقطار المتدنية الدخل.

ومنذ عام ١٩٨٠ حدثت تراجعات ملحوظة في معدلات النمو السنوي لاستهلاك الطاقة في الأقطار العربية. وسجل التحول الذي اتخذه استهلاك الطاقة في الوطن العربي في النصف الأول من الثمانينيات بداية مرحلة جديدة. وبينما تميزت السبعينيات بزيادات في استهلاك الطاقة في الأقطار العربية أشد حدة من المجموعات الأخرى، فإن السنوات الأولى من الثمانينيات شهدت زيادات أقل. وهبط معدل

(٧) نهاد بارودي، «موازين العرض والطلب في مجال الطاقة في العالم العربي، ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠،» **وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثاني، الدوحة، قطر، ٦ ـ ١١ آذار/ مارس ١٩٨٢**، ٦ ج (الكويت: المنظمة، ١٩٨٣)، ج ٤، ص ٣٠٦.

الزيادة السنوية من ١٣ بالمئة في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ إلى ٩ بالمئة في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، وهبط النمو في استهلاك الطاقة في الأقطار الأعضاء في أوابك من معدل ١٣,٦ بالمئة في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ إلى حوالى ١١ بالمئة في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. وهبط في الأقطار العربية الأخرى من ٨,٥ بالمئة إلى ٦ بالمئة. وكان معدل النمو السنوي في الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ حوالى ٧,٣ بالمئة فقط.

وعلينا أن نلاحظ عند تفسير هذا الاتجاه الهبوط في اجمالي الانتاج المحلي الحقيقي للأقطار العربية في السنوات الأخيرة. وفي عام ١٩٨٢ سجل اجمالي الانتاج المحلي الحقيقي فيها معدل نمو سلبياً هو ١١,٤ بالمئة في مقابل معدل ايجابي هو ٩,٤ بالمئة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨١[٨]. واستمر هذا النمو السلبي خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ عند حوالى ١,٥ بالمئة سنوياً بالأسعار الجارية.

وعلى الرغم من نسبة النمو العالية في استهلاك الطاقة في الأقطار العربية، فإن معدل استهلاك الفرد فيها لا يزال أدنى بكثير من المعدل العالمي. ففي عام ١٩٨٥ كان معدل استهلاك الفرد للطاقة في الأقطار العربية كمجموعة ما يعادل ٩٧٣ كغم من النفط مقابل ١٥٧٣ في العالم كمجموع و٤٧٨٠ في البلدان الصناعية.

وكما هي الحال مع موارد الطاقة وانتاج الطاقة، هنالك تفاوت كبير في استهلاك الفرد للطاقة في الأقطار العربية. وهو يتراوح من استهلاك عالٍ بحوالى ما يعادل ١٤,٠٠٠ كغم معادل للنفط في قطر إلى معدل متدن يقل عن ١٠٠ كغم في السودان والصومال. وهنالك ترابط وثيق بين مستويات الدخل ومعدل الاستهلاك الفردي للطاقة. وهكذا استهلكت مجموعة الأقطار المرتفعة الدخل (أكثر من ثلاثة آلاف دولار للفرد) في عام ١٩٨٥ حوالى ٣١٦٩ كغم معادل للنفط للفرد الواحد، وهو أعلى من المعدل العالمي، ولكنه لا يزال يعادل فقط ثلثي معدل البلدان الصناعية. وكان المعدل للأقطار المتوسطة الدخل (٦٠٠ ـ ٣٠٠٠ دولار للفرد) ٦٠٠ كغم، بينما كان معدل الأقطار المتدنية الدخل ١١٣ كغم فقط.

سابعاً: أسعار النفط العربية المحلية

ظلت أسعار الطاقة المحلية في معظم البلدان النامية، وبخاصة تلك المصدرة الرئيسية للنفط، أدنى كثيراً من الأسعار العالمية وقتاً طويلاً. وحتى خلال السبعينيات، عندما حدثت زيادة عالمية في أسعار الطاقة المحلية والدولية، كانت الأقطار العربية

(٨) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر، ١٩٨٤** (الكويت: المنظمة، ١٩٨٥)، ص ١٩.

بطيئة جداً في التفاعل مع الوضع الجديد. وهكذا ظلت الأسعار المحلية دون تغيير خلال هذه الفترة، باستثناء بضعة أقطار هي المغرب والجزائر وتونس والأردن واليمن. وكان هذا أحد العوامل المهمة المساهمة في النمو العالي في استهلاك الطاقة. إلا أن معظم الأقطار العربية بحلول أوائل الثمانينيات، بدأ بزيادة الأسعار المحلية للطاقة، ويُتوقع أن يظل هذا الاتجاه مستمراً، إلا إذا استمر الهبوط الحالي في أسعار النفط العالمي فترة طويلة.

وقد جاء في دراسة للتسعير المحلي للطاقة قدمتها إلى مؤتمر الطاقة العربي الثالث الدكتورة نازلي شكري من معهد مساتشوستس للتقنية (M.I.T).

«وهكذا، فالاستنتاج الأساسي هو أنه باستخدام مؤشرات السعر، فإن التقييم الحقيقي للطاقة المحلية في الوطن العربي كان آخذاً في التدهور ولم تساير الأسعار معدل التضخم ولم تجارِ تذبذب العملة المحلية بالنسبة إلى الدولار الأمريكي»(٩).

ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى مزيد من التعاون بين الأقطار العربية في مجال استهلاك الطاقة المحلية وتسعيرها. وتستفيد من مثل هذا التعاون الأقطار المصدرة للطاقة والأقطار المستوردة لها على السواء. وطالما أن الطاقة ليست كياناً منعزلاً، بل هي ذات صلة وثيقة بالتنمية، فهي توفر قاعدة جيدة يمكن أن يبنى عليها تعاون اقتصادي مثمر بين البلدان النامية. وذلك ما لخصه البيان الختامي لـ «مؤتمر الطاقة العربي الثالث» الذي أشار إلى العلاقة بين الطاقة والعلم والتنمية وقضايا أخرى بقوله:

«إن مؤتمر الطاقة العربي هو منبر علمي للبحث في قطاع الطاقة الذي له أهمية استراتيجية في تقرير الملامح الحالية والمقبلة للوطن العربي. ويقدم قطاع الطاقة المساهمة الأكبر في الاقتصاد العربي والفعاليات الاقتصادية القابلة للاستمرار، وتعزيز التنمية وتقوية العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية وتحديد علاقات الأقطار العربية مع سائر بلدان العالم. ويوفر المؤتمر اطار عمل للتفكير العربي حول قضايا الطاقة بهدف تطوير رؤية مشتركة بالنسبة إلى هذه القضايا، من ربط سياسات الطاقة مع قضايا التنمية، وتأكيد أثر التطورات الدولية في الطاقة على الأقطار العربية. وهو يبذل مسعى جدياً لتحديد مجالات التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية في قطاع الطاقة الحيوي، لتحديد وتطوير الامكانات العربية في هذا المجال، واستكشاف أفضل السبل للحفاظ على موارد الطاقة العربية واستخدامها لخدمة أهداف الأمة العربية»(١٠).

---

(٩) ليفرن فيدلي، «الطلب على الطاقة في القطاع الزراعي في الدول العربية،» ورقة قدّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول [وآخرون]، وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثالث، الجزائر، ٤ - ٩ أيار/ مايو ١٩٨٥، ج ٣، ص ١١٤.

(١٠) *OAPEC Bulletin*, vol. 11, no. 6 (June 1985), p. 41.

جدول رقم (٧ ـ ١)

استهلاك الطاقة في بلدان نامية رئيسية مستوردة للنفط

(سنوات مختارة، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤)

البلد	استهلاك الطاقة المجموع (١٠٠٠ ب/ي)			نسبة استهلاك الفرد (كغم معادل نفط)		معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)		السكان (مليون)	
	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٧٣ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤
البرازيل	١,١٨٧,٦٣	١,٨١٨,٢٢	٢,١١٩,٩٤	٧٥٦	٧٩٨	٦,٣	٣,٩	١٢٠,٣	١٣٢,٨
كوبا	١٠٨,٧٠	١٣٠,٦٠	١٤١,٢٢	٦٧٣	٧٢١	٢,٧	٢,٠	٩,٧	٩,٨
هونغ كونغ	٥٦,٨٧	٩٩,٣٨	١٦٢,١٠	٩٩٤	١,٥٢٩	٨,٣	١٣,٠	٥,٠	٥,٣
الهند	١,٤٩٦,٧٣	٢,٣٠٨,٤٦	٢,٩٥٢,٤٠	١٧٤	١٩٨	٦,٤	٦,٣	٦٦٣,٦	٧٤٥,٠
باكستان	١٧١,٦٩	٢٦٨,١١	٣٢٨,١٢	١٦٢	١٧٦	٦,٦	٥,٢	٨٢,٦	٩٣,٣
الفيليبين	٢٠٢,٤٥	٢١٩,٥٤	٢١٦,٤٦	٢٢٧	٢٠٣	١,٢	-٠,٤	٤٨,٣	٥٣,٢
سنغافورة	٤٣٨,٤٨	٦٥١,٧٩	٧٧٩,٦٠	١٣,٥٧٩	١٥,٥٩٢	٥,٨	٤,٦	٢,٤	٢,٥
كوريا الجنوبية	٤٨٥,٠٧	٨٧٨,٦٩	١,١٠٤,١٦	١,١٥٣	١,٣٦٠	٨,٩	٥,٩	٣٨,١	٤٠,٦
تايلاند	١٦١,٨٧	١٧٦,٦٢	٢٣٤,٥٢	١٩٠	٢٣٣	١,٣	٧,٣	٤٦,٥	٥٠,٤
تركيا	٣٦١,٦٢	٤٩٣,٣٩	٦٣٨,٠٠	٥٥٥	٦٦٠	٤,٥	٦,٦	٤٤,٤	٤٨,٣
يوغوسلافيا	٥٧٧,٠٦	٧٩٥,٨٣	٨٥٧,٠٠	١,٧٨٤	١,٨٦٣	٤,٧	١,٩	٢٢,٣	٢٣,٠
المجموع	٥,٢٤٨,١٧	٧,٨٤٠,٦٣	٩,٥٣٣,٥٢	٣٦٢	٣٩٦	٥,٩	٥,٠	١,٠٨٣,٢	١,٢٠٤,٢

المصادر: معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مستقاة من المصادر الوطنية لكل بلد، ومن:

United Nations Energy Statistics; International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, and *World Bank Atlas*.

جدول رقم (٧ ـ ٢)

معدلات مزمعة لاستهلاك الطاقة لبلدان نامية
في مراحل تنمية أكثر تقدماً

	معدل استهلاك الفرد للطاقة (كغم معادل نفط)	مجموع استهلاك الطاقة (مليون ب معادل نفط/ي)	مجموع استهلاك النفط (مليون ب/ي)
١ ـ مستوردون رئيسيون			
ـ معدل اسبانيا	٢,١٣٢	٥١	٢١
٢ ـ بلدان نامية			
ـ معدل اسبانيا	٢,١٣٢	١٤٨	٥٩
٣ ـ بلدان نامية			
ـ معدل بلدان صناعية	٤,٧٧٣	٣٣٢	١٣٣

المصادر: معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مستقاة من المصادر الوطنية لكل بلد، و
United Nations Energy Statistics, and International Monetary Fund, Ibid.

الفصل الثامن

خيارات التنمية

يعتبر توفر امدادات كافية من الطاقة وتأمينها شرطين مسبقين لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستمرارها. وسيتواصل توفر امداد النفط والغاز وكلفتهما في تقرير مسار اقتصادات الطاقة في العالم ككل، وفي كل بلد بمفرده خلال المستقبل المنظور. ومع ذلك، فإن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مناسبة يتطلب أكثر من تأمين امداد الطاقة. وبما أن التنمية الاقتصادية يمكن تعريفها بالمعنى العريض كعملية مستمرة لزيادة الانتاج وتوزيع السلع والخدمات واستهلاكها عبر استثمارات وانتاجية متزايدة، فمن الواضح أن امدادات مناسبة من الطاقة تمثل فقط أحد العناصر الأساسية. والعناصر الأساسية المساوية الأخرى هي استثمارات رأس المال وموارد المهارة البشرية والأسواق الكبيرة الكافية، وقبل كل شيء الادارة الفاعلة. وإن أي عملية تنمية ناجحة ستساعد في توفير هذه العناصر الأساسية بينما سيتقرر اتجاه التنمية وسرعتها بالطريقة التي تستخدم فيها هذه العناصر في تخطيط عملية التنمية نفسها وإدارتها.

أولاً: الاطار السياسي

تاريخياً، تمكنت البلدان المتقدمة اليوم من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حديثة من خلال العلم والتقنية، والتجارة العالمية، وغزو المناطق الأخرى، وقبل كل شيء التنمية المكثفة والمستمرة لمواردها البشرية. وأعطاها نجاحها في هذه المجالات دوراً مهيمناً في ملكية موارد العالم الطبيعية وادارتها، بما في ذلك الطاقة والمواد الخام الرخيصة. وأعطاها كذلك السيطرة على أسواق كبيرة تتألف من اقتصاداتها المحلية المتوسعة إلى جانب مستعمراتها الأجنبية، ومن المهم التذكير بأن معظم ما نسميه الآن «البلدان النامية» في آسيا وافريقيا كانت تسيطر عليه ثلاث قوى استعمارية رئيسية هي بريطانيا وفرنسا واسبانيا.

وأعطى الغزو والامتداد الاستعماريان هذه البلدان الثلاثة سيطرة سياسية على مناطق جغرافية واسعة غنية بالموارد الطبيعية والامكانات الاقتصادية. وجرى استخدام اقتصادات هذه المناطق لتزويد السلطات الاستعمارية بمواد خام وعمالة رخيصة، إلى جانب أسواق ممتدة لامتصاص صادراتها المتزايدة من السلع المصنعة. وزاد توفر المواد الخام الرخيصة وأسواق التصدير الكبيرة من سرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية في الدول الاستعمارية.

كان هذا هو الوضع العام حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ويجب التشديد هنا على أن التنمية الاقتصادية الملائمة تتطلب، بين أمور أخرى، أسواقاً واسعة محلياً للتصدير، وان هذه الأسواق تم توفيرها عبر سيطرة سياسية مباشرة أو غير مباشرة. وربما يفسر هذا، ولو جزئياً، لماذا قررت الدول الاستعمارية السابقة في أوروبا الغربية التغلب على تاريخها المعروف جيداً بالنزاعات والمنافسات المريرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وبهذا القرار التاريخي الذي تأثر إلى حد كبير بقوى خارجية من الدولتين العظميين، قدمت البلدان الأوروبية إلى العالم مثالاً فريداً في كيفية تمكن سياسة حكيمة ومخلصة من تحويل المرارة التاريخية والنزاعات والحروب الاقليمية والدمار إلى تسوية وتفاهم بهدف البناء والتنمية الاقليميين إلى جانب الأمن المشترك. ومن المهم في هذا الصدد التنويه بأن الأسرة الأوروبية وسوقها المشتركة تضم كل قوى أوروبا الاستعمارية السابقة، ويمتد نفوذها الاقتصادي والسياسي كذلك إلى مناطق مستعمراتها السابقة المقسمة الآن إلى أكثر من مئة بلد نامٍ من مختلف الأشكال والحجوم.

وهذا يعني أن القوى الاستعمارية الغربية السابقة التي كانت تهيمن على كل بلدان اليوم النامية تقريباً في ظل نظام «فرّق تسد»، باتت الآن متجمعة في أسرة اقتصادية وسياسية كبيرة وحديثة. وحلّت محل وحدات عصر الاستعمار الاقتصادية والسياسية الكبيرة السابقة، وحدة كبيرة متكاملة تضم كل القوى الاستعمارية وتمد نفوذها إلى أراضي مستعمراتها السابقة. ومن الواضح أن البنية الحالية للصلات الاقتصادية والسياسية الأوروبية تقود إلى تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر من بنية المنافسات والحروب والنزاعات المستمرة السابقة. وقد تكون أوروبا، لأول مرة في تاريخها المعروف، قد تمتعت بأكثر من أربعين عاماً من السلام والتقدم دون عرقلة.

ولا شك في أن خروج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي من الحرب العالمية الثانية كأقوى متنافسين في العالم، كان عاملاً رئيسياً في تسهيل التعاون الأوروبي الغربي والتوحيد في النهاية. وخلق اعتماد البلدان الغربية المكثف اقتصادياً وعسكرياً على الولايات المتحدة الأمريكية وخوفها من سيطرة مباشرة من الاتحاد السوفياتي،

الحاجة إلى تعاون اقتصادي واستراتيجي طويل الأمد فيما بينها، وكذلك بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. وفي النهاية، دخلت بلدان متقدمة أخرى بينها اليابان ما بعد الحرب في شراكة مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومجموعة البلدان هذه التي تعمل تحت القيادة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية وأربعة أو خمسة أعضاء آخرين، هي أقوى قوة تسيطر على ثروات العالم الاقتصادية ومصيره السياسي.

والمجموعة المنافسة الأخرى هي تلك التي تضم الاتحاد السوفياتي وحلفاءه في أوروبا الشرقية. وتتنافس مجموعتا البلدان المتقدمة فردياً وجماعياً على السلطة والنفوذ في البلدان النامية. وحقيقة أن ليس للبلدان النامية أي رابطة متماسكة اقليمية كانت أو عالمية، يجعل هذه المنافسة أسهل وأعلى مردوداً. وبما أن كل البلدان النامية تقريباً خرجت من العصر الاستعماري دولاً مستقلة رسمياً، ولكن بمشاكل داخلية عديدة، ونزاعات حدود، وصدامات عقائدية ومنافسات سياسية، فهي توفر أرضاً خصبة لبقاء التدخل والنفوذ الأجنبي في شؤونها الداخلية وعلاقاتها الخارجية وجذبه. وهذا بدوره أثّر عكسياً في قدرتها في تدعيم استقلالها وتعاونها لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء على المستوى القطري أو الاقليمي. وربما يفسّر هذا جزئياً لماذا وقعت كل نزاعات السنوات الأربعين الأخيرة العسكرية والحروب في بلدان نامية بتدخل مباشر أو غير مباشر من الدولتين العظميين أو من ينوب عنهما. وهكذا، فقد نعمت البلدان المتقدمة بأربعين عاماً من السلام، بينما عانت البلدان النامية من أكثر من أربعة عقود من الحروب الاقليمية والمحلية والنزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي.

وكان الأثر العسكري لكل ذلك هائلاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان. ولم يتمثل فقط في تحويل الموارد المالية والبشرية إلى استخدامات مدمرة وهادرة تؤخر عملية التنمية، بل هو كذلك خسارة الفرصة لتعاون اقليمي وتكامل اقتصادي مرتكز على موارد وأسواق كل منطقة وإقليم في العالم الثالث مجتمعة. وأظهرت التجربة أنه لا يمكن أن يكون هناك تعاون اقتصادي مستمر ذو معنى بين أي مجموعة من البلدان المستقلة، متقدمة كانت أم نامية، دون تسوية مسبقة أو متزامنة للنزاعات السياسية أو الحدودية الرئيسية. وفي حالة البلدان النامية، أظهرت التجربة كذلك أن الحلول العسكرية لهذه النزاعات ليست غير فعالة فقط، بل هي كذلك مؤخّرة كثيرة لاحتمالات التعاون الطويل الأمد بين البلدان المعنية. وتبني مثل هذه الحلول لا يجلب معه إلا مزيداً من النزاعات وتدخلاً متزايداً من قوى أجنبية تستغل مثل هذه النزاعات لمصالحها الخاصة.

ثانياً: البنية الجيوبوليتيكية

وتعتبر البلدان النامية في البنية الجيوبوليتيكية الراهنة للعالم عديدة جداً وضعيفة جداً في التعامل مع التنمية الاقتصادية الضخمة وتحدي الأمن المشترك لمناطقها. وإذا ما استمرت في خياراتها لتنمية قومية محضة دون تعاون اقليمي أو تكامل، فإن معظمها إن لم تكن كلها، ستستمر في مواجهة مزيد من الإحباط والفشل. وهنالك في الحقيقة بضعة بلدان نامية بأسواق محلية كبيرة وموارد طبيعية متنوعة قادرة على دعم تنميتها القومية دون تكامل اقتصادي اقليمي. والصين والهند والبرازيل هي من هذه البلدان القليلة المستثناة. أما بالنسبة إلى معظم البلدان النامية الأخرى، فإن خيار تنمية قومية دون تعاون اقليمي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من الاعتماد على اقتصادات البلدان المتقدمة واندماج متزايد فيها. وهذا في الواقع هو الوضع الحالي لغالبية البلدان النامية. وكلما كان البلد أصغر وأكثر اعتماداً على صادرات سلعة واحدة أو بضع سلع أو خدمات، كان اعتماده أكبر على الاقتصادات القوية للبلدان المتقدمة. والسبيل الوحيد لخفض هذا الاعتماد الثقيل والبالغ الخطورة هو العمل من أجل تعاون اقليمي فعال وتكامل اقتصادي داخل مناطق البلدان النامية نفسها. وأي خيار تنمية آخر لا يؤدي إلا إلى مزيد من الاعتماد على بضع قوى صناعية ويتيح الفرصة لمزيد من النزاعات مع بلدان في المنطقة نفسها.

ويمكن، في مفهوم المناطق الجغرافية والسياسية المتلاصقة، تقسيم البلدان النامية إلى ست مناطق هي: أمريكا اللاتينية، والأقطار العربية، وافريقيا الغربية، وافريقيا الشرقية، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا. وتضم المنطقة العربية شمال افريقيا وغرب آسيا باستثناء ايران وأفغانستان. وهنالك في كل من هذه المناطق تنوع كبير عبر البلدان المنفردة من حيث حجومها ومواردها ومستويات التنمية والتوجهات السياسية. وكذلك هنالك في الوقت نفسه وعي متزايد بالحاجة العارمة إلى التعاون الاقليمي، على الرغم من الخلافات الظاهرة. وهنالك في بعض المناطق، مثل الأقطار العربية وأمريكا اللاتينية، روابط دينية ولغوية مشتركة قوية يجب أن تسهّل عملية التعاون الصعبة ضمن هذه المناطق. وإذا نجحت هذه المناطق في تنمية تعاون سياسي وتكامل اقتصادي فيما بين بلدانها الأعضاء، فإنها ستكون في مركز مساومة أقوى للتعامل مع البلدان المتقدمة على أساس جماعي. وستكون قادرة كذلك على زيادة التعاون بين مناطق العالم الثالث المختلفة. وسيؤدي تعاون أكثر فعالية ضمن كل منطقة إلى معدلات تنمية اقتصادية أكبر وأكثر توازناً، الأمر الذي سيثير بدوره الحاجة إلى تعاون أوسع مع المناطق الأخرى. وهكذا، فإن خيار التنمية الاقليمية لا يؤدي فقط إلى تطوير التنمية القومية في كل قطر، بل من شأنه كذلك تعزيز التعاون الاقتصادي بين المناطق بوجه عام.

ثالثاً: المنطقة العربية

يرتكز مفهوم المنطقة العربية على تاريخ ولغة ودين مشترك وشعور قوي بهوية ثقافية. وهو يرتكز كذلك على أماني قومية وسياسية لإعادة توحيد مختلف أجزاء المنطقة العربية. وربما أمكن تفسير هذا الوجه من المنطقة العربية بحقيقة أنه منذ ظهور الاسلام كقوة عالمية كان معظم المنطقة محكوماً من قبل سلالة أو سلالتين على أساس نظام سياسي اسلامي مشترك. وهكذا، حتى الحرب العالمية الأولى كانت ستة أقطار عربية مستقلة حالياً[1]، اضافة إلى فلسطين، لا تزال ضمن الامبراطورية العثمانية. وحتى بعد الاحتلال الاستعماري للمنطقة العربية (باستثناء السعودية واليمن)، في نهاية الحرب العالمية الأولى، جرى تقسيمها بين قوتين استعماريتين رئيسيتين هما بريطانيا وفرنسا، بينما فازت ايطاليا بالسيطرة على ليبيا والصومال. ومع ذلك، فالتفتت السياسي المحلي لم يبدأ بأخذ نوع وشكل محددين إلّا خلال الفترة الاستعمارية الغربية. وعندما نالت الأقطار العربية المختلفة الاستقلال من القوى الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت كيانات سياسية مستقلة منفصلة مع روابط اقتصادية وسياسية قوية بقوى استعمارها السابقة. وتبنّى كل قطر عربي حديث الاستقلال مفهوماً متشدداً للقومية مرتكزاً على حدود محددة ونظام سياسي وقانون جنسية وفلسفة اقتصادية. وعلى الرغم من أن كل الأقطار العربية شدّدت في دساتيرها على ارتباطها بمفهوم «الأمة العربية»، فإن أنظمتها القانونية الأساسية وقوانين جنسيتها كانت منذ البداية واضحة جداً في اعتبار أي فرد لم يكن مواطناً وقت الاستقلال أجنبياً، دون اعتبار لهويته العرقية أو الثقافية مع القطر المعني. ومع تبنّي الأقطار العربية القليلة التي نالت الاستقلال إما قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية أو فور انتهائها، هذا النظام، اقتدت به كل الأقطار الأخرى التي أصبحت مستقلة في السنوات التالية. وكانت المحصلة النهائية لعملية التفكك السياسي هذه، مرتكزة على تقسيمات جغرافية خلال الفترة الاستعمارية ما ندعوه الآن «الأقطار العربية»، وكلها أعضاء في الجامعة العربية، وهي مؤلفة من اثنين وعشرين قطراً تضم شعب فلسطين ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية.

ويجب أن يكون واضحاً للقارىء، حتى من هذا العرض المختصر جداً وغير المكتمل للتطورات التاريخية، أن البنية السياسية الحاضرة للمنطقة العربية ليست نتيجة تطور طبيعي لقوى اجتماعية ـ سياسية محلية مرتكزة على هويات عرقية وثقافية. إنها نتيجة تقسيمات استعمارية مجحفة ونزاعات محلية قوية ومنافسات بين زعماء دينيين وقبليين محليين في مختلف أرجاء الأقطار العربية. ومع ذلك، وبغضّ النظر عن القوى التي رسمت البنية السياسية والاقتصادية للأقطار العربية، فإن حقائق الوضع الحاضر هي مزيد من الفرقة السياسية والتفكك الاقتصادي.

---

(١) العراق، الحجاز، اليمن العربية، الأردن، سوريا، وليبيا.

رابعاً: خيارات التنمية للأقطار العربية

إذا أخذنا الحقائق الراهنة للأقطار العربية كظواهر دائمة للمنطقة العربية، فأي نوع من خيارات التنمية أمام الأقطار العربية في المستقبل المنظور؟ وفي حين أنه من الصعب جداً، إن لم يكن مستحيلاً، إعطاء جواب محدد، يمكن القول إن خياراتها المستقبلية مرتكزة بوجه عام على تجربتها السابقة. وقد لا يكون أمامها كبير خيار إلا بمواصلة مسيراتها المنفصلة للتنمية القطرية بغضّ النظر عن حجمها ومواردها. وحصيلة مثل هذا الخيار ستكون أقرب إلى الاعتماد الشديد على سلعة، أو بضع سلع، وارتباط متزايد باقتصادات البلدان المتقدمة سواء في الشرق أو الغرب. وإذا ما جرى اتباع خيار التنمية هذا، فإنه سيزيد من صعوبة تبني سيناريو تعاون فيما بينها إذا ما قررت اتباع مثل هذا الخيار في المستقبل. وكلما أبقت على تفككها الاقتصادي الحاضر واعتمادها المسرف على اقتصادات البلدان المتقدمة، أصبحت خياراتها التنموية أكثر جموداً وأقل قابلية للتغيير نحو الأفضل. وبذلك، لن يكون أمامها في النهاية سوى خيار يتمثل في أن تصبح أكثر اعتماداً على التجمعات القوية للبلدان المتقدمة حالياً ومستقبلاً. فلماذا كل ذلك؟

كانت المنطقة العربية في عام ١٩٨٤ تضم حسب المعلومات المتوافرة اجمالي سكان يبلغ ١٨٤ مليون نسمة، وناتجاً محلياً اجمالياً هو حوالى ٤٠٨ مليارات دولار بالأسعار الجارية، ويبلغ مجموع مساحتها حوالى ١٣,٧ مليون كيلومتر مربع. وهي تحتل المياه الساحلية وموارد جميع الشطآن الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وساحل شمال غرب افريقيا، وكل البحر الأحمر تقريباً، والساحل الشمالي للمحيط الهندي، وحوالى ثلثي الخليج العربي. وهي غنية بموارد الطاقة (النفط والغاز وأشعة الشمس)، وفيها ثروات معدنية مهمة (الفوسفات وخام الحديد والبوتاس والقصدير واليورانيوم . . . الخ). وهنالك امكانات زراعية مهمة في أجزاء متعددة من الوطن العربي والمنطقة العربية ككل، بكل المعايير العادية تتوفر لها المواد والموقع الجغرافي والمناخ، هي في وضع مناسب لاتباع استراتيجية تنمية اقتصادية فعالة. ومع ذلك، وكما سنرى، لن يكون بوسع أي من الأقطار العربية، كبيراً كان أم صغيراً، غنياً أم فقيراً، إذا ما أخذ بمفرده، النجاح في تحقيق تنمية اقتصادية ثابتة وقابلة للحياة أو أن يكون في مقدوره تلبية حاجات شعبه واستخدام موارده بكفاءة ضمن حدوده.

وعلى الرغم من عقود من استثمار قومي وجهود تنمية في أقطار نامية عديدة، فإن اعتمادها على قوى اقتصادية أجنبية مال إلى الزيادة. وفي الوقت نفسه عانى تعاونها الاقتصادي كثيراً من ارتباطاتها الفردية مع البلدان المتقدمة ومن خلافات سياسية فيما بينها. وبسبب هذه الخلافات السياسية والتفكك الاقتصادي المتزايد، فإن الوفرة

النسبيـة للموارد الـطبيعية وتنـوعها في المنـطقة العـربية مـوزعة بشكـل غير متسـاوٍ بين الأقطار المختلفة. وهنالك تفاوت كبير بـين الأقطار العـربية من حيث الحجم والموارد وامكانات السوق المحلية؛ فمساحة السودان مثلاً تبلغ ٢,٥١ مليـون كيلومتر مـربع، بينما لا تتعدى مسـاحة البحـرين ٦٨٠ كم². وسكان مصر يبلغـون حوالى ٤٦ مليـون نسمـة، بينـما سكـان قـطر ٣٠٠ ألف فقط. ومعـدل دخـل الفـرد في عـام ١٩٨٤ في الامـارات العربيـة المتحدة كـان أكثر من ٢٢ ألف دولار بينـما كـان في السـودان ٣٨١ دولاراً. وتضم خمسـة أقطار عـربية (مصر والمغـرب والجزائـر والسودان والعـراق) ٦١ بالمئة من سكان المنطقة العربية و٣٨,٧ بالمئة من اجمالي انتـاجها المحـلي. وتضم خمسة أقطار نامية أخرى (السعودية والكويت وقطر والامارات وليبيا) أقل من عشرة بالمئة من مجموع سكان المنـطقة العـربية، وأكـثر من ٤٧ بالمئـة من مجمل نـاتجها المحـلي. (انظر الجدول رقم (٨ ـ ١) لمؤشرات مختارة للاقتصاد والطاقة للأقطار العربية).

وفيما يتعلق بالطاقة هنالك اثنا عشر قطراً مصدّراً للنفط، منها ستة مصدرة للغاز كذلك. وهنالك تسعة أقطار مستـوردة صافيـة للطاقة، وبصـورة رئيسية النفط. ومـع ذلـك فهنالـك فقط خمسة أقـطار مصدرة رئيسيـة للطاقة هي السعـوديـة، والكـويت، والعراق، والامارات، وليبيا، بينما الأقطار السبعة الأخرى هي مصدرة ثـانويـة نسبياً، وسيصبح العديد منها قريباً مجرد مكتفٍ ذاتياً أو حتى مستــورداً صـافياً. ولـدى الأقطار الخمسة المصدرة الرئيسية للنفط حوالى ٩٥ بالمئة من اجمالي احتياطيات النفط في المنطقة العـربيـة يملك اثنـان منهـا (السعـوديـة والكـويت) أكـثر من ٦٥ بـالمئـة من اجمـالي الاحتياطيات. ومن بين الأقطار العربية التسعة المستوردة الصافية للطاقـة يعتبر المغـرب أكبر المستوردين، يتبعـه الأردن فالسـودان. وقد تـراوح معدل استهـلاك الفرد للطاقـة التجارية في عـام ١٩٨٥ بين معـدل عالٍ يبلغ ١٤ ألف كغم معـادل للنفط في قطر إلى معدل متدنٍ يبلغ ٥٥ كغم فقط في السودان.

خامساً: تفاوتات شديدة

من الصعب جـداً في ظل مثـل هذه التفـاوتات الشـديـدة في المـوارد الـطبيعيـة والبشرية ومستويات المعيشة، رؤيـة كيف يمكن لأي قطر عـربي بمفرده أن يحقق تنميـة اقتصادية واجتـماعية ثـابتة ومتـوازنة دون اعتـماد كبير عـلى التعاون الاقليمي والتكـامل الاقتصادي ضمن المنطقة العربية. وأي شكل آخر من التنمية لن يؤدي إلا إلى اعتـماد أكبر على بلدان أجنبية، وبصورة رئيسية على مجموعة البلدان المتقدمة سـواء من الغرب أو من الشرق. وأي قطر من الأقطار الخمسة التي تضم عدداً كبيراً من السكان نسبيـاً (١٥ مليون أو أكثر) سيواجه نقصاً نسبياً في رأس المال القابل للاستثـمار، ووفراً نسبيـاً في الطاقة البشرية إذا ما استمر في اتباع خطة تنمية قطرية منفصلة. وهـاتان العقبتـان

وحدهما كفيلتان بتأخير التنمية دون اعتبار لعوامل مناسبة كامنة أخرى، مثل الأسواق المحلية الكبيرة نسبياً والموارد البشرية المحلية. والإدراك الفعال لهذين العنصرين بالغي الأهمية في النمو الاقتصادي والتنمية، لا يمكن تحقيقهما إلا عبر استثمار كافٍ في البنية التحتية وقطاعات الانتاج في اقتصاداتها. وبالمثل، لا يمكن لأي من الأقطار الرئيسية المصدرة للنفط، باستثناء العراق، الذي ينتمي أيضاً إلى هذه المجموعة، أن يحقق استخداماً فعالاً لموارده المالية المتوافرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية، بسبب صغر سوقه نسبياً ومحدودية موارده البشرية. وإذا ما استمرت هذه الأقطار النامية في خيارها بالتنمية القطرية فقط، فإنها ستزيد من اعتمادها الثقيل حالياً على صادرات النفط والمنتوجات النفطية وبعض البتروكيماويات الأولية. وستستمر كذلك في اعتمادها الذي يكاد يكون كلياً على استيراد مختلف السلع والخدمات من البلدان المتقدمة. ولا يمكنها بمثل هذا النوع من الاعتماد أن تتوقع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار. بل على العكس، فستستمر ثرواتها الاقتصادية وازدهارها في أن تكون سطحية وستتذبذب مع حجم صادراتها النفطية وسعرها. وبمثل هذا النوع من الاعتماد على البلدان المتقدمة، ستجد من الصعوبة التعاون مع أقطار عربية أخرى بسبب الاختلافات الكبيرة في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومستويات المعيشة، والقيود السياسية.

ولن يكون بإمكان أي من الأقطار العربية الأخرى غير المصدرة الرئيسية للنفط والتي لا تملك قاعدة سكانية كبيرة تحقيق أهداف تنميتها القطرية على أساس خياراتها المنفصلة بالتنمية. وكلها تحتاج إلى الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة لتنمية محلية متوازنة. وهي بوجه عام ينقصها موارد محلية كافية من الطاقة والتمويل والأسواق الداخلية. وإذا لم تتمكن من ايجاد سبل ووسائل للتعاون مع مجموعتي الأقطار العربية الأخرين، فإن جهود تنميتها ستستمر في الإحباط والاعتماد المفرط على أسواق أجنبية لصادراتها المحدودة وحاجاتها المتزايدة من الواردات.

لقد بحثنا حتى الآن في أن خيار تنمية محلية منفصلة لأقطار عربية منفردة يؤدي إلى نهاية مسدودة على الطريق الصعب والمثير معاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبحثنا مرتكز على المنطق البسيط لنظريات التنمية، وعلى الدليل المادي لانجازات التنمية للعقود الأربعة الأخيرة في المنطقة العربية، وكذلك في بلدان نامية أخرى. وليس هنالك من أمل لأي قطر عربي في النجاح في أهدافه التنموية دون أنماط كافية ودائمة من التعاون مع أقطار عربية أخرى ذات موارد مكملة.

وفي ظل التنمية المنفردة لكل قطر عربي بمفرده، يصبح كل من العوامل التالية عقبة رئيسية أمام تنمية محلية أصيلة: السكان، ورأس المال، والغذاء، وحجم

السوق، والانتاجية، والدفاع الوطني والأمن. وإذا ما أُخذت هذه العوامل منفردة، فإن السكان مشكلة بالنسبة إلى كل الأقطار العربية. فلبعضها مشكلة فائض في العمالة والبطالة، وللبعض مشكلة نقص واعتماد ثقيل على عمالة أجنبية مستوردة. وموارد رأس المال هي كذلك مصدر مشاكل لبعض الأقطار كفائض أو اعتماد على أسواق استثمار أجنبية. ولبعض الأقطار مصدر خطير للمشاكل بسبب نقص يؤدي إلى اعتماد ثقيل على المساعدات والقروض الأجنبية بكلفة كبيرة. والأسواق المحلية تسبب مشاكل كبيرة بسبب حجمها الصغير غير الاقتصادي والاعتماد المفرط من جانب أقطار عربية معيّنة على اقتصادات أجنبية. وبالنسبة إلى أقطار أخرى فيها امكانات أسواق كبيرة نسبياً، هنالك مشكلة الدخل والانتاج غير الكافيين لتتمكن من تحقيق امكاناتها.

أما بالنسبة إلى انتاج الغذاء في المنطقة العربية، فهو مشكلة تنمية شاملة لكل الأقطار. وهو لتلك الأقطار التي لديها امكانات منتجة ملموسة مشكلة حشد الموارد والمؤسسات الضرورية لاستغلال هذه الامكانية. وهو للبعض الآخر مشكلة نقص في قاعدة مورد زراعي كافٍ واعتماد شديد على الواردات. وفي غياب تعاون واعتماد متبادل كافيين بين هاتين المجموعتين من الأقطار، فإنهما ستستمران في معاناة نقص التنمية الكافية واعتمادٍ متزايد على أغذية مستوردة بنفقات متزايدة.

وسيستمر انخفاض الانتاجية في أن يكون مشكلة مشتركة لكل قطر عربي بمفرده. فهو للأقطار ذات القاعدة السكانية الكبيرة والموارد المالية المحدودة مشكلة عمالة متأرجحة وبطالة مقنّعة. وهو للبعض الآخر مشكلة نقص في المنافسة والكلفة المرتفعة والانتاجية المنخفضة للعمالة المحلية، اضافة إلى اعتماد مفرط على العمالة الأجنبية. وفي حالة الدفاع الوطني والأمن، من الواضح أنه لا يمكن لأي قطر عربي منفرد أن يتدبر أمرهما بنفسه. فالمنطقة العربية كانت وما تزال المركز والميدان لنزاعات اقليمية ودولية عديدة خلال هذا القرن. وجاء فرض دولة صهيونية غريبة في فلسطين لتنزع من الفلسطينيين وطنهم. وهذا الظلم الفادح الذي فُرض ولا يزال مستمراً، بالقوة السافرة، هو مصدر رئيسي للنزاع وعدم الاستقرار في المنطقة العربية. وهناك مصدر آخر للنزاعات والتهديدات هو الحرب العراقية ـ الايرانية وعواقبها. وهنالك أيضاً مصادر خطيرة للنزاع في لبنان والسودان والصحراء الغربية، فضلاً عن انتهاكات السيادة القومية العربية من قبل قوى أجنبية في الغارات الجوية الاسرائيلية على العراق في عام ١٩٨٠، وتونس في عام ١٩٨٥، والغارات الجوية الأمريكية على ليبيا في عام ١٩٨٦.

ونظراً لما في مصادر النزاع العسكري والعنف المدني هذه من خطورة وتعقيد، فمن غير الممكن مواجهتها دون ترتيبات دفاعية وأمنية مشتركة كافية بين الأقطار

العـربية كمجمـوعة، ولا يمكن ايجـاد أي حل لأي من العقبـات الرئيسيـة أمام تنميـة اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار للأقطار العربية خارج خطة تنمية جماعية ومتناسقة للمنـطقة العـربية بـأكملها. والمشكلة الحقيقيـة هي كيف يمكن أن يترجم هـذا الخيـار الجماعي إلى واقع ملموس.

سادساً: التنمية القومية العربية الجماعية

على الرغم من أنه كانت هناك قناعة عامة بالحاجة إلى تعاون عربي شامل وعمل جماعي لدى انشاء الجامعة العربية قبل أكـثر من أربعين سنـة، لم تظهـر محاولـة جديـة لتطبيق مثل هذه السياسة. وقد يكـون المثال الأوضـح والأحدث لعـدم تطبيق سيـاسة جماعية متفق عليها الفشل الكلي في تنفيذ استراتيجية التنميـة العربيـة المشتركـة و «عقد التنميـة العربي» اللذين تبنتهـما القمة العـربية الاقتصـاديـة التي عقـدت في العـاصمـة الأردنيـة في تشرين الثاني/ نـوفمبر ١٩٨١. وكـان من المقرر أن يخصص عقـد التنمية العربي خمسة مليارات دولار مساعدة إلى الأقطار العربية الأقـل نمواً لـلاستثمار في بُنَـاها التحتية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

إن فشل الحكومات العربية المتكرر في تـطبيق قرارات متفق عليهـا جماعيـاً، هو مصدر خطير للشك والإحباط لكل أولئك المعنيين بالمؤسسات العربية المشتركة والعمل الجـماعي. ولم يكن هنالـك منذ إنشـاء الجامعـة العربيـة في عـام ١٩٤٥ أي نقص في العمل في إنشاء مؤسسات عربية مشتركة أخرى في كل مجالات النشـاطات الاقتصـادية والاجتماعية تقريباً. إلا أن هذه المؤسسات بـالفعل كـانت بوجـه عام تُـترك لتبقى مجرد هيئات أو هياكل رسمية دون الروح والوسائل الضرورية لتنفيذ الأعمال الأساسيـة التي أنشئت من أجلها. وكانت النتيجـة احباطـاً وخيبة أمـل متزايـدين لهذه المؤسسـات مع نظرة كئيبة إلى مستقبلها. ومع ذلك فالمؤسسات العربية المشتركـة بكل نـواقصها، هي غالباً الروابط الرسمية الوحيدة الباقية بين الأقطار العربية.

وبمـا أن من المستحيل فعليـاً تحقيق وحدة سيـاسية عـربيـة رسميـة في الـظروف الحاضرة والمنظورة، فمن الحيوي للأقطار العربية أن تعمل من أجـل تعاون اقتصـادي جماعي وترتيبات دفاعية وأمنية مشتركة. وكل هذا يحتـاج إلى خبرة المؤسسـات العربيـة المشتركة وشرعيتها، إلا أن من الضروري إذا كان لهذه المؤسسات أن تصبـح فاعلة أن توفر لها الحكومات العربية التي تشرف عليها الدعم السياسي الضروري والموارد الماليـة لتنفيذ مهامها الرئيسية.

وقـد يكون تحـديد المشـاكل والفـرص المشتركـة، وتشكيل السيـاسات الجـماعية

المتصلة بها أهم عملين تكلّف بهما المؤسسات العربية المشتركة كل في مجال صلاحياتها. إلا أن هذه المؤسسات، بشكل عام، غير قادرة على القيام بمهامها الرئيسية بسبب حاجتها إلى الموارد والدعم السياسي. وعلى سبيل المثال، فإن مهمة التحديد الموضوعي للمشاكل والفرص المشتركة، وهي مهمة بالغة الأهمية، تتطلب تمويلاً مشتركاً وحرية وصول إلى مصادر المعلومات ذات الصلة وجهازاً وظيفياً محترفاً وملتزماً بضمانات وظيفية كافية يؤمن بقيمة المؤسسات العربية المشتركة. ويحتاج انجاز مهمة تشكيل السياسة الجماعية وتطبيقها ومتابعتها إلى اتفاقات والتزامات جماعية من الأنظمة المعنية، ويتطلب كذلك التزاماً طويل الأمد من هذه الأنظمة بإنجاز التزاماتها والعمل معاً على أساس تقاسم عام للأعباء والمنافع لأعمالهم المشتركة. وهذا بالطبع يعني ضمناً أن هذه الأنظمة توصلت إلى قناعة عامة بالحاجة المشتركة المرفقة بثقة مشتركة بأن كلاً منها سيعمل ما في وسعه للوفاء بالتزاماته. ومن الواضح أنه إذا لم تتوافر هذه الأمور المذكورة منذ البدء، فإن أساس السياسة والعمل المتعددي الأنظمة سينقصهما الجوهر مهما كان الشكل أو المظهر الذي يتخذانه.

وإذا كان للأقطار العربية أن تستخدم الطاقة والنفط بفعالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلا خيار لها إلاّ الاستفادة من مؤسساتها المشتركة بكفاءة. وعلى الرغم من أن التعاون الثنائي سيظل دائماً مهماً، فهو ليس بديلاً عن التعاون المتعدد الأطراف ضمن اطار العمل القانوني والسياسي للمؤسسات العربية المشتركة. ويجب أن يُنظر إلى هذه المؤسسات من زاوية ارتكازها على شرعية عربية شاملة وأن تتقدم على سلطات السيادة القطرية للأقطار العربية منفردة. وأصبحت الحاجة إلى هذه المؤسسات، والحال هذه، أكثر إلحاحاً في أوقات المصاعب والتحديات الجماعية هذه. والواقع أن هذا ما يحدث عادة في حالة البلدان المتقدمة. فكلما واجهت تحدياً عاماً بمشكلة مشتركة أو أزمة، فإنها تعود إلى مؤسساتها المشتركة لأخذ المشورة والعمل. وهذه المؤسسات مستعدة في العادة، وقادرة على القيام بمهمتها المطلوبة لأن أعضاءها سمحوا لها بتنمية مواردها ومسايرة الأحداث والتطورات المهمة في مجالات نشاطها. أما إذا رؤي لسبب ما أن المؤسسات القائمة غير مناسبة للتعامل مع الوضع الجديد، فعند ذاك إما أن يجري إصلاحها وتزويدها بموارد أكثر أو تقام مؤسسة جديدة لمعالجة المهمة المطلوبة. وهذا ما كان عليه الحال خلال ما دعي «أزمة الطاقة» في أعقاب الزيادة في سعر النفط في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ عندما وافقت البلدان الصناعية المستوردة للنفط على إنشاء وكالة الطاقة الدولية، التي تمكنت من القيام بدور حيوي ورئيسي في تحديد مشاكل الطاقة المشتركة وتشكيل سياسة طاقة مشتركة للبلدان الأعضاء فيها، وهي الأعضاء كذلك في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وعلى الرغم من الصعوبات المالية والاقتصادية الملموسة التي خلقتها الزيادة

المفاجئة الحادة في أسعار النفط، فقد قررت البلدان المتقدمة زيادة موارد مؤسساتها المشتركة ووجّهتها نحو العمل على ايجاد حلول مناسبة لمشاكل الطاقة لديها. ولم يكن مفاجئاً تبعاً لذلك أن تتمكن هذه المؤسسات من مساعدة البلدان الأعضاء فيها في تشكيل وتطبيق سياسات طاقة قومية وجماعية أعطتها في النهاية سيطرة أكبر على سوق النفط العالمية ملحقة الضرر بأعضاء أوبك.

ويبدو أن البلدان النامية تتعامل مع مشاكلها وأزماتها المشتركة بطريقة معاكسة لتلك التي اتبعتها البلدان المتقدمة. وهكذا، فبدلاً من التحول إلى مؤسساتها المشتركة وتعزيز عملها المشترك، تميل بوجه عام إلى النظر إلى حلول سريعة وسهلة ومنفصلة لما تعتقد أنه أكثر مشاكلها إلحاحاً. وبدلاً من إعطاء مؤسساتها المشتركة مزيداً من الموارد والدعم لمعالجة المشاكل الجديدة، فهي عادة تخفض مواردها الضئيلة وتسحب دعمها لهذه المؤسسات المشتركة. وليس للمؤسسات العربية المشتركة في العادة أية أفضلية عند اتخاذ اجراءات تعسفية ناجمة عن مصاعب مالية ومشاكل اقتصادية كتلك التي تواجهها الأقطار الأعضاء في أوبك في الوقت الحاضر. والنتيجة الحتمية لهذا السلوك المعكوس هي بالطبع نقص عام في التقدم في معالجة الأسباب المشتركة لمشاكلها. وعلى سبيل المثال، لم يُسمح للأمانة العامة لأوبك بالتطور مهنياً خلال السبعينيات عندما كان أعضاؤها يتمتعون بمركز قوي في أسواق النفط والطاقة، وعندما كانت الموارد المالية لأعضائها في أعلى مستوى. واستمرت السياسات غير المرضية وغير المساعدة على الاستقرار مثل سياسة تغيير الأمين العام كل عامين على أساس دوري محض بين الأقطار الأعضاء، واعادة كبار الموظفين المحترفين لفترات محددة، دون تغيير، منذ انشاء المنظمة. وساهمت سياسة تكليف مستشارين من الخارج بكل دراسات السياسة والبحوث الجوهرية في اضعاف الأمانة لهيئة محترفة من موظفين مستقلين ومستقرين، وكانت النتيجة شعوراً ضعيفاً لدى الموظفين بالانتماء والارتباط بالأهداف والغايات المشتركة للمنظمة. وهكذا، كانت الأقطار الأعضاء، في وقت الأزمات، تجد نفسها مجتمعة داخل مؤسسة مشتركة ولكن دون الأساس الضروري لسياسة وعمل مشتركين لمواجهة التحدي.

والفشل في الوصول إلى حلول مرضية لمشكلة مشتركة أو أزمة تواجه الأقطار الأعضاء يؤدي إلى مزيد من الاحباط والامتعاض من المؤسسة المشتركة نفسها. ولا مفر هناك من أن يبدأ الناس، وحتى الحكومات نفسها، بالتساؤل حول مبرر وجود تلك المؤسسة. ومرة أخرى، يُحوّل مثل هذا النوع من التصرف الانتباه والموارد بعيداً عن القضية الرئيسية التي يجب أن تتناول الوسائل والسبل لجعل المؤسسة أكثر فعالية في القيام بمهامها الرئيسية. ويجب على الحكومات أن تسأل نفسها أولاً ما هو الدعم المادي

والسياسي الذي قدمته إلى مؤسساتها المشتركة قبل أن تسأل ماذا أعطتها هذه المؤسسات.

ويتطلب اتباع خيار تنمية مشتركة في المنطقة العربية استخداماً فاعلاً للمؤسسات العربية المشتركة. وتبني مثل هذا السبيل يتطلب مزيداً من الدعم المادي والسياسي لهذه المؤسسات والتزامات وارتباطات أكبر في تطبيق التوصيات والقرارات المشتركة الصادرة عن هذه المؤسسات. أما في ما يتعلق بالبنية القانونية الرسمية والصلاحيات لهذه المؤسسات المشتركة، فهي كافية كإطار لعمل مشترك فعال. وكل ما هو مطلوب مزيد من الدعم والالتزام بالتخطيط والعمل ضمن شروط هذه المؤسسات وظروفها.

سابعاً: مجالات الأولوية

إذا افترضنا أن خيار التنمية الجماعية للمنطقة العربية أصبح مقبولاً لدى الأنظمة المعنية، وأن المؤسسات العربية المشتركة ستستخدم لتطبيق السياسات المتفق عليها، ما هي مجالات الأولوية التي يجب أن يشملها عمل التنمية المشتركة وسياستها؟

١ ـ التجارة والاستثمارات

على الرغم من الوجود الرسمي لسوق عربية مشتركة ضمن نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وعلى الرغم من إبرام معاهدة الاستثمار العربي وإقامة مؤسسة عربية لضمان الاستثمار، فإن مستويات كل من التجارة والاستثمار بين الأقطار العربية لا تزال منخفضة جداً بالنسبة إلى امكاناتها. وفي حالة التجارة، فهي لا تتجاوز ٦ بالمئة من اجمالي التجارة العربية، وفي حالة الاستثمارات فهي أقل من ١٠ بالمئة من اجمالي الاستثمارات العربية خارج المنطقة العربية. ويجب أن تعطي سياسة التنمية الجماعية هاتين الناحيتين الحيويتين والاستراتيجيتين للتعاون الاقليمي أولوية قصوى. وتحرير التجارة بذاته والاستثمارات الفردية المنعزلة ليست كافية لخلق الظروف الضرورية لتنمية اقليمية. ومحاولة زيادة التجارة دون استثمارات كافية ستعني خلق مزيد من الطلب دون مزيد من الانتاج، بينما ستعني الاستثمارات المشتركة المنعزلة طاقة انتاجية أكبر، ولكن دون أسواق قابلة للتوسع داخل المنطقة العربية. وحتى المشاريع المشتركة ستفشل إلا إذا تمتعت بمنافع أسواق مشتركة تعود إلى حملة أسهمها. وهكذا، فلا الكفاءة ولا الوصول إلى أسواق واسعة، سيضمنان بحد ذاتهما نجاح المشاريع المشتركة، وكلاهما أساسي لمشروعات مشتركة قابلة للحياة. وبالمثل، يجب أن تكون سياسة الاستثمار المشتركة والتدفقات المالية بين الأقطار العربية جزءاً لا يتجزأ من تجارة وسياسة التنمية بين تلك الأقطار.

وقد دارت في الآونة الأخيرة مناقشات واسعة حول مساوىء الاستثمارات بين الأقطار العربية وحسناتها، في ما يتعلق بكل من القطاعين العام والخاص.

وتركز معظم الدراسات والمناقشات حول هذا الموضوع على مسألتي المخاطر والقابلية للربح، وحول إظهار أن الاستثمار في الأقطار العربية إما هو أفضل أو أسوأ منه في غيرها، اعتماداً على تفاوت في التجربة والتوقعات. ومع ذلك، فالذي كان يُترك خارج النقاش عادة أو يُذكر بصورة عابرة هو مسألة الفرص المتوفرة والأدوات المالية للاستثمار في الأقطار العربية. وهنالك في أقطار عربية عدة قطاعات مهمة مثل الزراعة وخطوط معينة من الصناعة ليست مفتوحة للاستثمار الأجنبي، حتى ولا من قبل أقطار عربية أخرى.

وبالمثل، فالمساهمة في أسواق العملة ورأس المال حيثما وجدت، مقتصرة على مواطني القطر المعني. ولكي يصبح الاستثمار العربي أكثر أهمية في تطوير تنمية اقليمية، يجب بذل جهد أكبر لخلق فرص استثمار أكثر تنوعاً وأدوات مالية أكبر مرونة تكون مفتوحة لكل المستثمرين العرب. والتقييد المهم الوحيد يجب أن يكون التأكد من أن الاستثمار العربي سيقدّم مساهمة ايجابية في تنمية البلد المضيف والمنطقة العربية بوجه عام. ويجب كذلك اتخاذ اجراءات لمنع التضارب المؤذي في الأموال غير المنقولة وهرب رأس المال. ويجب أن يشمل هذا كل المستثمرين سواء من رعايا القطر المضيف أو من أقطار عربية أخرى.

أما في حالة التجارة، فهناك حاجة إلى سياسة مشتركة لإعطاء التجارة بين الأقطار العربية أولوية وحماية، شريطة أن ترافق ذلك جهود لزيادة حجم انتاج السلع والخدمات وزيادة النوعية عبر مزيد من الاستثمارات في البحوث التطبيقية والتقنية وتسهيلات التسويق، ويجب أن يكون لانتاج السلع والخدمات من الاستثمارات العربية المشتركة سماح تلقائي بالدخول وأولوية في أسواق كل الأقطار المشتركة في الاستثمارات. ولا بد من متابعة جهد مشترك بجعل هذه الاستثمارات ناجحة في تحقيق هدفها النهائي في تعزيز التعاون العربي. إلا أن الحال ليس كذلك في الوقت الحاضر لسوء الحظ. وهكذا، وعلى الرغم من أن هنالك مشاريع عربية مشتركة عديدة، فلا وجود عموماً لأي سياسة مشتركة موازية أو عمل لضمان كون هذه المشاريع تلقى الاهتمام والدعم من كل الشركاء أو حتى من بعضهم. وكان الاتجاه حتى الآن النظر إلى هذه المشاريع وكأنها تخصّ كل واحد أو لا تخص أحداً. وكان هناك في الحالتين كلتيهما مبالغة كبيرة ودعاية واسعة بصدد نواقصها ومصاعبها وإخفاقاتها. ومع ذلك، هنالك عدد من الاستثمارات المشتركة الناجحة، ولكن انجازاتها وأسباب نجاحها ليست معروفة جيداً.

وكانت القاعدة العامة مع هذه المشاريع هي أنه حيثما وعندما كانت تتمتع بإدارة فعالة ومنافذ إلى أسواق الأقطار المستثمرة في المشاريع، كان نجاحها مضموناً في الواقع. وبالمثل، إذا حُجب واحد من هذين العاملين المهمين عن مشروع مشترك، فإن فشله يكاد يكون مؤكداً دون اعتبار لحسناته أو موارده المالية. ولسوء الحظ، فإن مشاريع مشتركة عديدة مصممة للوفاء بالحاجات المحلية المشتركة للأقطار الأعضاء حُرمت، بوجه عام من الادارة الفعالة ومنافذ الأفضلية في أسواق الأعضاء أنفسهم.

وهنالك إلى جانب المشاريع المشتركة بين الأقطار العربية مدى عريض من الفرص لاستثمارات وتجارة متزايدة بين العرب في الزراعة وخطوط معينة من السلع عليها طلب مهم في الأسواق الداخلية للأقطار العربية. وفي حالة الأغذية والصناعات المتصلة بها، هنالك طلب ملموس ومتزايد في كل الأقطار العربية، وانتاج الأغذية المحلي غير كافٍ في كل الأقطار العربية تقريباً. ومع ذلك هنالك امكانية كبيرة لزيادة انتاج الأغذية في أقطار عربية عدة، وبخاصة في السودان والمغرب والجزائر وسوريا والعراق والصومال. وفي الوقت الحاضر يتم استيراد أكثر من نصف المواد الغذائية المستهلكة. وهذا يمثل درجة عالية من الاعتماد على أسواق أجنبية للتزود بأكثر الحاجات ضرورة. والسبيل الوحيد لخفض هذا الاعتماد الخطير هو اتباع سبيل تنمية اقليمية بين الأقطار العربية. ويجب العمل على أن تكون امكانات الانتاج الزراعي وأسواق المنتوجات الغذائية في المنطقة العربية معززة بعضها بعضاً عبر سياسات تنمية مشتركة مصممة لزيادة الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية ومرتكزة على استثمارات وتجارة متزايدة ضمن المنطقة. والمجالات المهمة الأخرى لزيادة الاستثمارات والتجارة بين الأقطار العربية هي في الحديد والصلب والمنسوجات والملبوسات ومواد البناء والأسمدة ومنتوجات النفط والبتروكيماويات. وهنالك في كل هذه المناطق سوق مهمة قائمة تتزود في الوقت الحاضر من خارج المنطقة العربية. وتوجد كذلك امكانات انتاج وإمداد مهمة تبحث عن أسواق جديدة. وكل ما تحتاج إليه هو تنمية مشتركة هادفة لتوحيد الامكانات الموجودة والكامنة لهذه السلع بالطلب الحالي والممكن ضمن المنطقة العربية. ويجب توجيه المؤسسات العربية المشتركة كل في مجال نشاطاتها، لتخطيط تطبيق مثل هذا السبيل ومتابعته. وعلى الأنظمة العربية أن تشجع وأن تنمي تطبيق تنمية مشتركة عبر الدعم السياسي والتسهيلات العملية ضمن تشريعاتها القطرية.

٢ ـ تنمية مكثفة للموراد البشرية

يبلغ اجمالي سكان الأقطار العربية في الوقت الحاضر أكثر من ١٨٠ مليون نسمة مع زيادة سنوية بلغت ٣,٢٤ بالمئة من الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ مقابل متوسط معدل عالمي بلغ ١,٧ بالمئة (كانت النسبة ٠,٦ بالمئة للبلدان المتقدمة و٢ بالمئة للبلدان

النامية). ويشير توزيع السن للسكان العرب إلى قاعدة سكان متزايدة من الشبان، وكانت أعمار حوالى ٤٥ بالمئة من إجمالي السكان أقل من خمس عشرة سنة. أما المعدل العالمي في المقابل فكان ٣٤ بالمئة (كان في البلدان المتقدمة ٢٢ بالمئة وفي البلدان النامية ٣٨ بالمئة). وعلى الرغم من نقص في معلومات موثوق بها حول الأمية في الأقطار العربية، فإن التقديرات تشير إلى أنها لا تزال مرتفعة، وهي تتراوح حسب بعض المصادر بين حوالى ٩٠ بالمئة في الصومال واليمن العربية، و٢٢ بالمئة في البحرين[٢].

ويتضح حتى من هذه المعلومات الضئيلة حول السكان ان الموارد البشرية العربية بحاجة إلى برنامج تنمية مكثف يهدف إلى تزويد الأقطار العربية بنوع من المهارات والخبرة تحتاج إليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. وكما هي الحال بالنسبة إلى الحاجة إلى استثمارات عربية مشتركة لتنمية التجارة العربية، هنالك حاجة متزايدة إلى استثمارات مشتركة في التعليم والتدريب في كل الأقطار العربية. وإلى جانب الحاجة الملحة لإقامة جامعات ومعاهد تدريب مشتركة، هنالك حاجة إلى توسيع موارد المدارس والجامعات والمعاهد في الأقطار العربية منفردة، وبوجه خاص تلك الأقطار التي لديها موارد مالية كافية، حتى يصبح بالامكان توسيع امكانات قبول تلامذة عرب آخرين فيها.

وهنالك أيضاً، إذا كان لمثل هذا النوع من السياسة أن ينجح، حاجة ملحة إلى إعطاء العمالة العربية الأفضلية في التوظيف على غير العرب. ولسوء الحظ، كانت الاتجاهات في السنوات الأخيرة تتحرك في الاتجاه المعاكس. وجاءت النتيجة مزيداً من العمالة غير العربية في المنطقة العربية ومزيداً من العمالة العربية إما عاطلة عن العمل أو هي تبحث عن عمل في أقطار أجنبية وبوجه خاص في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا. وهذا يشمل نسبة مهمة من المحترفين المؤهلين جيداً بخبرات عالية. ومهما وضعنا من استثمار وجهد في تنمية التنمية الاقليمية، فلا يمكن أن يكون هناك أي نجاح في هذه المنطقة دون سياسة عربية مشتركة متوازنة وتقدمية لتنمية الموارد البشرية في المنطقة العربية.

٣ ـ تطوير البحوث والتقنية التطبيقية

هنالك مشاكل واحتياجات عربية مشتركة تتطلب بحوثاً جدية وتبنياً للتقنيات المناسبة. وهذا الحال ينطبق على الزراعة والصناعة وقطاعات الخدمات. وأظهرت التجربة أن العديد من هذه المشاكل من الصعب جداً والمكلف كثيراً معالجته على مستوى القطر المنفرد. وتعتبر برامج البحوث المشتركة، بمؤسسات مشتركة للتنسيق بين

(٢) جميع الأرقام الواردة في هذا الفصل عن السكان العرب، مستقاة من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٥، تحرير صندوق النقد العربي.

المؤسسات القطرية، ضرورية لتحقيق نتائج مرضية من البحوث وتطبيق التقنية الحديثة. وهنالك حاجة كبيرة إلى زيادة مخصصات الموارد المالية والبشرية في البحوث واكتساب التقنية في كل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الأقطار العربية. والجهود الحالية ليست كافية لإحداث أثر دائم سواء على المستوى القطري أو في المنطقة العربية ككل.

وبإيجاز، فإنه يجب التشديد على أن تبنّي خيار التنمية الاقليمية، كما بيّناها، لا يعني تطبيق خطة اقليمية شاملة هادفة إلى تكامل الأقطار العربية كلياً. ومثل هذه الخطة أوسع من أن تكون واقعية وصالحة للتطبيق. وما نقترحه هنا هو مسعى تدريجي يشمل درجة معينة من التنسيق في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بين كل أو بعض الأقطار العربية على أساس اقليمي. ويجب أن يتبع هذا تطبيق جدّي ومتابعة، ولا بد من إعطاء هذه العملية وقتاً كافياً لتنمو وتظهر نتائج ملموسة قبل الحكم على انجازها أو عرقلتها بنزاعات سياسية وشخصية متفرقة.

وتضمنت دراسة مشتركة لأوابك ومؤسسة ايني الايطالية حول حاضر الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية والبلدان الأوروبية ومستقبله بعض النواحي المهمة لتعاون اقتصادي عربي ـ عربي كقاعدة لتنمية تعاون عربي ـ أوروبي. واختتمت الوثيقة المتعلقة بالتعاون العربي ـ العربي في هذه الدراسة الاستراتيجية الرئيسية بالفقرة التالية:

«يشير تحليلنا في اتجاه اقتراح أساسي أن الوطن العربي سيحقق نمواً أعلى ونماذج أفضل من التنمية عن طريق تعاون أكبر في التخطيط الاقتصادي وسياسات التنمية بين أقطار المنطقة (أو مجموعات أقطار في مناطق فرعية جغرافية مختلفة، طالما أن القرب والجوار يوفران منافع اقتصادية معينة»[٣].

وفي الختام، فإن الاستثمار الاقليمي والتجارة والبحوث والتقنية ـ وقبل كل شيء تنمية الموارد البشرية في الأقطار العربية ـ هي كلّها أمور أساسية لنجاح كل قطر عربي في سعيه لتنمية اقتصادية متوازنة وقابلة للاستمرار. والحقيقة أن موارد المنطقة العربية من الطاقة والنفط لن تستخدم بكفاءة دون هذا النوع من المسعى الجماعي. وفي تلك الحالة لن يكون بإمكان النفط أن يوفر جسور تنمية وطاقة لعصر ما بعد النفط. وان مجرد استغلال موارد النفط في مثل هذه الظروف سيؤدي إلى مزيد من الاعتماد على سلع وخدمات مستوردة، وفي النهاية إلى مزيد من الفقر الدائم بعد نضوب الاحتياطيات المتوفرة. والأمل معقود على بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون الوصول إلى هذه النتيجة الوخيمة.

(٣) Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) and Ente Nazionale Idrocarburi (ENI), *Inter-Arab Economic Co-Operation,* the Interdependence Project; 12 (Rome: ENI, [n.d.]).

جدول رقم (٨ ـ ١)

مؤشرات اقتصاد وطاقة أساسية مختارة لبلدان عربية والعالم (١٩٨٠ و١٩٨٤)

البلد	السكان (ملايين)		مجمل الناتج المحلي (ملايين الدولارات) (الأسعار الجارية بسعر السوق)	
	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤
الامارات العربية المتحدة	٠,٩٨	١,٢٦	٢٩,٦٢٥	٢٧,٩٥٦
الجزائر	١٨,٦٧	٢١,٢٧	٤٢,١٠٤	٥٢,٥١٩
السعودية	٩,٢٣	١٠,٨٢	١١٥,٩٧٣	١٠٨,٢٩٠
العراق	١٣,٢٤	١٥,١٦	٥٤,٠٨٩	٤٥,٩١٥
قطر	٠,٢٥	٠,٢٩	٧,٨٣١	٦,٧٤١
الكويت	١,٣٧	١,٧٩	٢٧,٥٤٩	٢٢,٧٣٢
ليبيا	٣,٠٤	٣,٦٢	٣٥,١٩٢	٢٨,٢٥٥
المصدرون الرئيسيون للنفط	٤٦,٧٨	٥٤,٢١	٣١٢,٣٦٣	٢٩٢,٤٠٨
البحرين	٠,٣٥	٠,٤٠	٣,٧٨٤	٥,١١٣
تونس	٦,٣٩	٧,٠٤	(ب)٨,٦٦٧	(ب)٧,٨٤٩
سوريا	٨,٩٨	٩,٩٣	١٢,٨٣٠	٢٠,١٤٩
عُمان	٠,٩٨	١,١٨	٥,٩٨٣	٨,٧٧٠
مصر	٤٢,٢٩	٤٥,٦٦	٢٣,٧٤٩	٣٣,٨٣٩
المصدرون الثانويون للنفط	٥٨,٩٩	٦٤,٢١	٥٥,٠١٣	(ج)٧٥,٧٢٠
الأردن	٢,٩٢	٣,٣٨	٣,٢٨٦	٤,٢٧٢
جيبوتي	٠,٣١	٠,٤٠	٤٠٥	٦٠٩
السودان	١٨,٦٨	٢٠,٩٥	(ب)٨,١٠٤	(ب)٨,٠٠٠
الصومال	٤,٦١	٥,٤٢	١,٥١٩	٢,٠٨٦
فلسطين(أ)	٤,٥٠	٤,٨٠	—	—
لبنان	٢,٦٧	٢,٦٤	(ب)٤,٠٧٤	(ب)٢,٧١٦
المغرب	٢٠,٠٥	٢٢,٨٥	(ب)١٤,٢١٢	(ب)١١,٦٥٨
موريتانيا	١,٦٣	١,٨٣	٦٩١	٧٤٧
اليمن الديمقراطية	١,٩٧	٢,٢٣	٦٦٨	١,٠٢٧
اليمن العربية	٥,٨٢	٦,٣٩	٢,٧٦٨	٣,١٧٦
المستوردون للنفط	٥٨,٦٦	٦٦,٠٩	٣٥,٧٢٧	٣٤,٢٩١
مجموع البلدان العربية	١٦٤,٤٣	١٨٤,٥١	٤٠٣,١٠٣	٤٠٢,٤١٩
مجموع العالم	٤,٢٠٥	٤,٥٢٤	١١,٠٧٩,٠٠٠	١٢,٣٦٧,٠٠٠
العالم العربي (نسبة مئوية)	٣,٩١	٤,٠٨	٣,٦٤	٣,٢٥

(أ) مستثناة من المجموع الإجمالي، إذ ان معظم السكان مشمولون في أرقام البلدان العربية الأخرى. مؤشرات أخرى غير متوافرة أو غير قابلة للتطبيق.

=

قيمة صادرات النفط (ملايين الدولارات)		احتياطيات النفط (مليار برميل في نهاية العام)		احتياطيات الغاز (مليار متر مكعب في نهاية العام)	
١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤
١٩,٣٩٠	١٢,٣٤٢	٣٠,٤	٣٢,٥	٥٨٨,٣	٩٠٦
١٢,٤٤٧	٩,١٨٧	٨,٢	٩,٠	٣,٧٢٣,٦	٣,٠٩١
١٠١,٤٢١	٣٤,١٢٩	١٦٧,٥	١٧١,٧	٣,١٨٢,٨	٣,٦١٠
٢٦,١٣٦	١١,٢٤٣	٣٠,٠	٦٥,٠	٧٧٣,٣	٩٢١
٥,٣٨٧	٤,١٩٥	٣,٦	٣,٤	١,٦٦٩,٠	٤,٢٤٩
١٨,٣٦٣	١١,٦٥٨	٦٨,٠	٩٢,٧	٩٤٠,١	١,٠٣٨
٢٠,٥٤٢	١٠,٠٤٨	٢٣,٠	٢١,٢	٦٧٣,٩	٦٠١
٢٠٣,٦٨٦	٩٢,٨٠٢	٣٣٠,٧	٣٩٥,٥	١١,٥٥١,٠	١٤,٤١٦
٣,١٥٠	٢,٦٦٤	٠,٢	٠,٢	٢٥٥,٠	٢٠٦
٩٠٢	٧٤٣	١,٧	١,٥	١٥٨,٦	١١٥
١,٣٣٦	١,٣٢٤	١,٩	١,٥	٤٢,٥	٣٦
٣,٢٨١	٤,٠٥٦	٢,٣	٣,٥	٧٠,٨	٢٠٩
٢,٤٧٤	٢,٥٦٧	٢,٩	٣,٢	٨٤,١	١٩٨
١١,١٤٣	١١,٣٥٤	٩,٠	٩,٩	٦١١,٠	٧٦٤
–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–
٢١٤,٨٢٩	١٠٤,١٥٦	٣٣٩,٧	٤٠٥,٤	١٢,١٦٢,٠	١٥,١٨٠
–	–	٦٥٠,١	٧١٩,٢	٧٤,٧٢٤,٠	٩٣,٦٧٥
–	–	٥٢,٢٥	٥٦,٣٧	١٦,٢٨	١٦,٢٠

= (ب) يُعزى الانخفاض البادي في إجمالي الناتج المحلي بصورة رئيسية إلى أثر انخفاض قيمة العملة. =

تابع جدول رقم (٨ ـ ١)

البلد	الانتاج			
	النفط (١٠٠٠ ب/ي)		الغاز الطبيعي (١٠٠٠ معادل ب ن/ي)	
	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤
الامارات العربية المتحدة	١,٧١٠	١,١٤٢	٢٥٢,٠	٢٤٥,٠
الجزائر	١,٢٠٢	٦٩٥	٧٣٦,١	١,٠٩٠,٣
السعودية	٩,٩٠٠	٤,٠٧٩	٩٢١,٣	٤٩٢,٤
العراق	٢,٦٤٦	١,٢٢٢	١٩٢,٧	٨٣,٠
قطر	٤٧٢	٤٠٢	١٠٣,٧	١٠١,٠
الكويت	١,٦٥٨	١,١٦٠	١٤٨,٨	٩٨,٦
ليبيا	١,٨٢٧	٩٥٧	٣١٤,٤	٢٠٩,٣
المصدرون الرئيسيون للنفط	١٩,٤١٥	٩,٦٥٧	٢,٦٦٩,٠	٢,٨١٩,٦
البحرين	٤٨	٤٢	٧٤,٧	٩٤,٠
تونس	١١٦	١١٤	٧,٥	٨,٨
سوريا	١٥٨	١٦٢	٦,٩	٨,٦
عُمان	٢٨٢	٤١٦	٢٨,٠	٢٢,٧
مصر	٥٥٧	٧٨٠	٣٥,٩	٦٨,٠
المصدرون الثانويون للنفط	١,١٦١	١,٥١٤	١٥٣,٠	٢٠٢,١
الأردن	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	–
السودان	–	–	–	–
الصومال	–	–	–	–
لبنان	–	–	–	–
المغرب	٠,٣	٠,٣	١,٠	١,٣
موريتانيا	–	–	–	–
اليمن الديمقراطية	–	–	–	–
اليمن العربية	–	–	–	–
المستوردون للنفط	٠,٣	٠,٣	١,٠	١,٣
مجموع البلدان العربية	٢٠,٥٧٦,٣	١١,١٧١,٣	٢,٨٢٣,٠	٣,٠٢٣,٠
مجموع العالم	٦٢,٧٤٥,٠	٥٧,٨٠٠,٠	٣٠,٤٠٦,٠	٣٤,٣٦٤,٠
العالم العربي (نسبة مئوية)	٣٢,٧٩	١٩,٣٣	٩,٢٨	٨,٨٠

= (ج) التحويل إلى دولارات مرتكز على معدلات تبادل العملات الرسمية ولا يعكس الانخفاض في أسعار أسواق التبادل في العملات المحلية. والأرقام متضخمة لزيادات كبيرة في الأسعار المحلية، وبخاصة في مصر وسوريا.

(د) أرقام تقديرية. =

		الاستهلاك			
النفط (١٠٠٠ ب/ي)		الغاز الطبيعي (١٠٠٠ معادل ب ن/ي)		مجموع الطاقة التجارية (١٠٠٠ معادل ب ن/ي)	
١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤
٧٦,٢	٩١,٠	٢٠,٢	٤٢,١	٩٦,٤	١٣٣,١
١٠٧,٨	١٤٩,٧	١٢٧,٨	٢٠٤,٠	٢٤٢,٦	٣٦٩,١
٤٦٨,٤	(*)٧٤٥,٤	٨٥,٥	(*)١٥٠,٣	٥٥٣,٩	(*)٨٩٥,٧
١٩١,٢	(*)٢٣٢,٠	٥٤,١	(*)٦٦,٠	٢٥٩,١	(*)٣٠٦,٥
٩,٠	١٢,٠	٥٣,٣	٨٠,٠	٦٢,٣	٩٢,٠
٤٣,٠	٧٩,٥	٩٤,٤	٨٧,٨	١٣٧,٤	١٦٧,٣
٨٩,٥	١٢٢,٥	٢٧,٠	٥٨,٨	١١٢,٩	١٨١,٣
٩٨٥,١	١,٤٣٢,١	٤٦٢,٣	٦٨٩,٠	١,٤٦٤,٦	٢,١٤٥,٠
١٦,٠	١٥,٩	٣٩,٦	٤٢,٢	٥٥,٦	٥٨,١
٥٠,١	٥٤,٠	٧,٥	٧,٥	٥٧,٨	٦١,٥
١٠٠,١	١٤٧,٧	٠,٨	٢,٢	١١٤,٦	١٦٥,٣
١٢,٨	٢١,٤	٦,٥	١٦,٧	١٩,٣	٣٨,١
٢٢٩,٤	٣٥٩,٩	٣٢,٣	٦٠,٦	٣٢٤,٠	٤٨١,٥
٤٠٨,٤	٥٩٨,٩	٨٦,٧	١٢٩,٢	٥٧١,٣	٨٠٤,٥
٣٦,٦	٥٤,٥	–	–	٣٦,٦	٥٤,٥
١,٣	١,٦	–	–	١,٣	١,٦
١٧,٦	٢٤,٨	–	–	٢٢,٨	٢٨,٣
٦,٣	٧,٦	–	–	٦,٣	٧,٨
٤٥,٦	٤٦,٠	–	–	٥٠,٧	٥١,٣
٦٩,٥	٨٣,٤	١,٠	١,٣	٧٧,٨	٩٦,٧
٢,٨	٣,٥	–	–	٢,٨	٣,٥
٩,٦	١٦,٠	–	–	٩,٦	١٦,٠
١٤,٧	٢٠,٤	–	–	١٤,٧	٢٠,٤
٢٠٤,٠	٢٥٧,٨	١,٠	١,٣	٢٢٢,٦	٢٨٠,١
١,٥٩٧,٥	٢,٢٨٨,٨	٥٥٠,٠	٨١٩,٥	٢,٢٥٨,٥	٣,٢٢٩,٦
٦١,٦١٥,٠	٥٨,٨٧٠,٠	٢٥,٩٣٦,٠	٢٨,١٩٨,٠	١٣٧,٩٢٤,٠	١٤٤,٠٣٢,٠
٢,٥٩	٣,٨٩	٢,١٢	٢,٩١	١,٦٤	٢,٢٤

= المصدر: معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

جامعة الدول العربية. الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،** **١٩٨٥** . تحرير صندوق النقد العربي.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. **الطاقة في الوطن العربي: وقائع مؤتمر الطاقة العربي الأول، ٤ ـ ٨ آذار/ مارس ١٩٧٩ ، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة.** الكويت: المنظمة، ١٩٨٠ . ٤ ج.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. **تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر،** **١٩٨٤** . الكويت: المنظمة، ١٩٨٥ .

ــــ. **تقرير الأمين العام السنوي الثاني عشر، ١٩٨٥** . الكويت: المنظمة، ١٩٨٦ .

ــــ. **تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر، ١٩٨٦** . الكويت: المنظمة، ١٩٨٧ .

ــــ [وآخرون]. **وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثاني، الدوحة، قطر، ٦ ـ ١١ آذار/ مارس ١٩٨٢** . الكويت: المنظمة، ١٩٨٣ . ٦ ج.

ــــ. **وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثالث، الجزائر، ٤ ـ ٩ أيار/ مايو ١٩٨٥** . الكويت: المنظمة، ١٩٨٥ . ٧ ج.

٢ ـ الأجنبية

Books

Al-Chalabi, Fadhil J. *OPEC and the International Oil Industry: A Changing*

Structure. Oxford: Oxford University Press, 1980.
Dorner, Peter and Mahmoud A. El-Shafie (eds.). *Resources and Development: Natural Resource Policies and Economic Development in an Interdependent World.* Madison, Wis.: University of Wisconsin Press; London: Croom Helm, 1980.
Edwards, Anthony. *Oil Imports of Developing Countries, Forecasts to 1995.* London: Economist Intelligence Unit, 1982. (EIU Special Report; no. 125)
International Monetary Fund. *International Financial Statistics.*
Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) and Ente Nazionale Idrocarburi (ENI). *Inter - Arab Economic Co-Operation.* Rome: ENI, [n.d.]. (The Interdependence Project; no. 12)
United Nations. *World Energy Statistics.*
——. *World Energy Supplies.*
Wilson, Carroll L. *Coal-Bridge to the Future: Report of the World Coal Study.* Cambridge, Mass.: Ballinger Publishing Co., 1980.
World Bank. *World Development Report, 1985.* New York: Oxford University Press for the World Bank, 1985.
World Energy Conference. *Survey of Energy Resources.* London: WEC, 1986.
——. The Conservation Commission. *World Energy: Looking ahead to 2020.* [n.p.]: IPC Science and Technology Press, 1978.

Periodicals

BP Statistical Review of World Energy: June 1984; June 1985, and June 1986.
Monthly Bulletin of Statistics (United Nations): January 1980, and December 1985.
OAPEC Bulletin: vol. 11, no. 6, June 1985.
OPEC Annual Statistical Bulletin.
Shell Briefing Services: no. 5, 1983.
«Support for Third-World Energy.» *OECD Observer:* no. 125, November 1983.
«We Want Cheap Oil.» *Economist:* 22 January 1983.
World Economic Outlook (International Monetary Fund): 1983, and 1986.

Conferences

Congress of the World Energy Conference, 12th, New Delhi, 23 September 1983.
Djakarta Conference, November 1964.
OPEC Seminar: OPEC and Future Energy Markets, Vienna, 3-5 October 1979.
World Petroleum Congress, 11th, London, 28 August-2 September 1983.

■ تاريخ الرياضيات العربية: بين الجبر والحساب
(سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (١)) (٤٠٤ص - ١٠$) . . . . د. رشدي راشد
■ الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (٤٠٤ص - ٨$) . . . . ندوة فكرية
■ المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل (١٨٤ص - ٤$) . . . . د. مصطفى الفيلالي
■ الاقتصاد الاسرائيلي (٤٠٤ص - ٨$) . . . . د. حسين أبو النمل
■ مستقبل الأمة العربية: التحديات. . . والخيارات (٥٧٦ص - ١٠$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي) . . . . د. خير الدين حسيب وآخرون
■ المجتمع والدولة في الوطن العربي (٤٥٢ص - ٩$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي) . . . . د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
■ العرب والعالم (٤١٢ص - ٥٠و٨$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي . . . . د. علي الدين هلال وآخرون
■ المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد (٢١٦ص - ٤,٥٠$) . . . . د. أسامة عبد الرحمن
■ السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولايات
العثمانية في بلاد الشام (سلسلة أطروحة الدكتوراه (١٣)) (٢٤٨ص - ٥$) . . . . د. وجيه كوثراني
■ الفلسفة العربية المعاصرة: مواقف ودراسات (٥٠٠ص - ١٠$) . . . . ندوة فكرية
■ المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ - ١٩٨٩: دراسةتوثيقية (٧٩٥ص - ٢٠$) . . . . د. يوسف خوري
■ البحر المتوسط في العالم المتوسط: دراسة التطور المقارن للوطن
العربي وتركيا وجنوب أوروبا (١٢٠ص - ٢,٥٠$) . . . . د. أمين ود. فيصل ياشير
■ سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية
(٣٥٤ص - ٧$) . . . . د. نادر فرجاني
■ التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي:
دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥
(٢٥٢ص - ٥$) . . . . د. محمود عبد الفضيل

سلسلة الثقافة القومية

■ حقوق الإنسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ص - ٢$) . . . . حسين جميل
■ عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ص - ٥$) . . . . د. عصمت سيف الدولة
■ الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ص - ٢$) . . . . ناجي علوش
■ جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤)
(١٢٨ص - ١,٥٠$) . . . . أحمد فارس عبد المنعم
■ الجامعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ص - ٣$) . . . . د. عبد المنعم سعيد
■ التعريب والقوميةالعربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ص - ٢$) . . . . د. نازلي معوض أحمد
■ الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ص - ١,٥٠$) . . . . د. عبد المنعم السيد علي
■ أوروبا والوطن العربي (٨)
(٣٦٨ص - ٣,٥٠$) . . . . د. نادية محمود محمد مصطفى
■ المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
(٢٤٤ص - ٢,٥٠$) . . . . د. أسامة عبد الرحمن
■ نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠)
(١٠٨ص - دولار واحد) . . . . د. غسان سلامة
■ السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٧٥ (١١)
(١٤٤ص - ١,٥٠$) . . . . د. محمد الأطرش
■ معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ص - ٢$) . . . . د. وليد عبد الحي



من منشورات

مركز دراسات الوحدة العربية

■ التحدي أمام الجنوب ـ تقرير لجنة الجنوب (٣٤٥ص ـ ٦$) .... لجنة الجنوب
■ القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي (٩٤٠ ـ ٢٤$) تجليد فني .... ندوة فكرية
■ الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ـ مقاربات نظرية (٤١٣ص ـ ١٠,٥٠$) .. ندوة فكرية
■ النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٦)) (٢٨٦ص ـ ٧,٥٠$) .... د. علي كريمي
■ حيازة القدرة التكنولوجية: حالة صناعة الانشاءات العربية
(٢٩٧ص ـ ٧,٥٠$) .... انطوان زحلان
■ تاريخ علم الفلك العربي ـ كتاب الهيئة
(سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (٢)) (٤٩٦ص ـ ١٥$) .... مؤيد الدين العرضي
■ من أعلام العلماء العرب في القرن الثالث الهجري (٢٨٨ص ـ ٧,٥٠$) .... أحمد عبد الباقي
■ الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي (٢٦٤ص ـ ٧,٥٠$) .... ترجمة: هشام متولي
■ الدين في المجتمع العربي (٦٣٤ص ـ ١٦$) .... ندوة فكرية
■ التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب: ١٨٠٠ ـ ١٩١٤ (٧٢٤ص ـ ١٨$) .... شارل عيساوي
■ التعاون العسكري العربي (٣٩٠ص ـ ١٠$) .... طلعت أحمد مسلّم
■ النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين (١٠٤ص ـ ٣$) .... د. هشام شرابي
■ البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٥)) (٢٢٤ص ـ ٥$) .... د. يوسف الحسن
■ العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته
(نقد العقل العربي (٣)) (٣٩٢ص ـ ١٠$) .... د. محمد عابد الجابري
■ المعونات الأمريكية لاسرائيل (٢٨٠ص ـ ٦,٥٠$) .... د. محمد عبد العزيز ربيع
■ عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية (٢٦٠ص ـ ٦$) .... د. سعد أبو دية
■ الحوار القومي ـ الديني (٣٨٤ص ـ ٩$) .... ندوة فكرية
■ الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة
خاصة إلى الدائنية والمديونية العربية (٣٦٠ص ـ ٨$) .... د. رمزي زكي
■ قياس التبعية في الوطن العربي (٢٦٤ص ـ ٦$) .... د. ابراهيم العيسوي
■ الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها (١١٥٢ص ـ ٢٨$) .... ندوة فكرية
■ الدولة المركزية في مصر (٢٢٦ص ـ ٥,٥٠$) .... د. نزيه نصيف الأيوبي
■ القضية الفلسطينية في أربعين عاماً: بين ضراوة الواقع ... وطموحات
المستقبل (٥٢٠ص ـ ١٢$) .... ندوة فكرية
■ استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي
(سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي (٢)) (٦٤٤ص ـ ١٥$) ..... ندوة فكرية
■ أمريكا والوحدة العربية (٢٧٢ص ـ ٦$) .... د. علي الدين هلال
■ إشكاليات الفكر العربي المعاصر (٢٠٠ص ـ ٥$) .... د. محمد عابد الجابري
■ التنمية العربية (٤٤٠ص ـ ١٠$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
■ يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٨ (٧٩٢ص ـ ٢٠$) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (جزءان) (١٠٨٨ص ـ ٢٥$) .... ندوة فكرية



الدكتور علي أحمد عتيقة

- ولد في ليبيا عام ١٩٣١
- حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ويسكونسن في الولايات المتحدة الأمريكية
- عمل وكيلاً ووزيراً للتخطيط والتنمية في ليبيا حتى عام ١٩٦٩
- عمل في القطاع الخاص كمدير عام لشركة ليبيا للتأمين، ورئيس مجلس ادارة شركة الاستثمار الوطنية حتى عام ١٩٧٣
- عيّن أميناً عاماً لمنظمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول في الكويت حتى عام ١٩٨٧
- يعمل الآن كممثل مقيم ومنسّق لأنشطة الأمم المتحدة الانمائية ـ الأردن
- من أهم مؤلفاته في شؤون التنمية والنفط والطاقة:

ـ **أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦ ـ ١٩٦٩**. بيروت، ١٩٧٢

ـ **النفط والتنمية العربية**. الكويت، ١٩٧٨

ـ **الطاقة من أجل التنمية في الوطن العربي**. الكويت، ١٩٨٢

ـ **نظرة في علم الاقتصاد والتنمية**. الكويت، ١٩٨٢

ـ **النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي** (مؤلف مشارك). الكويت، ١٩٨٥

ـ **النفط والمصالح العربية ١٩٧٢ ـ ١٩٨٧**. الكويت، ١٩٨٧

ـ **الاعتماد المتبادل على جسر النفط** (بالانكليزية). بريطانيا، ١٩٨٨

الثمن: ٥
أو

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣